

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة و تدقيق



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي
إعداد الطلبة:

- بوراية شيماء
- شعراوي أمينة

تحت عنوان:

دور محافظ الحسابات في تحسين
جودة المعلومة المالية

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د.
مشرفا و مقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. قاسمي السعيد
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د.

السنة الجامعية : 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

الحمد والشكر لله عز وجل الذي اصطفانا بخير دين ورزقنا بنعمة العقل وأوضح لنا
سبيل الهداية والذي وفقني وهداني إلى ما أنا عليه فلولا توفيق الله عز وجل وعونه ما كنت

أصل إلى ما وصلت إليه وقل ربي زدني علما

والصلاة والسلام على النبي المصطفى والرسول المجتبي المبعوث رحمة للعالمين،

وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بالإحسان إلى يوم الدين

اشكر الله تبارك وتعالى أن وفقني لإنهاء هذا البحث فهو الأحق أولاً بالشكر

ثم أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ الفاضل سعيد قاسمي الذي قام بالإشراف

على هذا العمل و هذه المذكرة

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع الأساتذة الكرام الذين قاموا بتعليمي خلال مشواري الدراسي

وكذا جميع من ساهم في انجاز هذه المذكرة من قريب وبعيد

جزاهم الله خيرا إن شاء الله .

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون). صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشركك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برويتك

الله جل جلالك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهبة والوقار إلى من علمني السعي نحو النجاح بدون انتظار إلى من أحمل اسمه

بكل افتخار إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى إلى مدرستي الأولى في الحياة

أبي (قريشي بوراية) الغالي على قلبي أطل الله في عمره وحفظه لي وجزاه الله عني خير الجزاء في الدارين

إن شاء الله

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني

إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى التي صبرت على كل شيء إلى التي رعنتني حق رعاية

وكانت سندي في الشدائد والتي كانت دعواتها لي بالتوفيق ، تتبعني خطوة خطوة في دراستي وعملي إلى

من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى نبع الحنان أمني (مسعودة شرعة) أغلى الحبايب واعز ملاك على

القلب والعين أرجو من الله أن يطيل في عمرها ويحفظها لي وجزاها الله عني خير الجزاء في الدارين

إن شاء الله

إلى من شاركوني درب الحياة إخوتي وإخواني الأعزاء كل واحد باسمه

إلى كل عائلتي وكل من اعرفهم من قريب وبعيد

بوراية شيماء

الإهداء

الهي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، حمدا كثيرا طيبا ومباركا فيه، حمدا في أوله وآخره، نحمدك وشكرك على توفيقك واعانتك في إنجاز هذا العمل المتواضع، يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تحلو اللحظات إلا بذكرك وشكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.

الى من أحمل اسمه بكل عز وافتخار، الى من تعب وشقى لتربيتي، الى من علمني الصدق والحب والعمل الصادق والاتقان، ابي الغالي السباعي حفظه الله واطال في عمره.

الى من حملتني تسعة أشهر بكل تعب وشقاء، الى منبع الحب والعطف والامان، الى من ربنتني على نهج الاسلام، امي الغالية فاطمة حفظها الله واطال في عمرها.

الى من يسر علي طريق العلم وكان خير سند زوجي حفظه الله واطال في عمره.

الى قرة عيني اطفالي الصغار، ايوب و احمد حفظهما الله.

الى اخواتي الغاليات، نوال خليصة وسيلة شيماء بوراية حفظهن الله.

الى ارواح عائلتي، اخوتي نور الاسلام ومخلوف، اجدادي مبارك قرمية، التواتي مسعودة.

الى عائلة شعراوي و شيكر كبيرهم وصغيرهم.

شعراوي أمينة

فهرس المحتويات

مقدمة

الفصل الأول : الأسس النظرية لكل من محافظ الحسابات والمعلومة المالية

- المبحث الاول : الاطار العام لمحافظ الحسابات 07
- المطلب الاول:عموميات حول محافظ الحسابات 07
- المطلب الثاني : معايير الاداء المهني لمحافظ الحسابات في الجزائر 12
- المطلب الثالث : تنظيم مهنة محافظ الحسابات في الجزائر 21
- المبحث الثاني:الأدبيات النظرية للمعلومة المالية..... 37
- المطلب الاول :ماهية المعلومة المالية 37
- المطلب الثاني:جودة المعلومة المالية وخصائصها..... 40
- المطلب الثالث : تحليل جودة المعلومة المالية و تأثيرها 50
- المبحث الثالث: مساهمة ودور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومة المالية..... 55
- المطلب الاول : مهام محافظ الحسابات 55
- المطلب الثاني : تقارير محافظ الحسابات وأهميتها..... 58
- المطلب الثالث : دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومة المالية والعلاقة بينهما..... 64
- الفصل الثاني : الدراسة الميدانية لدى مؤسسة تعاونية الحبوب و البقول الجافة لولاية المسيلة**
- المبحث الاول : نظرة عامة حول المؤسسة..... 69
- المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة وأنشطتها..... 69
- المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة 71
- المبحث الثاني :دراسة وتحليل تقرير محافظ الحسابات حول المؤسسة X..... 76
- المطلب الأول : عرض التقرير العام لمحافظ الحسابات 76
- المطلب الثاني : فحص الحسابات 79
- الخاتمة .

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
01	يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	43
02	المحددات الأساسية لملائمة المعلومات المحاسبية	45
03	الشكل : الركائز الأساسية في تحليل جودة المعلومة المالية	52
04	الهيكل التنظيمي لتعاونية الحبوب والبقول الجافة لولاية المسيلة CCLS M'SILA	75

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	فحص جانب الاصول خلال سنة 2019-2020	79
02	مقارنة بين مخزونات سنة 2019 و سنة	80
03	حسابات الحقوق	81
04	النقديات	82
05	فحص حسابات جدول النتائج خلال السنتين 2019-2020	84
06	تقرير خاص حول تفاصيل خمس تعويضات في المؤسسة	88
07	تقرير حول تطور نتيجة السنوات الخمس الاخيرة	89

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومات المالية، وتم تقسيمها إلى جزأين، جزء نظري والآخر تطبيقي، تطرق الجزء النظري لمعلومات عامة حول محافظ الحسابات، المعلومات المالية جودتها وأهم خصائصها، فيما الجزء التطبيقي تطرق للدراسة الميدانية حول مؤسسة تعاونية الحبوب الجافة "CCLS" من خلال تحليل ودراسة تقرير محافظ الحسابات.

خلصت الدراسة إلى أهمية دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال اكتشاف الأخطاء الانحرافات، والعمل على تصحيحها، واعطاء ملاحظات وتوجيهات للمؤسسة محل الدراسة، وهذا ما يوفر الخصائص الأساسية المطلوبة للمعلومات المالية حتى تتسم بالجودة. وهنا يظهر دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومات المالية.

الكلمات المفتاحية: محافظ الحسابات، المعلومة المالية، جودة المعلومة المالية.

Abstract:

This study aims to highlight the role of account holders governors in improving the quality of financial reporting. It was divided into two parts, a theoretical part and an applied part. The theoretical part dealt with general information about the accounts portfolios, the financial information, its quality and the most important characteristics, while the practical part deals with the field study about the cooperative products of grains and dry vegetables, through the analysis and study of the account portfolios report.

The study concluded by showing the importance role of the account keeper in improving the quality of financial information by discovering errors and deviations, working to correct them, and giving notes and directions to the institution under study, and this provides the basic characteristics required for financial information to be of quality. Here, the role of account holders in improving the quality of financial information appears.

Keywords: Governor Of The Accounts, Financial Information, Financial Information Quality.

مقدمة:

تعتبر المعلومة المالية الركيزة الأساسية التي تبنى عليها القرارات المالية المتخذة في المؤسسة، ويعد نظام المعلومات المالي أهم أنظمة المعلومات في المؤسسة نظرا لما يوفره من معلومات مالية يتم من خلالها اتخاذ القرارات، والتي تكتسب ثقتها بعد المصادقة عليها من قبل جهة محايدة متمثلة في محافظ الحسابات.

يهتم مستخدموا المعلومة المالية بمصداقيتها وجودتها، مما يتطلب وضع رقابة عليها من خلال تفعيل عملية التدقيق التي يقوم بها محافظ الحسابات، بما يفرضه من أساليب وطرق و أدوات رقابية، من أجل توفير ضمان أكبر حول للمصداقية والجودة للمعلومات ، وكذا الفحص والتأكد من دقة الحسابات، ومدى تطابق الإجراءات الموضوعية من طرف إدارتها لتفادي الأخطاء والسعي لتحسين جودتها.

من خلال إبداء المحافظ رأيه حول مصداقية وشفافية المعلومة في ظل استقلالية وحياد رأيه إذ يلعب دور الوسيط بين المؤسسة ومستخدمي هذه المعلومات، من خلال ما يقدمه في تقريره والذي يعكس وضعها المالي، والوقوف على مطالب وادعاءات الاطراف ذات المصلحة ، كما يقدم توجيهات وإرشادات من أجل تصحيح الأخطاء والتلاعبات إن وجدت.

من هنا تظهر الحاجة لمحافظ الحسابات في ظل عملية الرقابة لدى مختلف المؤسسات ، ومن ثم فقد أصبحت جودة المعلومة المالية تعتمد على مدى استقلالية محافظ الحسابات وحياد إبداء رأيه، ومدى التزام محافظي الحسابات بقواعد المهنة.

• إشكالية البحث.

بناء على ماسبق يمكن بلورة إشكالية البحث الرئيسية في التساؤل التالي :

كيف يساهم محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومة المالية ؟

للإجابة على هذه الإشكالية ومعالجتها يمكن طرح تساؤلات التالية:

- من هو محافظ الحسابات؟ و ما هو دوره في المؤسسة؟

- ماذا نعني بجودة المعلومة المالية؟ وماهي أهم خصائصها ؟

- ماهي الإجراءات المتخذة من قبل محافظ الحسابات لتحسين جودة المعلومة المالية ؟



● الفرضيات :

- يعتبر محافظ الحسابات عنصر مهم ومستقل وحيادي بالنسبة للمؤسسة.
- يساهم محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومة المالية.

● اهمية الموضوع:

تكمّن اهمية الموضوع في :

- الدور الاساسي لمحافظ الحسابات حيث انه يمثل الركيزة الاساسية في المؤسسات، نظرا لاكتشافه للغش والاطفاء والعمل على تصحيحها
- كيفية الحصول على معلومة مالية ذات جودة تساعد مستخدميها في اتخاذ القرار .

● اسباب اختيار الموضوع :

من الاسباب التي ادت الى إختيار الموضوع :

- اهتمام بمهنة التدقيق والمحاسبة.
- موضوع له علاقة بتخصصنا (تخصص محاسبة وتدقيق).
- اهمية الموضوع لدى الباحثين في العلوم المالية والمحاسبة بمختلف فروعها .
- نظرا للدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في اكتشاف الاخطاء والغش واطفاء الشفافية والمصادقية على القوائم المالية .
- حاجة ذات الصلة للمعلومات المالية ذات جودة في اتخاذ القرار.

● اهداف الدراسة:

- من أهم العناصر التي تهدف إليها الدراسة :
- محاولة ربط دور محافظ الحسابات بخصائص المعلومة المالية التي تثبت جودتها.
- التعرف على القانون 01/10 الذي ينظم مهنة محافظ الحسابات.
- اهمية جودة المعلومة المالية بالنسبة لمستخدميها من اجل اتخاذ القرار .

- اكتشاف الدور الكبير الي يلعبه محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومة المالية.

• منهج الدراسة :

بالنسبة للجانب النظري اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال وصف مهنة محافظ الحسابات والالمام بكل ما يتعلق بهذه المهنة والتطرق للمعلومة المالية وجودتها وكيفية مساهمة محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومة المالية، اما بالنسبة للجانب التطبيقي فلقد اعتمدنا على دراسة حالة التدقيق في تعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة على ضوء ماجاء في تقرير محافظ الحسابات لعام 2020 .

• حدود الدراسة :

هناك حدود مكانية وأخرى زمانية.

حدود مكانية : دراسة حالة في المؤسسة التعاونية للحبوب والبقول الجافة CCLC ولاية المسيلة.

حدود زمانية: دراسة تقرير محافظ الحسابات على المؤسسة x سنة 2019-2020.

• صعوبات الدراسة:

اكتفتنا مجموعة من الصعوبات أثناء الدراسة:

- عدم توفر الوقت الكافي.
- صعوبة اسقاط الجانب التطبيقي على النظري نظرا لغياب محافظ الحسابات و بعده عن المؤسسة .
- تحفظ مصالح المؤسسة عن اعطاء بعض المعلومات بشكل كاف.
- التأخر في رد المؤسسة وموظفيها نظرا لانشغالاتهم .

• الدراسات السابقة:

01 دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية وفق نظام المحاسبي المالي "دراسة ميدانية لعينة محافظي الحسابات والمحاسبين، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر اكايمي، قسم علوم مالية ومحاسبة، تخصص دراسات محاسبية وجباية معمقة، جامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة، سنة 2013/2012، من اعداد الطالب حجة الله شاوش، تطرقت هذه المذكرة الى معرفة وتبيان دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية التي تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، حيث توصلت الى ان محافظ الحسابات

يلعب دورا هاما في تعزيز الثقة بالقوائم المالية من خلال كفاءته واستقلالته والمعايير التي تضبط مهنة التدقيق.

انطلاقا من موضوع هذه المذكرة ومن خلال دراستنا لموضوع بحثنا توصلنا الى ان دور محافظ الحسابات في المؤسسة يكمن في إضفاء شفافية وشرعية حسابات المؤسسة محل التدقيق لتحسين جودة المعلومات المالية، مما يؤدي الى زيادة الثقة بالقوائم المالية وملاءمتها لاتخاذ القرار.

02 تطور مهنة التدقيق في الجزائر واثره على تحسين جودة المعلومة المالية "دراسة عينة من مكاتب الخبرة المحاسبية"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث علوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، سنة 2017/2016، من اعداد الطالب محمد امين لونيصة، تدرس هذه الاطروحة اثر تطور مهنة التدقيق مع جودة المعلومة المالية من خلال دراسة مدى مواكبتها لتطورات العالمية على مختلف الاصعدة انطلاقا من معايير مهنة التدقيق وكذا معايير اعداد التقارير وصولا للمسؤوليات وحرص المدقق على تطبيقها كما هو معمول به دوليا.

ما توصلنا اليه في دراستنا مقارنة بهذه الدراسة وبعد تطرقنا الى عموميات حول محافظ الحسابات وحول المعلومة المالية وجودتها استنتجنا أنه كلما كان محافظ الحسابات يعمل بشكل قانوني ووفقا للمبادئ والمعايير المتعارف عليها واكتشافه للاخطاء والانحرافات فإنه يساهم في تحسين جودة المعلومة المالية

03 دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومة المحاسبية "دراسة حالة مكتب الحسابات جامعة الدكتور مولاي الطاهر ولاية سعيدة"، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر اكايمي، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، سنة 2019/2018، بن راشد رزقي وعمري محمد، تعالج هذه المذكرة دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، حيث توصلت هذه الدراسة الى ان محافظ الحسابات له دور كبير في تحسين المعلومة المحاسبية من خلال ملاحظاته وتوصياته المذكورة في تقريره، والتي تساهم في اعطاء فرصة لتدارك الاخطاء ومختلف المشاكل الواقعة في المؤسسات محل المراجعة. مقارنة بدراستنا التي تم التطرق فيها الى دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومة المالية فقد ابرزنا اهم الخصائص التي يجب ان تتميز بها المعلومة المالية لتكتسب صفة الجودة من خلال تدقيقه لحسابات المؤسسة التي يهتم بها الاطراف ذات الصلة في اتخاذ قراراتهم .

04 اثر مسؤوليات محافظ الحسابات على مصداقية القوائم المالية في ظل معايير التدقيق، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر اكايمي، قسم العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الشهيد حمه لخضر، ولاية الوادي، سنة 2021/2020 من اعداد الطلبة بالنور وليد، بوزنة



الجيلاني، مسعي احمد وليد، تهدف هذه الدراسة الى مدى ادراك محافظ الحسابات لمسؤولياتهم اتجاه مصداقية القوائم المالية وتحديد اثر التزاماتهم، حيث توصلت الى وجود اثر فعال لمسؤوليات محافظي الحسابات في تعزيز مصداقية القوائم المالية في ظل معايير التدقيق.

تتميز دراستنا عن هذه الدراسة كونها تطرقت الى الدور الفعال لمحافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومة المالية من خلال عملية تدقيق حسابات المؤسسات وفقا للقانون المعمول به، أما هذه الدراسة فركزت على مسؤولياته

05 دور التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومات المالية "دراسة عينة بعض اراء المهنيين و الأكاديميين"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، قسم العلوم المالية والمحاسبة ، تخصص محاسبة وتدقيق ولاية المسيلة ، 2021/2020، من اعداد الطالب ايمن مصطفى، حيث تعالج هذه المذكرة الدور الذي يمثله التدقيق الخارجي في جودة المعلومة المالية، حيث تم التطرق فيها الى مفاهيم ومعايير وخطوات التدقيق، بالإضافة الى ما تناولته القوانين المنظمة لمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات في الجزائر ثم تم التعريف بالمعلومات المالية واهم خصائصها التي تساهم في جودتها، وكذا دور الذي الاساسي الذي يقدمه محافظ الحسابات في تفعيل تلك الخصائص حيث تم التوصل الى ان للتدقيق الخارجي دور مهم في تأكيد الثقة بالمعلومات المالية وتحسين جودة هذه المعلومات المالية.

من حيث المضمون هناك تشابه بين الدراستين بالنسبة للمتغير التابع الا وهو جودة المعلومة

المالية ، اما الاختلاف فيتمثل في المتغير المستقل فدراستنا ركزت على الشخص المدقق (محافظ الحسابات) في حد ذاته ودوره في تحسين جودة المعلومة المالية، وهذه الدراسة عالجت مهنة التدقيق (التدقيق الخارجي) ودوره في تحسين جودة المعلومة المالية

• هيكل البحث:

اشتمل البحث على مقدمة و فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي، وخاتمة

تناول الفصل النظري الاطار النظري لكل من محافظ الحسابات والمعلومة المالية، يتضمن ثلاث مباحث تم التعرض في المبحث الاول الى الاطار العام لمحافظ الحسابات، وفي المبحث الثاني تناولنا الادبيات النظرية للمعلومة المالية وجودتها، وترك المبحث الثالث الى دور محافظ الحسابات ومساهمته في جودة المعلومة المالية .



اما الفصل التطبيقي فترك للدراسة الميدانية لدى مؤسسة التعاونية للحبوب والبقول الجافة CCLS
فتضمن مبحثين، المبحث الاول عرض عام للتعاونية ، المبحث الثاني عرض فيه الوقوف على تقرير
محافظ حسابات لعام 2020.

المبحث الاول : الاطار العام لمحافظ الحسابات

تمهيد :

التدقيق الخارجي هو وظيفة يقوم به طرف محايد مستقل عن المؤسسة محل المراجعة يتمثل في محافظ الحسابات، يهدف من خلالها الى ابداء رايه عن عدالة قوائمها المالية في تقرير تعتمد عليه الاطراف ذات المصلحة في اتخاذ قراراتها، باعتبار ان التقرير صادر عن شخص مؤهل علميا وعمليا، وتنشأ الحاجة الى التدقيق الخارجي من ان الطرف الذي يقوم بإعداد القوائم المالية وهو الادارة قد يكون له مصالح متعارضة مع مصالح باقي الاطراف المهمة بالشركة، مثل الملاك و المقرضون والمستثمرون ولان هذه الاطراف غير مؤهلة علميا ولا عمليا للتحقق من صحة القوائم المالية عكس محافظ الحسابات، وايضا غير مسموح لها بالاطلاع على سجلات الشركة، لذلك تنشأ الحاجة الى طرف ثالث مؤهل ومحايد للتحقق من صحة القوائم المالية التي تعدها الادارة، ولقد مرت مهنة التدقيق التي يقوم بها الشخص المؤهل المتمثل في محافظ الحسابات بعدة أحداث تاريخية قبل الاستقلال وبعد الاستقلال اليومنا هذا عدة تطورات اقتصادية ليكون على ما هو عليه الان يشتمل على بعض الخصائص كالاستقلالية والكفاءة والمهارة والعناية المهنية، واحتل اهمية كبيرة في المؤسسات الاقتصادية وهذا ما تم التطرق اليه في هذا المبحث الذي تم تقسيمه الى ثلاثة مطالب وهي كالاتي :

المطلب الاول:عموميات حول محافظ الحسابات

نشأة المؤسسات الكبرى خاصة الصناعية والتجارية منها كاستجابة لتلبية حاجيات المجتمع من السلع والخدمات، وكذلك لتحقيق رغبة اصحاب رؤوس الاموال في زيادة الارباح، هنا بدأ الفصل بين الملاك والمسيرين واصبح لزاما وجود طرف ثالث تختلف اهدافه عنهم الا وهو محافظ الحسابات،حيث انطلق التفكير في ضرورة وجود محافظ الحسابات في المؤسسات من بداية ظهور الشك ما بين اصحاب رؤوس الاموال الملاك والمسيرين الاداريين.

1-التطور التاريخي لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر :

مرت مهنة محافظ الحسابات في الجزائر بخمس مراحل اساسية نوجزها فيما يلي :

- **غداة الاستقلال:** جميع المؤسسات عانت فراغا وتعقيدا من المشاكل سواء على مستوى التنظيم والتسيير او على مستوى التأطير والكفاءات، وظلت مهنة المحاسبة والتدقيق خاضعة للنصوص التشريعية المستمدة من اتفاقيات ايفيان والقانون الاساسي .

-مرحلة ما بين 1971-1991:عرفت هذه المرحلة انشاء المجلس الاعلى للتقنيات المحاسبية تحت سلطة ووصاية وزارة المالية، كانت من بين مهامه تحضير المخطط الوطني للمحاسبة وضمان تنظيم مهنة المحاسبة .

-مرحلة ما بين 1992-2001:عرفت هذه المرحلة انشاء المصف الوطني للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين،تم انتخابه من طرف المهنيين المحاسبين،وبالتالي اعتبرت هذه المرحلة ببداية الممارسة الحرة للمهنة .

- ابتداء من سنة 2002:انشاء المجالس الجهوية، حيث عرفت هذه المرحلة الكثير من الاضطرابات على مستوى المهنة مما ادى الى وضع حد للطابع الحر لممارسة المهنة، واعادة اخضاعها لوزارة المالية¹ .

-ومن سنة 2010الى غاية اليوم: تميزت هذه المرحلة بتعديلات جديدة لمهنة المحاسبة والتدقيق،حيث تم تفكيك المصف لوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين واحداث ثلاثة مجالس وطنية لها علاقة مباشرة بالمجلس الوطني للمحاسبة CNC وتحت وصاية وزارة المالية،وتعني هذه المجالس بتنظيم المهن الثلاثة المتعلقة بها (الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد) من اجل التحكم فيها بشكل يناسب مع تغيرات المهنة، وهذا وفق القانون 10-01 المؤرخ 29-06-2010.²

2-تعريف محافظ الحسابات:

حسب المادة 22من القانون رقم 10-01المؤرخ في 29/06/2010المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد على انه:

¹-بلبية محمد، بوشرف جلالى، واقع مهنة محافظ الحسابات في ظل القانون 10-01، مجلة الاقتصاد والادارة، المجلد 13، العدد2،جامعة تلمسان، 2014/05/01، ص13 .

²عومار عائشة، قاسم عمر، واقع مهنة محافظ الحسابات في الجزائر بين الحقوق والواجبات منخلا لتطبيق القانون 01/10، مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 5 ، العدد 1، جامعة ادرار، 2017/03/30، ص 26-251.

• هو كل شخص يمارس بصفة عادية وباسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات المؤسسات والهيئات وانتظامها ومدى مطابقتها للأحكام والتشريعات المعمول بها.

• ويعرف محافظ الحسابات بأنه: شخص مهني مستقل من خارج المؤسسة، هدفه الرئيسي هو المصادقة على القوائم المالية، كما يمكنه مزاولة المهنة كفرادا و خلال عضويته في مؤسسة وتجدر الاشارة الى ان هناك عدة القاب مختلفة تطلق على محافظ الحسابات منها المحاسبون المعتمدون ، المحاسبون القانونيون ، مراجع خارجي ، مراقب الحسابات.

• المحافظ هو الشخص الذي يحمل شهادة سارية المفعول لممارسة المهنة ، او يكون على عضوية في مكتب او مؤسسة مؤهلة للقيام بدور المحاسبين القانونيين ، وهو الشخص الذي يتحمل المسؤولية الشاملة عند انجاز مهمة التدقيق .

• عرف القانون التجاري محافظ الحسابات حسب المادة **818** مكرر **1** على انه : الشخص الذي يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الادارة او مجلس المديرين ، حسب الحالة في الوثائق المرسلة الى المساهمين حول الوضعية المالية للمؤسسة و حساباتها ، ويصادق على انتظام الجرد وحسابات المؤسسة وموازنة وصحة ذلك ، ويتحقق مندوبو الحسابات (محافضي الحسابات) اذا ما تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين.¹

ومن صفات محافظ الحسابات ما يلي:

من اهم ما ورد بشأن الصفات الشخصية لمراقب الحسابات (لمحافظ الحسابات)في المواثيق المهنية الامريكية والبريطانية والدولية مايلي:

- **الامانة:**ويقصد بها ان يكون امينا على اسرار المؤسسة التي يدقق حساباتها،وان يؤدي عمله بأمانة وعفة وعزة وان لا يتستر عن غش او تدليس او تضليل.

- **الحيادية التامة والاستقلالية:**ويقصد بها ان يقوم بعمله وببيدي رايه مستقلا متجردا من اي ضغوط او انحياز الى طرف على حساب طرف اخر،وان لا يتأثر بالعواطف والمصالح الشخصية او بأهواء النفس،وان يعتمد في عمله بقدر الامكان على ادلة او قرائن الاثبات التي يركن اليها.

¹ مسعود كسكس واخرون ، دور المراجع الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية مجلة المؤسسة ،المجلد 8 ، العدد 1 ، جامعة الجزائر، 2019، ص137-138.

- الكفاءة الفنية: ويقصد بذلك ان يتمتع بمستوى عال من الخبرات الفنية التي تساعده على اداء عمله وكذلك الاشراف على متبوعيه بجودة عالية، وهناك مواصفات فنية للمدقق وضعتها المنظمات المهنية للتدقيق تختلف من دولة الى دولة.

- الكرامة : ويقصد بذلك ان يكون عزيزا نزيها يحافظ على كرامته وكرامة المهنة التي ينتمي اليها، وان لا يقوم بعمل او يضع نفسه في موقف يسيء الى نفسه او الى المهنة.

- السرية : ويقصد بها ان يكون المحافظ حافظا للأسرار وامينا عليها، حيث ان طبيعة عمله تمكنه من الاطلاع على اسرار المؤسسة التي يقوم بتدقيقها.¹

3-اهمية محافظ الحسابات:

تعود اهمية محافظ الحسابات للخدمات التي يقدمها، فمحافظ الحسابات يعطي رأي فني محايد حول عدالة ومصداقية القوائم المالية والتي يستفيد منها جملة من مستخدمي القوائم المالية، على غرار البنوك، المستثمرين، الهيئات الحكومية..... الخ والتي تعبر عن رأي محافظ الحسابات حول عدالة وصحة القوائم المالية ضمان بانها تعبر عن الوضع الحقيقي للمؤسسة، من حيث يعتمد مستخدمي القوائم المالية على هذه الاخيرة في اتخاذ قراراتهم وبناء خططهم المستقبلية.²

كما عملية التدقيق التي يقوم بها محافظ الحسابات تعتبر وسيلة ولا غاية، وتهدف هذه الوسيلة الى خدمة اطراف عدة تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ القرارات كما ان ادارة المشروع تعتمد اعتمادا كليا على البيانات المحاسبية والمالية في وضع الخطط ومراقبة الاداء، كما نجد ان طائفة المستثمرين تعتمد على القوائم المالية المدققة عند اتخاذ اي قرار في توجيه المدخرات والاستثمارات حتى تحقق لهم اكبر عائد ممكن.

بالإضافة الى ذلك فان عملية التدقيق الخارجي تعد عملية منهجية وموضوعية، فعمل محافظ الحسابات ليس هدف ذاتي بل هو هدف موضوعي، ويتمثل في اعطاء صورة حقيقة وصادقة عن عمل ادارة المؤسسة وعن مركزها المالي الحقيقي.

¹ علي بن موقفي، دور مدقق الحسابات في الحد من اثار المحاسبة الابداعية وانعكاسه على موثوقية القوائم المالية، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية جامعة الجلفة، مجلد5، عدد17، 2019/12/2، ص69-70.

² ايمان خلايفية، رضا جاوحدو، اثر استخدام المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات على مهنة التدقيق الخارجي، جامعة باجي مختار عنابة، المجلد 1، العدد 1، 2019، ص49.

كما يعمل محافظ الحسابات على توصيل نتائج التدقيق لأصحاب المصالح من خلال التقرير الذي يعده عند اتمام عملية التدقيق وهذا الاخير الذي يقيم القوائم المالية التي اعدتها الادارة على ضوء المعايير الموضوعية.

ويعمل على زيادة الثقة والتحقق من سلامة ومصداقية المعلومات وكفايتها.¹

4- الهيئات المشرفة على مهنة محافظ الحسابات:

*وزارة المالية و اصلاح المهنة:

في اطار الاصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في مختلف المجالات، وذلك كإصلاحات التي مست المحاسبة انطلاقا من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25/11/2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي SCF لمسايرة المعايير الدولية IAS-IFRS، وكذا اصلاح مهنة المراجعة والتدقيق بإصدار قانون 01/10 حيث جعل وزارة المالية هي الهيئة الاولى المشرفة على حسن سير كل ما يتعلق بمهنة المحاسبة، اي ما يتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وذلك بعد حل المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.²

*مجلس النقابة الوطنية لأعضاء مهنة التدقيق:

تأسس مجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة بموجب مرسوم 08/92 في 13/01/1992 المعدل و المتم بالمرسوم التنفيذي رقم 458/97 المؤرخ في 01/12/1997 والذي يحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة ويضبط اختصاصه وفوائده عمله.

يدير النقابة مجلس يتكون من تسعة اعضاء تنتخبهم الجمعية العامة من بين الاعضاء المسجلين قانونيا في جدول النقابة الوطنية.

*المجلس الوطني للمحاسبة:

انشئ المجلس الوطني للمحاسبة بموجب مرسوم تنفيذي رقم القانون 96/318 المؤرخ في 25/09/1996 حيث تنص المدة الثانية: يعهد جهاز استشاري ذو طابع وزاري ومهني مشترك يقوم بمهنة

¹عاببية اسماء، بشونده رفيق، خدمات الاستشارية واستقلال محافظ الحسابات في المؤسسة الاقتصادية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الجزائر ، العدد25، المجلد17، 03/03/2021، ص589.

²بليبة محمد، بوشراف جلاي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

التنسيق والتلخيص في مجال البحث وضبط المقاييس المحاسبية والتطبيقات المرتبطة بها، وبالتالي يمكن للمجلس ان يطلع على كل المسائل المتعلقة بمجال اختصاصه بمبادرة منه او بطلب من الوزير المكلف بالمالية يمكن ان تستشير لجان المجلس المنتخبة والهيئات والشركات الذين تهمهم اشغاله¹.

*الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات:

تعريف الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات:

ممثلة في المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات،والذي انشئ طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 11-26 وله نفس تشكيلة وصلاحيات المجلس الوطني لمصف الخبراء المحاسبين.²

هو جهاز مهني يتمتع كل منهما بشخصية معنوية،ويضم الاشخاص الطبيعيين والمعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة محافظ الحسابات، كما اوكل القانون 01/10 متعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد،مهمة تسيير الجهاز السابق الى مجلس وطني ينتخبه مهنيون، مع امكانية انشاء مجالس جهوية،وتضم الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات ممثل عن الوزارة المالية بغية العمل بالتنسيق مع وزير المالية³.

المطلب الثاني : معايير الاداء المهني لمحافظ الحسابات في الجزائر

معايير الاداء المهني لمحافظ الحسابات: اصدر المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين مجموعة من المعايير التي الفت قبولا عاما من قبل الممارسين لمهنة تدقيق الحسابات، لدرجة انها اصبحت ومازالت المرجع الاساسي لكل من مزاولي المهنة،وتشمل ثلاثة معايير وهي كالآتي :

1- المعايير العامة (المعايير الشخصية)General Standards:

¹تمار خديجة، ممارسة مهنة تدقيق الحسابات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة المالية والاسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، المجلد4، العدد1، 2017/03/01، ص 339-340.

²بن يحي علي، لعمور رميلة، واقع تطبيق معايير التدقيق في الجزائر، مجلة الدفاتر الاقتصادية، جامعة غرداية، المجلد10، العدد02، 2019/12/23، ص5.

³قادري عبد القادر، مهنة محافظ الحسابات في ضوء الاصلاح المحاسبي في الجزائر،مجلة اقتصاد المال و الأعمال، جامعة مستغانم، العدد3، المجلد4، 2020/10/09، ص 304.

ترتبط المعايير العامة (المعايير الشخصية) بالتكوين الشخصي لمحافظ الحسابات، حيث تشترط توافر مجموعة من الصفات الشخصية التي يجب توافرها في المدقق، بالإضافة الى المتطلبات المتعلقة بالتأهيل العلمي والخبرة العملية التي يجب توافرها لمنح الترخيص اللازم لمزاولة المهنة، وتشمل المعايير العامة للتدقيق ثلاث معايير هي :

1-1 معيار التأهيل العملي لمحافظ الحسابات: Scientific and practical qualification for auditor:

التأهيل العملي (الخبرة المهنية):

إن تحقيق الكفاءة المهنية تبدأ بالشهادة و المستوى الاكاديمي للمحاسب و للمدقق ومن ثم تمتد الى الخبرة الميدانية التالية، اذ يجب على كل مهني ان يجري التدريب الملائم لمقابلة متطلبات المهام التي تنتظره، عن طريق قضاء فترة زمنية محددة لدى احد مزاولي المهنة .اي يجب ان يحصل على المهارة المهنية من شخص اكثر منه خبرة ودراية.¹

2-1 معيار استقلال (حياد) المحافظ : auditor independence

يجب على المحافظ ان يكون مستقلا استقلالاً تاماً في جميع مراحل التدقيق، بمعنى ان يكون محايداً واميناً في عمله وموضوعياً غير متحيزاً خلال تنفيذ عملية التدقيق بحيث يكون :

أ - الاستقلال في اعداد برنامج التدقيق دون تدخل الادارة في اي تعديل على هذا البرنامج.

ب- الاستقلال في مجال الفحص دون تعرضه لأية ضغوط او تدخل في عملية اختيار المجالات و الانشطة والمفردات التي تخضع لعملية الفحص.

ت- الاستقلال في مجال اعداد التقرير دون تدخل او ضغوط للتأثير على اظهار الحقائق التي تم اكتشافها خلال عمليات الفحص، و التأثير على الراي النهائي بالقوائم المالية محل المراجعة.

كما يمكن استقلال المحافظ في مجالين هما:

¹تمار خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 352.

أ- الاستقلال المادي بمعنى عدم وجود مصالح مادية للمحافظ في المؤسسة التي يقوم بتدقيق عملياتها.

ب- الاستقلال الذاتي او الذهني، بمعناه استقلال المحافظ مهنيًا من خلال عدم وجود اية ضغوط او تدخل من جانب العميل .

وتتبع اهمية استقلال المحافظ من اعتماد الاطراف العديدة على تقريره، حيث يتحدد مدى الثقة في المحافظ بمدى حياده و استقلاله في ابداء الراي واصداره للتقرير النهائي، فالاستقلال يعد السبب الرئيسي في وجود الحاجة لخدمات المراجعة، ويؤكد البعض على ذلك باعتبار ان مهنة التدقيق تفقد قيمتها اذا فقد المحافظ استقلاله .

ولذلك يجب على المحافظ الابتعاد عن اي عمل يشوبه اي شك وان يكون مستقلا في الرأي، بعيدا عن اية مصالح مادية مع العميل، متجنبًا الضغوط التي تصدر من الادارة و تؤثر على عمله، وان يمارس عمله بكل امانة وموضوعية حتى لا يؤثر ذلك على حياده واستقلاله.¹

3-1 معيار بذل العناية المهنية المعقولة: Adequate professional care:

ويجب على المحافظ الاخذ بعين الاعتبار انه لا يوجد حدود للحكم على العناية اللازمة التي يجب ان يبذلها بل يجب عليه الالتزام ببذل عناية المهنية في ضوء المعايير الملزمة لإنجاز العمل المكلف به، وفي هذا المجال اوضح معيار التدقيق الدولي رقم 200 انه يجب على المحافظ عند بذل العناية المهنية ان يتخذ موقف التشكك (الحذر) المهني اثناء عملية التدقيق مدركا احتمال انه قد توجد اخطاء جوهرية بسبب الاحتيال على رغم من خبرته السابقة ونزاهة ادارة المؤسسة والمكلفين بالرقابة.

ولذلك يتعين على المحافظ ان يقوم بأداء عمله على الوجه الاكمل ، وان يبذل العناية المهنية المعقولة التي تتطلبها عملية التدقيق، وان لا يترك مجالًا للمساءلة القانونية نتيجة تقصيره او اهماله في اي مرحلة من مراحل التدقيق.²

(2) معايير العمل الميداني: Standards of field work:

¹ رزق ابو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات "مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية الاطار النظري"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2015، ص 122-124.

² رزق ابو زيد الشحنة، مرجع سبق ذكره، ص 124-125.

وان توفر الكفاءة والاستقلالية لدى محافظ الحسابات غير كاف اذا للقيام بمهمته على احسن وجه واعطاء الراي الصحيح حول شرعية وصدق الحسابات،وهي مقاييس يستند اليها من اجل تقييم العمل الذي قام به وبالتالي تحديد مسؤوليته فيما اذا قام بما يجب في تدقيق و مراقبة الحسابات، وهي مقاييس يستند اليها من اجل تقييم العمل الذي قام به وبالتالي تحديد مسؤوليته فيما اذا قام بما يجب مراجعة ومراقبة الحسابات.

ومن اجل ضمان نوعية جيدة للأعمال يجب على المحافظ ان يكون كفاء ومستقل فقط بل يجب ان تحقق اعماله مستوى مقبول من حيث انتظام ومصداقية الحسابات وتتمثل معايير العمل الميداني في الارشادات اللازمة لعملية جمع ادلة الاثبات الفعلية وتتحصر هذه المعايير التي تحكم العمل الميداني في ثلاثة معايير¹:

1-2 معيار التخطيط الملائم لعملية التدقيق: Appropriate planning for the audit process:

يجب على المحافظ ان يعد خطة ملائمة لتنفيذ عملية التدقيق يتم ترجمتها في برنامج تدقيق يمكن تنفيذه عمليا،ويجب ان يوضح هذا البرنامج مايلى²:

أ- توزيع الوقت المتاح لعملية التدقيق علنا لاختبارات المطلوبة.

ب- تخصيص العمالة (المساعدين والمشرفين) بمكاتب التدقيق على اعمال التدقيق المختلفة.

ت- الاشراف المناسب على المساعدين والمشرفين على عملية التدقيق.

2-2 دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية: Study and evaluation of internal control system:

يتطلب هذا المعيار قيام المحافظ بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية الذي يتم تطبيقه داخل المؤسسة،وتحديد ما اذا كان يتم تنفيذه طبقا لما هو مخطط له بهدف تحديد نواحي القصور به وتقدير مخاطر وجود اخطاء جوهرية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الخطأ او الاحتيال،مما يساعد في تحديد حجم الاختبارات الاساسية للعمليات،وتحديد طبيعة وتوقيت اجراءات التدقيق.

¹ محمد الفاتح محمود، بشير المغربي، المراجعة والتدقيق الشرعي، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2015، ص 36-35.

² رزق ابو زيد الشحنة، مرجع سبق ذكره، ص 125-126.

وقد اشار معيار التدقيق الدولي رقم 315 الى ان دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بما فيها فهم المؤسسة وبيئتها يساعد المحافظ في تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية سواء كانت بسبب الغش او الخطأ وعلى مستوى البيانات المالية او على مستوى التأكيدات، مما يوفر اساسا لتصميم وتطبيق الاستجابات لمخاطر الاخطاء الجوهرية التي تم تقييمها، وهذا من شأنه يساعد في تخفيض هذه المخاطر.

2-3 كفاية وصلاحيه ادلة الاثبات Sufficient Competent Evidence:

تبرز اهمية معيار الحصول على قدر كافي من ادلة و قرائن الاثبات لاستخدامها كأساس للتعبير عن الراي في القوائم المالية من ان التدقيق كأحد فروع متخصصة للمعرفة تعتمد على قرينة والبرهان لإصدار حكم على مدى سلامة البيانات، وبالتالي من الضروري على المحافظ الحصول على قرائن وادلة كافية ومقنعة، والكفاية تعود على كمية وتنوع الادلة بينما الاقناع يعني النوعية والجودة ومدى الوثوق فيها.¹

3- معايير التقرير :

يعد تقرير محافظ الحسابات المرحلة الاخيرة في عملية التدقيق، وهو وسيلة مكتوبة لنقل وايصال المعلومات وراي المحافظ بشكل واضح ومفهوم وموثوق فيه الى جميع المستفيدين، كما يعد وثيقة تمكن من اثبات قيام المراجع يعد تقريره المرحلة الاخيرة في عملية التدقيق ، وهو وسيلة مكتوبة لنقل وايصال المعلومات ورأي المدقق بشكل واضح ومفهوم و موثوق فيه الى جميع المستفيدين ، كما يعد وثيقة تمكن من اثبات قيام المحافظ بتنفيذ واجباته .

وأشار معيار التدقيق الدولي رقم 700 الى شكل و محتوى تقرير المحافظ الذي يصدره في نهاية عمله ويوضع فيه رأيه عن القوائم المالية ، ويحكم اعدادا هذا التقرير وفقا لما جاء بمعايير التدقيق اربعة معايير مهنية يجب الاشارة اليها في التقرير²:

أ- مدى اتفاق القوائم المالية مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

ب- مدى ثبات المؤسسة في تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية المتعارف عليها.

ت- مدى كفاية ومناسبة الافصاح .

¹ احمد عبد المولى الصباغ وآخرون، سياسات المراجعة ومعاييرها، جامعة القاهرة، ب ط، 2008، ص 56 .

² رزق ابو زيد الشحنة، مرجع سبق ذكره، ص 127.130.

ث - ابداء الراي في القوائم المالية كوحدة واحدة او الامتناع عن الراي مع ذكر الاسباب.

معايير الاداء المهني لمحافظ الحسابات في الجزائر : Diligences professionnelles d : commissaire aux comptes

بقرار من وزير الاقتصاد رقم SPM/103/02/94 بتاريخ 02/02/1994 تم تحديد ستة توصيات الزامية ينبغي على محافظ الحسابات اتباعها، وعلى مجلس الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين السهر على تطبيقها من طرف اعضائه، تنقيحها او اثرائها حسب ما تقتضيه الظروف وتطور تقنيات المحاسبة والمعايير الدولية حول المراجعة القانونية نوردها باختصار فيما يلي :

(1) قبول المهمة وبداية العمل:

على محافظ الحسابات بادئ ذي بدء التأكد من:

- سلامة تعيينه وانه لم يقع في الحالات المتعارضة والممنوعة المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات
- كما عليه الحصول على قائمة اعضاء مجلس الادارة و اعضاء مجالس ادارة المؤسسات الحليفة، وكذا قائمة شركاء الحصص العينية، ان وجدت.
- اذا كان سيعوض زميلا معزولا ، عليه التأكد من ان العزل لم يكن مبالغا فيه.
- اذا كان سيعوض زميلا عليه معرفة اسباب ذهابه.
- اذا كان سيعوض زميلا رفض تجديد مهامه، على الاتصال به ومعرفة الاسباب.
- عليه التأكد من ان مكتبه لديه الامكانيات اللازمة لأداء المهمة المسندة اليه على احسن وجه.
- التأكد كذلك من انه سيؤدي مهمته بالاستقلالية التامة وخاصة اتجاه مسؤولي المؤسسة التي سيراقبها.
- يعين من طرف الجمعية التأسيسية ويمضي ، وفي هذه الحالة القانون التأسيسي للمؤسسة ، وقد يعين من طرف الجمعية العامة العادية للمساهمين ويمضي محضر اجتماعيا مع عبارة قبول المهمة ويعلن عن قبوله كتابيا في حالة حضوره الجمعية .
- ومهما يكن، عليه التصريح كتابيا انه بعيد عن الحالات الممنوعة قانونيا وتنظيميا.

- يخبر مجلس او جمعية خبراء المحاسبة محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين برسالة مسجلة عن تعيينه.
- يشعر مسؤولي المؤسسة من بالإجراءات الاشهارية الواجب القيام بها من طرفهم.
- يرسل رسالة الى مسؤولي المؤسسة يبين فيها الكيفية التي ستتجز بها المهمة ومسؤوليتهم المهمة المتدخلون، معايير العمل، التدخل والمدد الزمنية القانونية لتقديم التقارير، الاعتبار.
- عليه الاتصال بالمحافظ السابق قصد الحصول على معلومات هامة تفيد هلائجاز مهمته.
- على الزميل السابق، التضامن وان يسهل مهمة زميله الجديد.
- في حالة تعدد محافظي الحساباتفي المؤسسة المعين فيها، على كل واحد احترام هذه الشروط وكأنه موجود بمفرده.
- في حالة عدم قبول المهمة لأسباب قانونية تنظيمية، و لأسباب اخرى، عليه مراسلة المؤسسة واخبارها بأسباب عدم قبوله المهمة وذلك في خلال 15يوما.
- اذا كانت المؤسسة قد قامت بالإجراءات الاشهارية لتعيينه، عليه ان يطلب في رسالة الرفض اشهار رفض المهمة .

(2) ملفات العمل:

ان كون التدقيق الذي يقوم بها محافظ الحسابات تدقيق مستمر يجعل هذا الاخير مضطرا الى مسك ملفين ضروريين للقيام بالمهمة هما الملف السنوي والدائم، لولاهما لما استطاع تنظيم نشاطه والتأكد من انه جمع كل العناصر الضرورية التي تسمح له بالإدلاء برايه النهائيالمدعم بالأدلة حول الحسابات التي فحص وجودهما يمثل بنك معلومات دائم وادلة اثبات يسمح بالإشراف على اعمال مساعديه ودليل على اتباع معايير الاداء المهني المتفق عليها جهويا ودوليا .¹

1-2 الملف الدائم: Dossier permanent:

¹ محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص28.

ان محتوى هذا الملف وتنظيمه ونوع نشاط المؤسسة موضوع التدقيق وكذا تنظيم مكتب المحافظ، يمكن ان يتضمن الفصول التالية :

- عموميات حول المؤسسة موضوع المراقبة (بطاقة فنية لها وحداتها، التنظيم العام، الوثائق العامة).
- نظام المراقبة (كل الوثائق التي تسمح بتقييم النظام مثل توزيع المهام، استثمارات المراقبة الداخلية وخرائط التتابع).
- معلومات محاسبية ومالية (مخططات وادلة محاسبة مستعملة، طرق العمل المحاسبية، خريطة تنظيمية للمصالح المحاسبية، حجم العمليات بحسب طبيعتها، طرق و اجراءات تقييم و اظهار الحسابات، الحسابات السنوية للدورات الثلاث الاخيرة، السياسة المالية، وضعية الخزينة والتمويل، النسب المالية ذات المعنى).
- معلومات قانونية ضريبية واجتماعية (القانون التأسيسي ووثائق اخرى قانونية، قرار تعيين محافظ الحسابات وادلة اثبات القيام بالإجراءات اللازمة لتعيينه، قائمة المساهمين واسهم كل منهم، وثيقة متعلقة بالنظام الضريبي والاجتماعي للمؤسسة محاضر اجتماع مجالس الادارة الجمعيات العامة، تقارير محافظي الحسابات السابقين ان وجدت، العقود الهامة ووثائق اخرى قانونية، خصوصيات اقتصادية وتجارية) قطاع النشاط، شرح مختلف الدورات، موقع المؤسسة في الفرع وفي السوق، الزبائن والسياسة التجارية .
- معلومات حول المعلوماتية (خريطة تنظيمية لمصلحة المعلوماتية، العتاد و الانظمة المستعملة، البرامج والوثائق المطبوعة).

حتى يلعب دوره الدائم ينبغي تنقيح الملف بصفة منتظمة واثناء كل تغيير يحدث في كل عنصر من عناصره حذف المعلومات التي اصبحت دون فائدة واعداد ملخصات للوثائق ذات الحجم الكبير .

2-2 الملف السنوي (ملف المراجعة) Dossier annuel d audit :

يتضمن هذا الملف عكس ما هو عليه الحال في الملف الدائم، كل العناصر المهمة للدورة الخاضعة للمراقبة ولا تتعدى هذه الدورة، ومحتواه يتمثل في الفصول التالية:

. تنظيم وتخطيط المهمة (البرنامج العام، قائمة المتدخلين، الرزنامة الزمنية ومتابعة الاشغال، جدول اوقات المتدخلين، تاريخ فترات الزيارة ومكانها، تواريخ تقديم التقارير).

. تقييم نظام المراقبة الداخلية (شرح الانظمة،خرائط التتابع واستمارات المراقبة الداخلية،تقييم نظام المراقبة الداخلية).

. اجراءات طرق المحاسبة (اوراق العمل،العينات المدروسة، الاخطاء المكتشفة،خلاصة حول درجة الثقة الممنوحة للنظم المعمول بها واثارها على برنامج مراقبة الحسابات).

. مراقبة الحسابات السنوية (برنامج يتماشى وخصوصيات واطار المؤسسة، تفاصيل الاشغال المنجزة الوثائق او نسخ عنها الحاصل عليها من المؤسسة او الغير مبررة لمبالغ الحسابات التي تم فحصها،حوصلة و تعاليق حول الأشغال المنجزة والاطاء المكتشفة ،الخاتمة العامة حول المصادقة).

تدقيقات خاصة او قانونية (فحص اتفاقيات المنصوص عليها قانونيا،المصادقة على 5 او 10 الاجور الاعلى الاولى،اشعار وكيل الجمهورية بالتلاعبات المحتمل العثور عليها،الوثائق العائدة لهذه التدقيقات،فحص الأحداث العمليات ما بعد الميزانية الختامية،الوثائق العامة ، الرسائل المتبادلة مع المؤسسة، معلومات حول اجتماعات مجلس الادارة والجمعية العامة للمساهمين خاصة تلك التي لها اثرها على حسابات الدورة، اجوبة طلبات المصادقة الاتية من المتعلمين نسخ من المحاضر).

ان المعلومات المحتواة في ملفات العمل السرية ويجب ان تبقى كذلك داخل وخارج مكتب المحافظ،حسب المادة 301من قانون العقوبات،كما ينص القانون التجاري المادة 12 من جهة اخرى على ان تحفظ هذه الوثائق في الارشيف لمدة لاتقل عن 10سنوات .

(3) التقارير :

وعلى المحافظ في نهاية المهمة الاولوالثانية كتابة تقرير عام بالنسبة للمصادقة على الحسابات،وتقرير خاص حول ابرام الاتفاقيات القانونية،ان التقريرين يحملان التاريخ والامضاء ويوجهان الى الجمعية العامة للمساهمين، كما على المحافظ القاء كلمة يفضل ان تكون مكتوبة على مجلس الادارة في اجتماعه حول الحسابات السنوية .

(4) التصريح بالأعمال غير الشرعية:

قد يعثر محافظ الحسابات على اعمال غير شرعية اثناء التدقيق و المراقبة حماية ودفاعا على مصالح المساهمين،المستخدمين و المتعاملين مع المؤسسة المعنية، على المحافظ، باعتباره مساعدا للعدالة ان

يحقق في القضية ويخبر وكيل الجمهورية في اقرب وقت ممكن، على ان ينشرها في تقريره العام الذي سيقدم للجمعية العامة للمساهمين وفي حالة امتناعه عن الابلاغ فانه يعرض حسب المادة 715 مكرر الفقرة 10 من المرسوم 08-93 والمشار اليه سابقا لعقوبة السجن لمدة تتراوح ما بين 1 سنة و 5 خمس سنوات، وغرامة مالية تتراوح بين 20000 و500000 دينار او احدهما.

ان عمل الغش يجب ان يتوفر فيه عنصران عنصر مادي ارادي اي قيام الفاعل بالعمل مع الارادة و الشعور بالصفة غير الشرعية للعمل المنجز يدرس المحافظ القضية عليه يتأكد من :
ان العمل معتبر و انه ليس خطأ او سهوا من طرف مرتكبه.

اثار الفعل والهدف منه.

التعرف على الاشخاص المسؤولين عن ارتكابه.

يبلغ وكيل الجمهورية كتابيا بواسطة رسالة مؤرخة وممضاة من طرفه مقابل وصل يثبت وصولها وقبضها.

(5) مسلك محافظ الحسابات.¹

المطلب الثالث : تنظيم مهنة محافظ الحسابات في الجزائر

1 واجبات محافظ الحسابات:

تشمل واجبات المحافظ التي يجب ان يلتزم بها كالاتي :

- ضرورة التزام المحافظ بمعايير التدقيق المقبولة و المتعارف عليها عند تنفيذ عملية التدقيق، مخالفة المحافظ لهذه المعايير تعرضه للمسائلة القانونية او المسائلة المهنية من قبل اعضاء المهنة .
- تقديم تقرير مكتوب يبين فيه رايه حول عدالة القوائم المالية و مدى تمثيلها للمركز المالي ونتائج اعمال المؤسسة تحت التدقيق .
- ضرورة حضور الاجتماع السنوي للجمعية العمومية و الرد على اية استفسار للمساهمين حول ما ورد في تقريره .

¹ محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص34.

- ضرورة الالتزام بقواعد قانون شرف المهني وأدابها وسلوكها في كل ما يتعلق بعمله .¹
- عدم التدخل في التسيير: حسب المادة 28 من القانون 08/91 المؤرخ في 27/04/1991 المتعلق بالمهن الثلاث التي تشترط: مهام محافظي الحسابات عبارة عن فحص قيم ووثائق المؤسسة او الهيئة المراقبة ومطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها باستثناء التدخل في التسيير والهدف الاساسي من ذلك:
- تقوية ودعم واستقلالية تسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية.
- الحفاظ على استقلالية محافظ الحسابات وحيادية حكمه في ابداء الراي بحرية أكثر.
- استمرارية مهنة التدقيقي صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الادارة او مجلس المديرين حسب الحالة، وفي الوثائق المرسله الى المساهمين حول الوضعية المالية للمؤسسة وحساباتها . حيث ان المادة 715 مكرر 4 تكرر مبداء عدم المحدودية في الوقت وما يجب عليه الى توزيع الوقت بطريقة مثلى على الاشغال الواجب انجازها كما يجب برمجة تدخلاته حسب مايلي:
- الاشغال الواجب انجازها؛
- الاشغال الملزم بها منذ تعيينه؛
- الاشغال الواجب انجازها بعد غلق الحسابات؛
- الاشغال الواجب انجازها مؤقتا عند تنفيذه لمهمة خاصة؛
- الاشراف الشخصي: مهمة محافظ الحسابات هي شخصية ولا يمكنه انتداب المهمة كليا الى الشخص اخر بل يجب عليه ان يدبر مهمته تحت مسؤوليته الشخصية حتى و لو التجأ الى:
- تكليف مساعديه للقيام بمهمة معينة.
- تكليف خبير في مجال معين للقيام بمهام معينة .
- الالتزام بالمعاينة الكافية:العناية بالمهمة ليست قائمة فقط على الحضور الدائم في المؤسسة او الاهتمام بالملف موضوع المراقبة،بل تركز عناية محافظ الحسابات على الطريقة المتبعة للبحث عن عناصر

¹زهرة عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص138.

الاثبات ومن بينها التقنيات و المناهج الواجب استعمالها في كل حالة من الحالات و الفهم العميق للمشاكل المحيطة بالمؤسسة ويمكن حصر هذه المناهج في مايلي :

- اكتساب معرفة عامة حول المؤسسة.
- التحليل و التدقيق في نظام الرقابة الداخلية.
- الاستعمال الجيد للتقنيات الموجودة لكل حالة، الفحص التحليلي، الفحص الوثائقي، سيرورة الوثائق، المراقبة الحسابية، الجرد المادي....الخ.
- الفطنة في التقييم .

بالإضافة الى الواجبات المذكورة تضمنت النصوص التشريعية المتعلقة بأخلاقيات مهنة المحاسبة في الجزائر، حيث تضمن المرسوم التنفيذي رقم 96 /136 المؤرخ في 15 افريل 1996 اخلاقيات مهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، و اهم ماجاء في هذا المرسوم واجبات المهني في اداء مهنته وعلاقاته مع زبائنه و موكلية و علاقته مع المنظمة و زملائه:

* واجبات المهني في اداء مهنته و في علاقاته مع زبائنه و موكلية :

حيث يلخص المرسوم التنفيذي 136/96 واجبات المهنيين فيما يلي:

- العناية المهنية الواجبة؛

- الموضوعية و الاستقلالية؛

- السر المهني؛

جاء في نص المادة 6 من المرسوم التنفيذي 136/96 المتضمن قانون اخلاقيات مهنة الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد على انه يجب على اعضاء النقابة الالتزام بسر المهنة في اداء مهنتهم كما يسهر المهنيون على احترام موظفيهم و المتدربين لديهم واجب السر المهني وجاء في المادة 175 مكرر 13 من القانون التجاري في الفقرة الثانية:

مع مراعاة احكام الفقرات السابقة، فان محافظي الحسابات ومساعدتهم ملزمون باحترام سر المهنة فيما يخص الافعال و الاعمال والمعلومات التي اطلعوا عليها بحكم ممارسة وظائفهم .

يتطلب السر المهني من العضو ان يكون نزيها، عفيفا،صادقا،مراعيا مصلحة المجتمع والقيمة الاخلاقية دقيقا في تفسير المعايير و محافظا على سرية اعمال عملائه.

وقد تضمنته المادة 6 من نفس المرسوم:يلتزم بسر المهنة في اداء مهنته الا في بعض الحالات المنصوص عليها في القوانين و التنظيمات المعمول بها ولا سيما :

بموجب الزامية اطلاع الادارة الجبائية على الوثائق المقررة؛

بعد فتح بحث او تحقيق قضائيبشأنهم؛

عندما يدعون لإدلاء بشهادتهم امام غرفة المصالحة و التأديب و التحكيم بناء على ارادة موكلتهم؛

*واجبات المهني في علاقته بالنقابة:

يجب على المهني ان يعلم مجلس النقابة الوطنية في اجل شهر واحد برسالة موسى عليها مع وصل استلام باي حدث هام طرأ على حياته المهنية ،ولاسيما بما يأتي :

المتابعات الادارية او القضائية ؛

نزاعات الخطيرة مع زملائه او زبائنه او موكلته؛

التعليق الاداري لنشاطاته ؛

توقف نشاطاته نهائيا؛

تغيير محل ممارسة المهنة؛

اذا حدث مانع لخبير المحاسبة او المحاسب المعتمد حال دون ممارسة نشاطه،يعين مجلس النقابة من ينوبه من زملائه مؤقتا مع مراعاة قبول الزبون و الزملاء الذين وقع عليهم الاختيار.

يجب على خبير المحاسبة او المحاسب المعتمد الموقع على اتفاقية الاستئناف التكفل بالزبون ان يعلم النقابة بذلك في 30 يوما الذي يلي تاريخ التوقيع.

*واجبات المهني في علاقته بزملائه :

يجب على عضو النقابة الذي يطلب منه زبون او موكل ان يحل محل زميل له الا يقبل المهمة الا بشرط
يجب ان يعتبر تصرف الزملاء في ما بينهم عن روح الزمالة و التضامن .
يجب على النقابة اذا ظهر خلاف مهني بينهم ان يحاولوا حله فيما بينهم وديا، او ان يعرضوه على رئيس
مجلس النقابة او يخطروا عرفة المصالحة و الانضباط و التحكيم.
يعتبر خطأ كل تشهير غير مؤسس من شأنه ان يلحق ضررا بأحد الزملاء.¹

2 حقوق محافظ الحسابات:

- بينت احكام مواد (31,32,33,36) من القانون 01/10 حقوق محافظ الحسابات ويمكن تلخيصها في:
- يمارس محافظ الحسابات نشاطه في كامل التراب الوطني.
 - يطلع في اي وقت وفي عين المكان على السجلات المحاسبية و الموازنات والمراسلات والمحاضر
وصفة عامة كل الوثائق و الكتابات التابعة للمؤسسة.
 - يمكن لمحافظ الحسابات ان يجري طيلة السنة التحقيقات او الرقابات التي يراها مناسبة؛
 - يطلب من القائمين بالإدارة و الاعوان التابعين للمؤسسة كل التوضيحات و المعلومات و ان يقوم
بكل التفتيشات الي يراها لازمة؛
 - يطلب من الاجهزة المؤهلة الحصول في مقر المؤسسة على معلومات تتعلق بمؤسسات مرتبطة بها
او مؤسسات اخرى لها علاقة مساهمة معها.
 - يعلم كتابيا في حالة عرقلة ممارسة مهنته هيئات التسيير قصد تطبيق احكام القانون التجاري؛
 - يحصل على كشف محاسبي يعده القائمون بالإدارة في المؤسسة محل التدقيق، يعد حسب مخطط
الحصيلة و الوثائق المحاسبية كل ستة اشهر.

¹تمار خديجة، تنظيم مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر ومقارنتها مع الدول المغاربية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية
والادارية،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر) ، المجلد 4 ، العدد8، 2017/12/29، ص187-191.

- يحضر محافظ الحسابات الجمعيات العامة كلما تستدعى للتداول، على اساس تقريره ويحتفظ بحق التدخل في الجمعية المتعلقة بأداء مهمته.¹
- تحدد الجمعية العامة او الهيئة المؤهلة المكلفة بالمداولات، اتعاب محافظ الحسابات في بداية مهمته.²

3 مسؤوليات وعقوبات محافظ الحسابات :

*مسؤوليات محافظ الحسابات وفق القانون 01/10

لقد تضمن القانون 01/10 تحديد مسؤوليات محافظ الحسابات في الفصل الثامن منه، وبالتحديد في المواد 59,61,62,63 والتي يمكن توضيحها كالتالي :

المادة 59: يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية العامة عن العناية بمهمته و يلزم توفير الوسائل دون النتائج.
المادة 61: يعد محافظ الحسابات مسؤولا اتجاه المؤسسة المراقبة، عن الاخطاء التي يرتكبها اثناء تأدية مهامه، ويعد متضامنا اتجاه المؤسسة او اتجاه غير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة احكام هذا القانون.
ولا يتبرا من مسؤولياته فيما يخص المخالفات التي لم يشترك فيها الا اذا اثبت انه قام بالمتطلبات العادية لوظيفته وانه بلغ مجلس الادارة بالمخالفات، وان لم تتم معالجتها بصفة ملائمة خلال اقرب جمعية عامة بعد اطلاعه عليها، وفي حالة معاينة مخالفة، يثبت انه اطلع وكيل الجمهورية لدى المحكمة المختصة.

اما فيما يخص المادتين 62 و 63 من القانون 01/10 فقد تم التطرق اليهما في المسؤوليات المذكورة ادناه ان مسؤولية المحافظ تتلخص بان يقوم بتدقيق حسابات المؤسسة وفحص البيانات المالية و ابداء رايه الفني المحايد كخبير في مدى دلالة هذه القوائم على عدالة المركز المالي للمؤسسة وعلى نتيجة اعمالها، فمحافظ الحسابات يفترض به ان يكون خبيرا في شؤون التدقيق و المحاسبة ولذلك فان رايه في القوائم المالية هو راي مهني، وبالتالي يجب ان يكون تدقيقه للبيانات المالية مبنيا على اساس علمي و عملي سليم، ونستج مما سبق ان محافظ الحسابات يجب عليه ان يبذل الجهد والعناية المهنية المعقولة في

¹ - يحيايوي نصيرة، كحلوش امينة، تدقيق القوائم المالية المجمععة وفق المعايير الجزائرية للتدقيق، مجلة أبعاد اقتصادية ، جامعة بومرداس، المجلد 08 ، العدد 2 ، 2018/12/31 ، ص 429-430.

² قادي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 300.

الحصول على المعلومات التي تمكنه من ابداء رايه المهني في البيانات المالية ولكي يتحقق المحافظ من كل بيان من هذه البيانات التي تحتوي عليها القوائم المالية يجب عليه القيام بالخطوات التالية :

1 تحديد ما هي البيانات المطلوب فحصها.

2 تقديم هذه البيانات من حيث اهميتها.

3 جمع المعلومات و ادلة الاثبات اللازمة عنها.

4 تقييم هذه الادلة من حيث كفايتها او عدمها، وكذلك من حيث مدى ملاءمتها وارتباطها بالموضوع المطلوب فحصه و تدقيقه و ايضا من حيث موثوقيتها.¹

*مسؤوليات محافظ الحسابات:

اصدار محافظ الحسابات لرايه المهني حول صحة و عدالة هذه البيانات المالية و ايضاحاتها، لاشك ان اخلال محافظ الحسابات بواجباته و مسؤولياته المهنية او عدم وفائه بها على الوجه الذي يتوقعه مجتمع المال و الاعمال يترتب عليه عدة انواع من المسؤوليات التي يمكن تلخيصها بما يلي :

- المسؤولية التأديبية :

بموجب المادة 63 من القانون رقم 01/10 المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد فيما يخص المسؤولية التأديبية لمحافظ الحسابات والخبير المحاسب، حيث تنص على انه يتحمل الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد المسؤولية التأديبية امام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استنقالتهم من مهامهم، عن كل مخالفة او تقصير تقني او اخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم.

تتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها وفق ترتيبها التصاعدي حسب خطورتها في:

-الانذار؛

-التوبيخ؛

¹الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون 01/10، المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ، العدد42، المادة63، ص.10.

-التوقيف المؤقت لمدة اقصاها ستة (6) اشهر؛

-الشطب من الجدول؛

يقدم كل طعن ضد هذه العقوبات التأديبية امام الجهة القضائية المختصة، طبقا للإجراءات القانونية المعمول بها،تحدد درجات الاخطاء و العقوبات التي تقابلها عن طريق التنظيم.¹

- المسؤولية القانونية والمدنية :

تأخذ المسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات شكلين، حيث يمكن ان تكون تعاقدية تجاه المؤسسة محل التدقيق بمقتضى عقد توكيله بأداء مهام الرقابة وتدقيق الحسابات وعلى العكس تعتبر مسؤولية جناحية تجاه الاطراف الاخرى المستخدمة لتقرير المحافظ و القوائم المالية للمؤسسة و لا يلتزم بهذه المسؤولية الا في حالة توفر كل من العناصر: الخطأ، الضرر،والعلاقة السببية بين الخطأ والضرر، وبمقتضى المادة 60من القانون 01/10المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد التي تنص على مايلي : يعد الخبير المحاسب و المحاسب المعتمد اثناء ممارسة مهامهما مسؤولين مدنيا تجاه زبائنهم في الحدود التعاقدية .

وتصنف الى نوعين احدهما هو المسؤولية التعاقدية الناتجة عن العقد الذي ينظم علاقة المحافظ بعميله، وينترتب عليه مساءلة المحافظ عند اخلاله بشروط العقد بسبب خطأ بدر منه ادى الى الاضرار بالعميل،اما النوع الثاني فهو المسؤولية التقصيرية وهي مسؤولية المحافظتجاه الاطراف الاخرى غير المساهمين، التي تضررت مصالحهم بسبب اعتمادهم على تقرير المحافظ .

- المسؤولية القانونية لمحافظ الحسابات للطرف الثالث :

كما ان محافظ الحسابات يعتبر مسئولا تجاه الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية بالرغم من عدم وجود مثل هذا العقد،و في معظم الحالات التي يتعرض فيها المحافظون للمحاكمة نتيجة عدم اكتشافهم التلاعب او اختلاس في عملية المراجعة كانت الاسباب الرئيسية هي فشل المحافظ في بذل العناية المهنية الملائمة للقيام بالعملية الموكلة اليه (مسؤولية تقصيرية)

¹لقليطي لخضر،لعروس لخضر، مسؤولية مدقق الحسابات تجاه الغش و الاتحياال في الجزائر، جامعة المسيلة ، المجلد10، العدد2، 2021/12/12 ص123.

ولكي تتعدد المسؤولية المدنية بنوعيتها التعاقدية والتقصيرية ضد محافظ الحسابات يجب ان تتوفر اركان هي:¹

1. حصول اهمال و تقصير من جانب المحافظ في اداء واجباته المهنية؛
2. وقوع ضرر اصاب الغير نتيجة اهمال وتقصير المحافظ؛
3. رابطة سببية بين الضرر الذي لحق بالغير وبين اهمال و تقصير محافظ الحسابات.

***المسؤولية المهنية لمحافظ الحسابات :**

ان المسؤولية المهنية او المتعلقة بممارسة مهنة محافظ الحسابات :نعني بها القيام بمخالفات التي نص عليها القانون التجاري وتتضمن:

-الممارسة غير قانونية لمهنة محافظ الحسابات،بحيث نصت المادة 73 من القانون 01/10 بانه يعاقب كل من يمارس مهنة الخبير محاسب او محافظ الحسابات بطريقة غير شرعية بغرامة مالية من 500000 دج الى 2000000 دج وفي حالة العودة، يعاقب مرتكب هذه المخالفة بالحبس تتراوح مدته من ستة (6) اشهر الى سنة (1)، وبضعف الغرامة .

-اعطاء معلومات كاذبة او تأكيدها عن حالة المؤسسة:حيث نصت المادة 825من المرسوم 08/93 بانه يعاقب من ستة (6)اشهر الى سنتين (2) وبغرامة مالية من 20000 دج الى 500000 دج، او بالأحرى هاتين العقوبتين،محافظو الحسابات الذين منحوا عمدا ووافقوا على معلومات غير صحيحة وردت في التقارير المالية المقدمة للجمعية العامة .

- عدم الكشف عن الوقائع الاجرامية الى وكيل الجمهورية:وهو مانصت عليه المادة 830من المرسوم 08/93، بحيث يعاقب بالسجن من سنة 1 الى 5سنوات وبغرامة مالية من 20000 دج الى 500000 دج، او بإحدى هاتين العقوبتين كل محافظ الحسابات يتعمد اعطاء معلومات كاذبة او تأكيدها عن حالة المؤسسة او الذي لم يكشف وكيل الدولة عن الوقائع الاجرامية التي علم بها.

¹تامر مزيد رفاعه، اصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على دوائر العمليات في المنشأة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2017، ص 28-31.

-إفشاء السر المهني : وهو مانصت عليه الفقرة الثانية من المادة830، تطبق احكام قانون العقوبات المتعلقة بإفشاء السر المهني على محافظي الحسابات.¹

***مسؤولية المحافظ عن الاخطاء و الغش :**

المحافظ غير مسؤول عن منع الخطأ و الغش،ولكن يجب عليه بذل العناية المهنية الملائمة و التي تتطلب منه دراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية، و تحديد الاجراءات و الاختبارات اللازمة و توقيتها وعمل برنامج تدقيق شامل يتضمن اجراءات اضافية اذا توقع المحافظ وجود تحريف مادي في الدفاتر و السجلات و القوائم المالية .²

***مسؤولية المحافظ وفق القانون التجاري الجزائري:**

حسب نص المادة 715مكرر 14 فان محافظو الحسابات المسؤولين، سواء ازاء المؤسسة او ازاء غير،عن الاضرار الناجمة عن الاخطاء و اللامبالاة التي يكونون قد ارتكبوها في ممارسة وظائفهم،و لا يكونونمسؤولون مدنيا عن المخالفات التي يرتكبها القائمون بالإدارة او اعضاء مجلس المديرين، حسب الحالة الا اذا لم يكشفوا عنها في تقريرهم للجمعية العامة او وكيل الجمهورية رغم اطلاعهم عليها.

وحسب ما نصت عليه كل من المواد 829,830,837 من القانون التجاري الجزائري، من جهة هو مسؤول و يمكن للقاضي تقرير احدى العقوبتين (الحبس او الغرامة المالية)او كلاهما حسب درجة الخطورة الجنحة المرتكبة من طرف محافظ الحسابات .³

4 تقنيات تطبيق مهنة محافظ الحسابات في الجزائر

1 الخطوات الاساسية لعمل محافظ الحسابات في المؤسسة الاقتصادية :

أولا : تعيين محافظ الحسابات من طرف المؤسسة

طبقا للمادة 26 من القانون 01/10 الصادر في 2010/07/11 و المادة 715مكرر 4 من القانون التجاري اللتان تنصان على تعيين الجمعية العامة للمساهمين محافظ حسابات او اكثر، وذلك بعد التأكد من

¹محمد حولي، مسؤولية مراجعي الحسابات في اكتشاف الاخطاء والغش في القوائم المالية ، مجلة رؤىاقتصادية،جامعة الوادي، المجلد 7 ،العدد2،31/12/2017 ص340-341.

²تامر مزيد رفاعه، مرجع سبق ذكره، ص32.

³لقليطي الاخضر، لعروس لخضر، مرجع سبق ذكره، ص123.

ان محافظ الحسابات تعيينه لا يتنافى مع المادة 715 مكرر 6 من القانون التجاري التي تنص على الحالات الخاصة التي تمنع تعيين محافظ الحسابات، تقوم الجمعية العامة بتعيين محافظ الحسابات ومن ثم يتم ابرام اتفاقية (convention) بين محافظ الحسابات و المؤسسة محل التدقيق يبين فيها حقوق وواجبات طرفي الاتفاقية .

ثانيا: الخطوات الاساسية لعمل محافظ الحسابات

1/ تقييم نظام الرقابة الداخلية:

قبل تقييم نظام الرقابة الداخلية الذي يعتبر اهم الدعائم الاساسية في المؤسسة، يقوم محافظ الحسابات بالاطلاع على العناصر التالية :

- الاطلاع على عقد التأسيس؛
- الاطلاع على السجل التجاري؛
- دراسة الهيكل التنظيمي؛
- الاطلاع على عقود التوظيف؛
- الاطلاع على التقارير السابقة لمحافظ الحسابات؛
- طلب الميزانيات لثلاث سنوات ماضية.

وبعد دراسة العناصر السابقة يقوم محافظ الحسابات بالتركيز على ثلاث عناصر اساسية من اجل تقييم نظام الرقابة الداخلية، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي :

أ- تقييم الهيكل التنظيمي: من خلال دراسة مختلف مكونات و عناصر الهيكل التنظيمي مما يعطيه نظرة شاملة على تركيبة المؤسسة .

ب- تقييم نظام المعلومات و التسيير و الشروط العامة للتسيير المحاسبي: بعد تقييم الهيكل التنظيمي يقوم محافظ الحسابات بتقييم نظام المعلومات و التسيير و الشروط العامة للتسيير المحاسبي .

ت- تقييم كيفية اعداد الحسابات السنوية والملاحق: بعد تقييم محافظ الحسابات لنظام المعلومات والتسيير و الشروط العامة للتسيير المحاسبي، يشرع في تقييم كيفية اعداد الحسابات السنوية و الملاحق، ويركز على فحص الدفاتر المحاسبية، من اجل التأكد من وجود هذه الدفاتر في المؤسسة، وما مدى مطابقتها للإجراءات القانونية .

2/ تدقيق حسابات القوائم المالية:

بعد تقييم محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية، يشرع في تدقيق حسابات القوائم المالية باتباع اسلوب العينة، ويركز خاصة على العناصر الرئيسية للميزانية .

أ-مراجعة حسابات الاصول:يقوم محافظ الحسابات خاصة بتدقيقه حسابات الاصول للتأكد مما يلي :

-ان التثبيات المسجلة في الدفاتر المالية موجودة و يتم استخدامها من طرف المؤسسة ومدى مطابقتها محاسبيا للنظام المحاسبي المالي؛

-التحقق من بعض عناصر المخزونات و بعض حسابات الغير؛

-التحقق من ارصدة المؤسسة لدى البنك؛

ومن اجل ذلك يقوم بالإجراءات التالية :

-مقارنة التثبيات العينية التي تم شرائها مع الوثائق المبررة لذلك؛

-التأكد من صحة التسجيلات المحاسبية الخاصة بالتثبيات العينية و معرفة طريقة الإهلاك المتبعة من طرف المؤسسة؛

-التأكد من ان المؤسسة تمتلك عقود التامين التي تغطي الكوارث التي يمكن ان تتعرض لها التثبيات العينية؛

-التأكد من صحة التسجيلات المحاسبية الخاصة بالمخزونات و حسابات الغير ومعرفة طريقة تسجيلها وطرق تشكيل المؤونات و مدى مطابقتها للنظام المحاسبي المالي؛

-التحقق من صحة ارصدة المؤسسة في البنك .

ب-مراجعة حسابات الخصوم:يركز محافظ الحسابات في مراجعته للخصوم على بعض حسابات رؤوس الاموال الخاصة لاكتشاف مدى مطابقة رؤوس الاموال الخاصة للتسجيلات وهل هي مقبولة و لها ما يبررها.

3) اعداد التقرير النهائي والمصادقة:

بعد قيام محافظ الحسابات بتقييم نظام الرقابة الداخلية وتدقيق حسابات القوائم المالية، يقوم بإعداد التقرير النهائي وتقرير المصادقة باعتبارهما خلاصة لعملية التدقيق التي قام بها:¹

أ- اعداد التقرير النهائي:يكون شكل التقرير النهائي الذي يعده محافظ الحسابات النموذج.

ب- اعداد تقرير المصادقة:يتضمن تقرير المصادقة العناصر التي تطرق اليها محافظ الحسابات والاجراءات المتبعة مع وضع التوصيات في حالة وجود نقائص تم اكتشافها في مهمة التدقيق.

5 منهجية مهمة محافظ الحسابات :

قبل ان يصادق محافظ الحسابات بتنفيذ مهمته يجب عليه ان يباشر مهمته باتباع منهجية لابد من القيام بها وهي:

التخطيط لعملية المراجعة :يخصص محافظ الحسابات وقتا معيناً لإعداد و التخطيط لعملية المراجعة، لان التخطيط الملائم لعمل محافظ الحسابات يساعد في التأكد من ان العناية الملائمة قد اعطيت مجالات هامة في عملية المراجعة، ويساعد على توزيع بشكل ملائم على المساعدين وتنسيق العمل الذي يتم من قبل المراجعين الاخرين والخبراء،ان مدى التخطيط يختلف استنادا الى حجم المؤسسة وتعقيدات المراجعة وخبرة محافظ الحسابات مع المؤسسة ومعرفة بطبيعة العمل .

أولا : خطة المراجعة

على محافظ الحسابات وضع وتوثيق خطة المراجعة الشاملة واصفا المدى المتوقع من عملية المراجعة وكيفية تنفيذها،وفي الوقت الذي تحتوي مذكرة خطة المراجعة الشاملة على تفاصيل كافية

¹قورين حاج قويدر، ابو بكر الصديق قيداون، الاطار القانوني والمهني لمهنة محافظة الحسابات في الجزائر، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة،جامعة الشلف ، المجلد3 ، العدد01، 01/30/2008، ص 198-199.

للاسترشاد بها عند وضع برنامج المراجعة، فان التحديد الدقيق لشكل و مضمون الخطة استنادا الى حجم المؤسسة ،وتعقيدات عملية المراجعة ،والمنهجية التقنية الخاصة المستعملة من قبل محافظ الحسابات .

ثانيا : برنامج المراجعة

يحتاج مراجع الحسابات عند القيام بالتخطيط لعملية مراجعة البيانات المالية الى تصميم برنامج المراجعة،لذلك يعرف بانه :خطة مرسومة على هذه النتائج التي اليها مراجع الحسابات بعد دراسته وتقييمه لنظام الرقابة الداخلية وذلك بهدف مراجعة البيانات المالية.

ثالثا : اوراق العمل

تعرف اوراق العمل على انها : السجلات التي يحتفظ بها محافظ الحسابات و التي تشمل الاجراءات التي تم تطبيقها، والمعلومات التي تم الحصول عليها، والاستنتاجات ذات الصلة التي تم التوصل اليها من خلال اداء عملية المراجعة.

وتتكون اوراق العمل من ملفين رئيسيين:ملف دائم وملف سنوي.

رابعا : تجميع ادلة الاثبات:

نص عليه معيار المراجعة الدولي 899 ان المهم في عملية الاثبات التطوي عليها عملية المراجعة توافر الارتباط بين الادلة المختلفة و بين الغرض المطلوب اثباته، وان وظيفة الاثبات لالتطوي على تجميع الادلة فحسب بل تلك الادلة التي ينبغي ان تخضع باستمرار لعمليات الدراسة والتقييم .

إجراءات الحصول على ادلة الاثبات:يحصل محافظ الحسابات على ادلة الاثبات بمزاولته لكل من اجراءات مدى الالتزام واجراءات الحصول على ادلة الاثبات الاتية :

- **الفحص المادي:**هو اختبار السجلات و المستندات و الاصول الملموسة ويوفر ذلك ادلة تختلف في درجة الاعتماد عليها بحسب طبيعتها ومصدرها ومدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق في اعدادها وتشغيلها.

- **المصادقات :** وهو الحصول على معلومات سليمة من اشخاص ذوي معرفة سواء من داخل المؤسسة او من خارجها.

- التوثيق : يتمثل التوثيق في قيام محافظ الحسابات بفحص مستندات و دفاتر العمل التي تدعم المعلومات المدرجة بالقوائم المالية.
- الملاحظة : تتكون الملاحظة من مشاهدة عملية او اجراء يتم اداؤه من قبل الاخرين،توفر الملاحظة ادلة المراجعة بشأن اداء عملية او اجراء لكنها محدودة بالنقطة الزمنية التي تمت فيها .
- الاستفسار: يكون الاستفسار من طلب معلومات مالية وغير مالية من اشخاص مطلعين في داخل المؤسسة او خارجها .
- اعادة الاحتساب: تتضمن فحص الدقة الحسابية للمستندات او السجلات، ويمكن اجراء اعادة الحساب من استخدام اساليب المراجعة بمساعدة الحاسب لفحص دقة تلخيص الملف.
- الاجراءات التحليلية: تشمل الاجراءات التحليلية النسب و المؤشرات المهمة، ومن ضمنها نتائج البحث في التقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع معلومات اخرى ذات العلاقة.
- وسائل الحصول على ادلة الاثبات:هناك عدة طرق ووسائل تساعد المراجع في الحصول على قرائن و ادلة الاثبات نذكرها فيما يلي:
- الجرد الفعلي: تطبق هذه الطريقة على بعض الاصول فقط، فمن خلال الجرد يستطيع المراجع التأكد من مدى صحة الحسابات.
- المراجعة الحسابية: هي ان يقوم المحافظ بالتحقق من ارصدة و مجاميع الحسابات، فاذا كانت النتائج صحيحة فان ذلك دليل على صحة تسجيل العمليات.
- المراجعة المستندية: يجب على المحافظ ان يتحقق من المستند ممن الناحية الشكلية و القانونية، اي يتحقق من ان المستند يحمل اسم المؤسسة وان تاريخ المستند يخص الفترة المعنية ...الخ.
- نظام المصادقات:هي شهادات و إقرارات يحصل عليها المحافظ من الغير و هي تمثل اعتراف بصحة حسابات الغير في دفاتر المؤسسة.
- الاستفسارات: هي الاسئلة و الايضاحات و المعلومات التي يحصل عليها المحافظ من جهات مختلفة للتأكد من صحة الادلة التي قام بجمعها، وقد تكون هذه الاسئلة و الايضاحات اما شفوية او مكتوبة

ويجب على الادارة الرد على جميع هذه الاستفسارات وفي حالة عدم الرد فمن حق المحافظ اثبات ذلك في تقريره.

- **المراجعة الانتقادية:** هي اسلوب فحص و مراجعة سريعة تهدف الى اكتشاف النواحي الغير عادية في دفاتر الشركة، وتتوقف هذه الطريقة على خبرة المحافظ.
- **المقارنات:** هي عبارة عن مقارنة حساب او معلومة لفترة معينة بنفس المعلومات او الحسابات الخاصة بفترات اخرى.
- **فحص السجلات الفرعية:** عند قيام المحافظ بفحص الارصدة الاجمالية يجب ان يقوم بفحص الارصدة التحليلية في الدفاتر المساعدة من اجل التأكد من صحة هذه لأرصدة، فان تساوي الارصدة الاجمالية و الارصدة التحليلية دليل على صحة التسجيل.

اعداد التقارير

التقرير الخاص: يتعلق بالاتفاقيات المبرمة، خلال الدورة و المسموح بها قانونا، بصفة مباشرة او غير مباشرة مع المسؤولين في المؤسسة و مع الغير، التي صرح به مراجع الحسابات.¹

¹ زبير سعداني، تطبيق مراجعة الحسابات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الوادي ، المجلد03، العدد1، 2020/06/30 ، ص342-344.

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للمعلومة المالية

تمهيد:

تعتبر المعلومات المالية في عصرنا الحاضر محورا هاما وذو قيمة كبيرة، لا يقل أهمية عن أي مورد آخر المنظمة الاقتصادية، فهي عنصر هام يؤثر في جميع مفاصل المنظمة، ويساهم بشكل أساسي في عملية اتخاذ القرارات في المنظمة الاقتصادية بشكل خاص، فيما يتعلق بكيفية استثمار مواردها وتخصيصها بالشكل الأمثل وتحقيق قيمة اقتصادية مضافة، وبالتالي تحقيق الربح الذي تسعى إليه المنظمات الاقتصادية بشكل عام.

فالمعلومات المالية اليوم في ظل عصر التطور التكنولوجي والمعرفي الهائل وتنوع في وسائل الاتصال تشكل، حجر الزاوية في تحقيق الجدارة التنافسية للمنظمة الاقتصادية وبالتالي إمكانية بقائها في المنافسة ونتيجة للكم الهائل للبيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها وإمكانية عدم الاستفادة منها أو أن تتسبب في تضليل متخذ القرار، وأثرها الفعال في تسهيل عملية اتخاذ القرار وتحقيق حالة عدم التأكد المصاحبة له.

سوف نتناول في هذا المبحث أهم النقاط التي توضح ماهية المعلومة المالية وجودتها وأهم خصائصها النوعية.

المطلب الاول: ماهية المعلومة المالية

1 تعريف المعلومة المالية:

- سوف نتعرف أولا على تعريف البيانات : فهي المادة الخام أو المعلومات قبل معالجتها، وتتكون من الجمل والعبارات والحقائق والأفكار والآراء والأحداث والأرقام والرموز غير المؤسسة وغير المرتبطة

لموضوع واحد وتعتبر عن مواقف وأفعال أو تصف ظاهرة أو هدف دون أي تعديل أو تفسير أو مقارنة وقد لا يستفاد في شكلها الحالي إلا بعد معالجتها وتحويلها إلى معلومات.¹

. تعرف المعلومات على أنها البيانات التي تم معالجتها بحيث أصبحت ذات دلالة مبينة وذات معنى.²

. تعرف المعلومات المالية بأنها: مجموعة البيانات المعالجة والمبوبة في التقارير المالية وفق أشكال مختلفة يحددها الهدف الأساسي القاصي باهتمامات كل الأطراف الداخلية والخارجية عن المؤسسة، المتعلقة بنشاطاتها التجارية وأفاقها المستقبلية.³

. وتعرف أيضا بأنها : إحدى نظم المعلومات المبنية على الحسابات الآلية التي تقوم بدعم عملية اتخاذ المدبرين الماليين لقراراتهم المتعلقة بالأنشطة التمويلية وتحديد المخططات المالية والرقابة على الموارد المالية للمؤسسة.⁴

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف مبسط وشامل للمعلومة المالية: على أنها معلومات منظمة ومرتبطة في شكل قوائم مالية، تفيد الجهة التي تستعملها لاتخاذ قرارات معينة.

2 أهداف وأهمية المعلومة المالية:

2 . 1 . أهداف المعلومة المالية: إن الهدف الرئيسي للمعلومة المالية هو توفير أساس يسمح لمستخدمي القوائم المالية الحاليين والمحتملين باتخاذ القرارات في مختلف أوجه النشاط للمؤسسة، بل إفادة المستخدمين باتخاذ قرارات رشيدة.¹

¹ سليمان مصطفى الدلاهم، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، ط 1، مؤسسة الوراق، عمان، الاردن، دون سنة نشر، ص 31.

² مطر، محمد عطية وآخرون، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات "الإطار الفكري وتطبيقاته العملية"، دار حنين للنشر، عمان، الأردن، ب ط ، 1996، ص 20.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، يتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص 11.

⁴ طارق طه، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية والحسابات الآلية، توزيع منشأة المعارف، الاسكندرية، ب ط ، دون سنة النشر، ص 297.

. كما أنها لها عدة فوائد في اتخاذ القرارات، التنبؤ، تقدير موارد المؤسسة وتقدير السيولة والمرونة واليسر المالي.

. مراعاة الإفصاح عن معلومات لمستخدمي المعلومة المالية، وحسب الإلزامية القانونية وحسب درجة الاستفادة منها في اتخاذ القرار، وهو ما يسمح بتوفير معلومات ملائمة من مصادر أخرى مثل المعلومات العامة حول الاقتصاد وسياسة البلد....الخ،

هذا لا يعد نقطة ضعف فالمعلومة المالية لا يمكن أن تلبى كل الاحتياجات وفي هذا الإطار فإن المستخدمين الذين تراعي احتياجاتهم من القوائم المالية هو جمهور المستخدمين وبالتالي فإنه لا ينبغي على المؤسسة أن تهتم بالإفصاح عن معلومات خاصة لفئة تمثل أقلية من المستخدمين.

2.2 . أهمية المعلومة المالية:

تكمُن أهمية المعلومة المالية في ما يلي:

. المعلومة المالية تاريخية أو حالية أو مستقبلية، تلعب دوراً أساسياً في الحكم على كفاءة سوق الأوراق المالية.

- . يهتم بتسجيل التكاليف والإيرادات بعد حدوثها، أي أنها معلومات فعلية متعلقة بأحداث وقعت بالمؤسسة.
- . تمكن من تحليل مصادر الأموال والكيفية التي تم من خلالها استخدام لكل الأموال من خلال جدول تغيرات الأموال الخاصة.
- . تساعد متخذ القرار وضع الموازنة التقديرية.

3المستفيدون من المعلومة المالية:

¹عوماري عائشة، حميمش نرجس، أثر التدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات،المجلد 10، العدد 2017/12/19/2، ص 639-660.

يمكن تصنيف المستفيدين من المعلومات المالية التي تكون على شكل تقارير حسب مصدر اهتمامهم بالمؤسسة الاقتصادية، حيث يمكن تقسيمهم إلى مستفيدين داخليين وخارجيين كما هو موضح¹:

أولاً: مستفيدون داخليون: . يتمثل هؤلاء في:

. إدارة المؤسسة: تستعد الغدارة من المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المناسبة؛

. موظفي المؤسسة: تعتبر المعلومات المالية مؤشرا يوضح للموظف مصيره في المؤسسة؛

ثانياً: مستفيدون خارجيون

. المساهمون : يستفيدون من هاذة المعلومات في اتخاذ قرارات مثل شراء أسهم أو الاحتفاظ بها أو بيعها؛

. المستثمرون: يستفيدون من المعلومة المالية في الاطمئنان على قوة موردتهم وقدرته على الاستمرار في التوريد لهم وكذا إمكانية التنبؤ بالأرباح المستقبلية والمخاطر المحتملة؛

. الدائنون والبنوك : يستفيدون من المعلومة المالية في تقييم درجة المخاطرة في حال إقراض المؤسسة، وللتأكد من قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها؛

. الحكومة: . تستفيد من المعلومات المالية من أجل أهداف إحصائية واقتصادية واعتمادها من أجل صياغة المحاسبة الوطنية؛

. إدارة الضرائب: تعتبر المعلومة المالية كوسيلة لتحديد الوعاء الضريبي لنتيجة التي حققتها المؤسسة وحساب الضريبة المرتبطة في البورصة؛

. البورصة: . تمثل المعلومة المالية الوضعية الآنية للمؤسسات التي تطرح أسهمها في البورصة والتي تعكسها أسعار الأسهم في البورصة؛

. عامة الناس: . يستفيد الباحثون والطلبة والمحللون الماليون من هاذة المعلومات المالية في أغراض مختلفة كل حسب حاجته.

¹ ابن الدين أحمد، أثر تطبيق التدقيق وفق معايير التدقيق الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية في المؤسسات البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة أحمد دراية، أدرار ، المجلد 2، العدد 2017/12/0415، ص 102 .

المطلب الثاني: جودة المعلومة المالية وخصائصها

1 تعريف جودة المعلومة المالية:

تعرف جودة المعلومة المالية بأنها: الخصائص التي تنتسج بها المعلومات المالية وكذا القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية، وقد وضعت هذه القواعد لأول مرة من طرف الجمعية الأمريكية للمحاسبة سنة 1966، وأجريت عليها عدة تغييرات من طرف المنظمات والهيئات المحاسبية.¹

وتعرف جودة المعلومة المالية كميّار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المالية لأهدافها، كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح في القوائم المالية، بما يتيح اختيار أكثر المعلومات ذات فائدة لمساعدة المستخدمين الرئيسيين في ترشيد قراراتهم ، أي أن المعلومات الجيدة هي الأكثر إفادة في مجال ترشيد القرارات.²

وتعرف أيضا جودة المعلومة المالية بأنها مجموعة الخصائص إن توفرت في المعلومة المالية تصبح في شكل أكثر نفعاً لمتخذي القرار وذلك لقيمتها في صنع القرار الحالي أو المستقبلي.

كما أن مستوى جودة المعلومات المالية لا يعتمد على الخصائص النوعية فقط وإنما يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بمتخذ القرار الذي هو مستخدم المعلومة المالية، ففائدة المعلومات لمتخذ القرار تعتمد على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام.³

2 الخصائص النوعية لجودة المعلومات المالية:

سنقوم في هذا المطلب من المبحث بالتطرق إلى مختلف المفاهيم والخصائص المتعلقة بجزئيات هذا الموضوع وفق النقاط التالية¹.

¹ هوام جمعة و لعشوري نوال ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، ورقة قدمت إلى الملتقى الوطني حول الحكومة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات أفاق)، أم البواقي ، جامعة أم البواقي، المنعقد بتاريخ 2010/12/07، ص 12.

² حامد علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2011، ص 53 54.

³ مراد مسعود سعداوي و أحمد يوسف السعيد ، التحيز المحاسبي وأثره على جودة المعلومة المالية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، المجلد 11، العدد 02 جوان 2020/06/18، ص 37 . 53.

1.2 الأسس النظرية لخاصية الملاءمة:

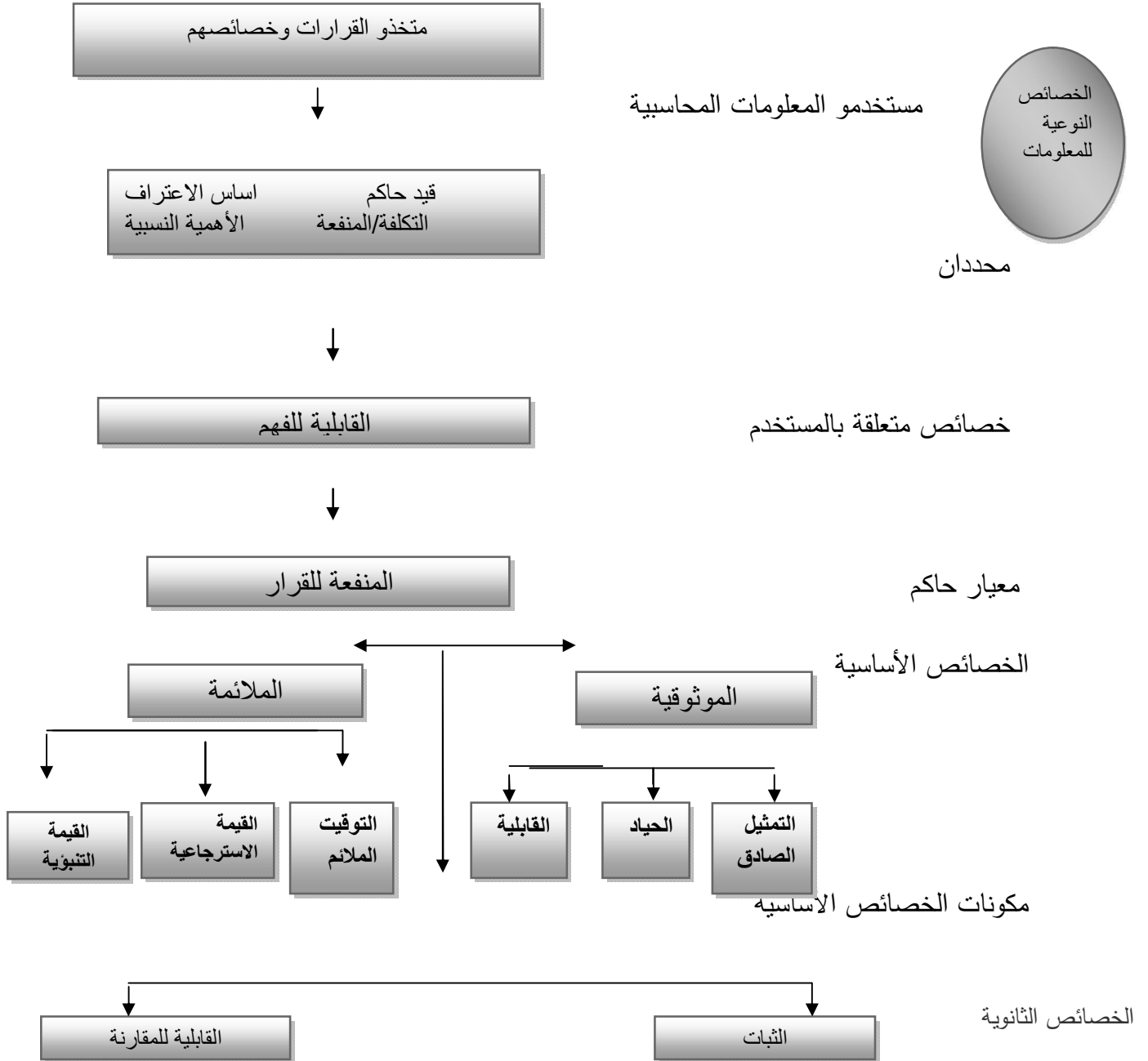
عام 1966 أصدرت الجمعية الامريكية للمحاسبة بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة ربط أهداف المحاسبة باحتياجات مستخدمي التقارير المالية إلى معلومات مفيدة، للمضي قدما نحو النفعية في صورة أهداف مستتبطة من التقارير المالية تدعم ترشيد قرارات المستفيدين، وهي ما اصطلح عليها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تنتم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن وضع المعايير المناسبة وعن إعداد التقارير المالية، في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.

كما أصدر مجلس المحاسبة معايير المحاسبة المالية بيان حول مفاهيم معايير جودة المعلومات المحاسبية تمثل FASB (في مجموع الخصائص النوعية التي تعد كمييار للمقارنة بين المعلومات الأفضل (الأكثر إفادة) والمعلومات الأدنى (الأقل إفادة) لأغراض اتخاذ القرارات، علاوة على ذلك وضع المجلس عددا من المحددات للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تتمثل في التكلفة/المنفعة والأهمية النسبية للمعلومات.

أوضح الواقع العملي تدخلا واضح المعالم بين الخصائص الذاتية للمعلومات المحاسبية وبين مستخدمي خصائص هذه المعلومات، فالمعيار السائد للحكم على الاختيار المناسب بين البدائل المحاسبية هو فائدة ومنفعة المعلومات في اتخاذ القرارات والمعلومات المفيدة هي التي تكون قابلة للفهم والاستخدام من قبل المستفيدين منها عن المعلومات المالية الملائمة هي تلك التي تكون قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون والشكل التالي يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

¹ عبد اللطيف طيبي و عبد الحميد بن الشيخ، تقييم دور خصائص المعلومة المحاسبية في ظل تفعيل جودة التقارير المالية، مجلة مجاميع المعرفة ، جامعة ورقلة ، المجلد 06، العدد 01 /07/01 /2020، ص 273-278.

الشكل رقم (01): يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



المصدر: طارق عبد العال " تحليل القوائم المالية" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2006 ص.53

من خلال الشكل يفترض أن مستخدم المعلومات المحاسبية هو مستخدم حصين يتمتع بمستوى جيد من الاستيعاب والفهم في تحليل واستخدام المعلومات المحاسبية، ومع فرضية المستخدم الحصين يأتي قيد حاكم : التكلفة/المنفعة، وبمقتضى هذا القيد أن تكون المنفعة (الفائدة) المتحصل عليها من استخدام المعلومات أكبر من تكلفة الحصول عليها، وبالتالي فإن المعلومة الجيدة هي المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات، فتكتمل الحصول على المعلومات تقع على كاهل معديها في حين منفعتها تعود على كل من معديها ومستخدميها. ثم يأتي قيد الأهمية النسبية لقيمة الشيء المعترف به، يعتمد على اعتبار كمية أو نوعية أو خليط منهما، وهو وجود نقطة توازن بين فاعلية صنع القرار وكمية المعلومات التي يجب توافرها، حيث يجب ألا يتعدى كمية المعلومات هذه النقطة، لأن زيادة المعلومات عن الحجم الحقيقي المطلوب سيؤثر على صنع القرار . وتكتمل المنفعة المرجوة من المعلومات في توجيه اتجاه القرار الاستثماري من طرف المهتمين بالمؤسسة وهذا من خلال معلومات محاسبية تتوفر على خاصيتين أساسيتين هما خاصية الملاءمة و الموثوقية.

1.1.2- مفهوم خاصية الملاءمة: تكمن أهمية خاصية الملاءمة في أن القرار الذي ينوي مستخدم المعلومات المحاسبية اتخاذه له أهمية وخطورته فنقطة البدء باتخاذ القرار هي مدى ملاءمة المعلومات التي توفرت له بالنسبة للقرار تحت الدراسة، ومن التعارف الملمة بالملائمة:

الملاءمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث فروق في القرارات، من خلال مساعدة المستخدمين للمعلومات على تكوين **FASB** تنبؤات بالنتائج المستقبلية، أو تغيير التنبؤات السابقة وتصحيحها هذا ما عرفته

- المعلومات المالية الملائمة هي تلك التي تكون قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون، وإحداث الفرق في القرارات إذا كان لها قيمة تنبؤية (إذا أمكن استخدامها كمدخلات للتنبؤ بالنتائج المستقبلية) أو قيمة تأكيدية (إذا وفرت تغذية عكسية عن - تؤكد أو تغير - تقويمات سابقة) أو كلاهما.

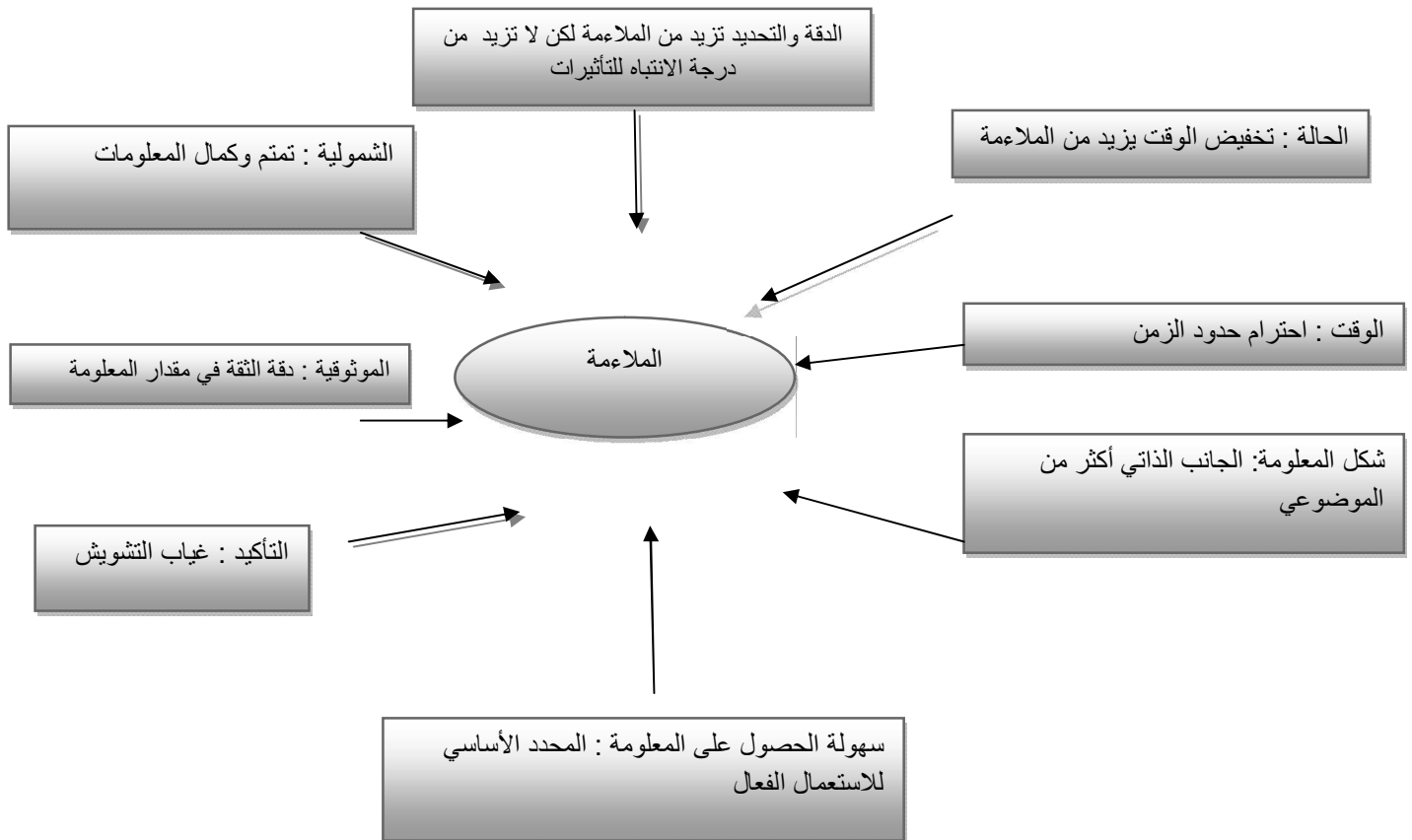
2.1.2 الخصائص الفرعية للملاءمة: تحدي الملاءمة وتقدم منفعة لمستخدمي المعلومات بتوفير الخصائص الثانوية التالية:

- التوقيت الملائم : مضمونة وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب، حيث أنه كلما زادت سرعة وصول المعلومات المحاسبية كلما كان الاحتمال كبيرا في التأثير على قراراتهم المتنوعة، المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تتوفر في الوقت المناسب ولو كان على حساب الثقة في عملية القياس أو مدى التأكيد من صحة المقاييس الناتجة .

- القدرة على التنبؤ: تعد مقدرة المعلومات المحاسبية في تحسين مقدرة متخذ القرار على التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية على ضوء نتائج الماضي والحاضر، وبعدم معرفة الأحداث يصعب التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل ، كما أن معرفة النتائج الأحداث الماضية دون اهتمام بالمستقبل يعتبر عملا غير هادف، كما تساعد المعلومات المحاسبية ذات القدرة التنبؤية على تخفيض درجة اليقين حول النتائج المتوقعة في المستقبل التي تتخذ على نتائج الماضي.

- التغذية العكسية (القيمة الاسترجاعية): إن المعلومات تقدم تغذية عكسية عن الأعمال التاريخية والتي تساعد تأكيد أو تصحيح التوقعات الأولية.

الشكل رقم (02) يوضح: المحددات الأساسية لملاءمة المعلومات المحاسبية



المصدر : ناصر محمد علي المجهلي ، ص 100.

3.1.2 . الملاءمة وفق النظام المحاسبي المالي.

* القانون 07-11 المؤرخ 25.11.2007 تضمن الفصل الثاني منه « الإطار التصوري للمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية » أشار إلى خاصية الملاءمة بالتطرق إلى خاصيتي القابلية للفهم والدلالة وبالإشارة إلى القاعدة الهامة " أسبقية الواقع الاقتصادي المالي وفق المواد (07 ع 47ص-10ص-04ص-11-25ص-05-26ص05-37ص06) على النحو التالي:

- الإطار التصوري للمحاسبة المالية واختار الطرق المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل.

- علاقة المعلومات بالجانب المحاسبي وفق ما يوجب ذلك " يجيب أن تستوفي الحاسبة التزامات الانتظام والمصدقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات ومعالجتها ورقابتها وعرضها وتبليغها.

- الزامية والسماح لتنظيم المحاسبي بدعم الرقابة الداخلية والخارجية على السواء.

- الزامية الكيان بإعداد أربع قوائم مالية تعرض في نهاية الفترة المحاسبية، إضافة إلى ملحق يتم فيه الإفصاح عن أي معلومة ذات تكميلية لتلك القوائم المالية من أجل تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

- عرض الكشوف المالية بصفة وفيه للوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، وأن تعكس هذه الكشوف مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان وأثار الأحداث المتعلقة بنشاطه.

- إمكانية التقديرات المحاسبية أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها نوعية الكشوف المالية.

* المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ 26.05.2008 تضمن هذا المرسوم خصائص تكميلية لخاصية الملاءمة وفق المواد (03 ص 04-11 ص 09-11 ص 12-15 ص 12-18 ص 13-19 ص 13 (على النحو التالي :

- المساعدة على تفسير المعلومة المالية المتضمنة للكشوف المالية لمستعملها.

- الاستناد على تنظيم يستجيب لمتطلبات مسك ومراقبة وجمع وإيصال المعلومات المراد معالجتها.

- الزامية توفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية للملاءمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح.
- الزامية اعتبار المؤسسة كما لو كان وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، وألا تأخذ الكشوف المالية إلا معاملات المؤسسة دون المالكين .
- ضرورة انسجام المعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة، وداوم تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعاملات.
- ضرورة تقييد العمليات وعرضها في الكشوفات المالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي، دون التمسك فقط بمظهرها القانوني، وهذا من أهم المبادئ التي جاء بها النظام المحاسبي المالي تكريسا لخاصية الملاءمة.
- استجابة الكشوف المالية بطبيعتها ونوعيتها لضمان احترام المبادئ والقواعد المحاسبية بهدف إعطاء صورة صادقة ومنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية والنجاعة وتغيير الوضعية المالية للمؤسسة.

2.2. الأسس النظرية لخاصية الموثوقية

1.2.2. مفهوم خاصية الموثوقية. إن وجه الوثوق بالمعلومات المحاسبية بعد انعكاس واضح للأدلة الموضوعية أو طرق و أسس القياس السليمة التي بنية عليها تلك المعلومات، ولكن تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية والشفافية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية .

ومن التعاريف الخاصة بخاصية الموثوقية نوجز الآتي :

عرفت حسب البيان رقم (2) الموثوقية بخاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة، وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله".

- عرفت الموثوقية بقدرة المعلومات على التعبير عن فحص الأهداف أو العمليات الاقتصادية وبالشكل الذي يمكن المستخدم من الاعتماد عليها في بناء نماذج قراراتها المختلفة.

- عرفت الموثوقية بأحد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية، وتتوافر هذه الخاصية عندما تكون خالية من الأخطاء، وحيادية، وتتصف بأمان التعبير، أي أنها خاصية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها .

2.2.2. الخصائص الفرعية للموثوقية : تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، ما يلزم توفر الخصائص الفرعية التالية:

-**الصدق:** مضمونه وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات المحاسبية، والأحداث المراد عرضها في القوائم المالية، يلزم في ذلك تجنب نوعين من التحيز وهما: (التحيز في عملية القياس - تحيز القائم بعملية القياس).

- **القابلية للتحقق:** مضمونه أن تكون للمعلومات دلالة محددة، بغض النظر عن يقوم بإعدادها أو استخدامها، فإذا قام عدد من الأشخاص المؤهلين بفحص المعلومات أو السجلات بإتباع طرق قياس متماثلة فإنهم سيتوصلون إلى نفس النتائج ، أما الاختلاف يعني عدم تمتع هذه المعلومات بخاصية القابلية للتحقق وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار .

- **الحياد:** مضمونه خلو المعلومات من التحيز وتغليب مصلحة فئة على حساب فئة أخرى وتعتبر خاصية الحياد مهمة على مستويين : (مستوى الأجهزة المسؤولة عن وضع المعايير، مستوى المسؤولين عن إعداد القوائم المالية).

2.2.3. الموثوقية وفق النظام المحاسبي المالي.

القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25/11/2007 لخاصية الموثوقية :

كرس القانون 07-11 السابق خاصية الموثوقية من خلال المواد (10،06):

الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية، إشارته إلى المصادقية كأساس معترف به عامة، وذلك في المادة السادسة منه. -المصادقية إشارة منه إلى تكريس خاصية الموثوقية فيما يتعلق بعرض المعلومات ومعالجتها ورقابتها وعرضها وتبليغها- .

أشار المرسوم التنفيذي 08-156 إلى خاصية الموثوقية بالتطرق إلى مبدأ الأهمية النسبية في المادة 11 ما يلي :

-إجبارية تجنب وإبراز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعملها اتجاه الكيان.

-إجبارية عكس الصورة السابقة للكشوف المالية ومعرفة المسيرين للمعلومة التي يحملونه عم الواقع والأهمية النسبية للأحداث المسجلة وهذا إشارة منه إلى خاصية الصدق في التعبير.

-الزامية تسجيل وعرض جميع عناصر الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية لحظة إنجاز العملية لأول مرة، بغض النظر عن تأثير تغيرات الأسعار، أو تطور القدرة الشرائية للعملية .

3 قياس جودة المعلومة المالية:

إن قياس جودة المعلومات يبقى نسبي ،لكن أن تكون المعلومة بجودة عالية أفضل من لا جودة، وهذه المعايير لقياس الجودة وهي:.

3 . 1 . المنفعة: هي استخدام المعلومة من أجل منفعة معينة، وتكمن جودة المنفعة في كمية المعلومات وسهولة الحصول عليها كما يمكن التمييز بين عدة أشكال للمنفعة

. منفعة شكلية : تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم.

. منفعة زمنية: الحصول عليها وقت الحاجة لاستخدامها.

. منفعة مكانية: سهولة الحصول عليها.

. منفعة التقييم "تصحيحية": أهميتها في تقييم القرارات المتخذة.

3 . 2 . الدقة: إن المعلومات الدقيقة تكون مهمة في تقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل أو الحاضر أو الماضي.

3 . 3 . التنبؤ: كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت أكثر جودة، لأن من بين أهم أهداف المعلومة استخدام معلومات حقيقية عن الماضي في التنبؤ بمعلومات متوقعة عن المستقبل.

3 . 4 . الفعالية: هي العلاقة بين الاهداف والنتائج ، أي مدى تحقيق المعلومة للأهداف المسطرة لأجلها وذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها.

3 . 5 . الكفاءة: هي العلاقة بين الاستخدام والنتائج، أي أن تكون المعلومة بأقل التكاليف وبأكثر منفعة من ورائها.¹

4 أبعاد مهمة لتحقيق الجودة في المعلومة المالية:.

إن احترام أبعاد معينة في معالجة وإعداد المعلومات المالية يؤثر بالإيجاب على جودتها، وهذه الأبعاد هي:²

. **التحديد:** أي أن تكون المعلومة محددة بدقة ؛

. **السرعة:** إن سرعة الإيصال للمعلومات لها دور في تكافؤ الفرص لاستخدام المعلومة.

. **شمولية المعلومة:** يجب أن تكون المعلومة مترابطة فيما بينها وشاملة في وصف الأحداث المعبرة عنها.

. **الملاءمة:** إن ملاءمة المعلومة هي المقياس الأساسي لجودة المعلومات .

. **التوافق في التصوير أو التمثيل:** يجب أن يتطابق شكل المعلومة مع وصفها للحدث.

. **التأكد:** يجب أن تكون المعلومة المعدة من أطراف مختلفة تؤدي إلى نتيجة واحدة .

المطلب الثالث: تحليل جودة المعلومة المالية وتأثيرها

إن القوائم المالية ليست غاية في حد ذاتها، بقدر ما هي وسيلة لتقديم المعلومات المالية إلى مستخدميها، بغية قراءة مقارنة بين الأهداف الاستراتيجية للمستثمرين والوضع المالية للمؤسسة صاحبة التقارير التي لا تنسم بالثبات بل تتأثر وتؤثر في البيئة الاقتصادية والقانونية الموجودة فيها .

¹ عبد القادر دشاش، مسعود صديقي، دور الإفصاح الإلكتروني في تعزيز جودة المعلومات المالية (دراسة ميدانية في البيئة الجزائرية)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04، 2018/12/14، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 117 . 118.

² تمر محمد خطيب، صديقي فؤاد ، "مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية والمالية تجربة الجزائر" النظام المحاسبي المالي SCf مداخلة في الملتقى الوطني حول الإصلاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

كما تتأثر المعلومة المالية بالخصائص والقيود النوعية للمعلومات المطلوبة في إطار توفير الغاية المنشودة من تقديمها، بتقديم صورة دقيقة تماما، ففي غالبيتها هي صور تقريبية تعكس صورة واضحة عن الأحداث والعمليات الحاصلة في تلك الفترة. لا تمثل إلا مصدر واحد للمعلومة المالية المقدمة .

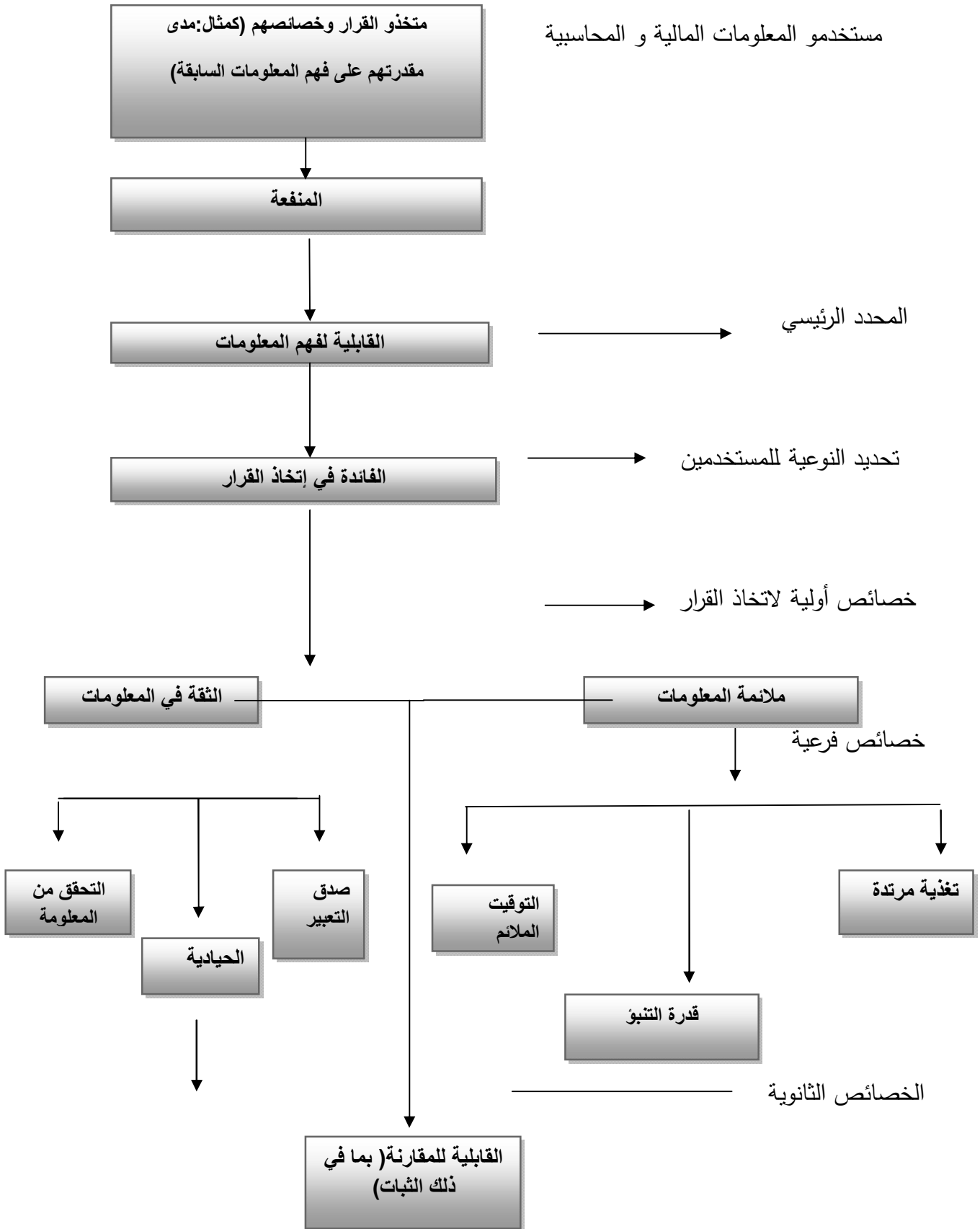
1 جودة المعلومة المالية :

تختلف المعلومة المالية على مستوى القائمة المالية عنها في التقارير المالية، غير أن إعداد القوائم المالية يخضع بالأساس إلى الطابع القانوني الموضوع وفق النصوص والتشريعات، التي تلزم الإمداد بالمعلومة المالية من خلال " قائمة الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول حركة رؤوس الأموال، في حين تتضمن التقارير المالية معلومات أشمل وأوسع مثل: (التوظيف ، التسير ،...)، إلا أن توفر جل الخصائص المحددة لجودة المعلومة المالية أمر لا مفر منه سواء كان على مستوى القائمة أو التقرير، حيث نص القانون 07-11 "المتضمن النظام المحاسبي المالي" إلى تغليب المظهر الموضوعي على المظهر القانوني، إلا أن هذه النقطة الجوهرية تكون في الغالب على مستوى التقارير المالية، فعندما نقول التقارير المالية نرى صورة أشمل للمعلومة منها بالقوائم المالية . ذلك وأن التقارير المالية يمكن لها وأن تحمل أنواع متعددة من المعلومات المالية لاحتوائها على عدة وسائل لتوصيل المعلومات المالية ذات الصلة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

إن الاختلاف في قيود عرض المعلومات المالية يخلق الاختلاف بين الاثنين ذلك وان تحليل القوائم المالية يخضع لقواعد صارمة تنظيمية، يكون تحليلها اختياريا من طرف الإدارة ضنا منها وأن تحليلها مفيد للأطراف الخارجية، غير أن المعلومات الموجودة على مستوى التقارير المالية تتخذ أشكالا مختلفة وتتناول موضوعات عديدة تعد بعدد المستخدمين، كل حسب متطلباته.¹

¹ محمد امين لونيصة، تطور مهنة التدقيق في الجزائر وأثره على تحسين جودة المعلومة المالية "دراسة عينة من مكاتب الخبرة المحاسبية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث علوم تجارية ، تخصص بنوك مالية ومحاسبية، جامعة المسيلة، 2016-2017 ، ص 158-160.

الشكل : الركائز الأساسية في تحليل جودة المعلومة المالية



نقطة الفصل للاعتراف الالهية النسبية

Richard & G Schroeder Myrtle & W clark and gack M cathey , Accounting Theoru and Analyses, John Wiley & Sons ,Inc2001,p 19.Source:

أ- مستخدمو المعلومات المالية:

هم الفئة صاحبة القرارات على مستوى اعلى السلطة فالمؤسسة المخولة حقا في اتخاذ القرارات الاستثمارية وغيرها، من خلال ذلك فإن الحكم على المعلومة المالية "بالجودة أو غير ذلك" يرجع إلى مدى قدرتهم على فهم المعلومة، بالتالي فإن القدرة التحليلية للمعلومة المالية عند هؤلاء الأفراد تلعب دور أساسي في تشريح مفهوم الجودة. لذلك نقول أن المستوى المعرفي عند هذه الفئة بالمجال المالي لابد وان يكون على أعلى مستوى ليتمكنهم من تجاوز مستوى السطحية في قراءة المعلومة المالية .

ب- المحدد الرئيسي :

يبرز هذا الشكل أن المنفعة " درجة منفعة المعلومة المالية " هي الركيزة الأساسية في تحليل جودة المعلومة

المالية، انطلاقا من فرضية (إن المعلومة المالية غير النافعة غي مجدية) فهي ليست ذي جودة .

في تحليلنا نجد أن المحدد الرئيسي هنا يركز هو أيضا على عامل خفي وهو " الاستدلال " إذ أن إشكالية تحديد معيار المنفعة يقف حائل أمام الحكم على درجة منفعة المعلومة المالية، حيث يذهب الكثير من المختصين إلى الأساس الاستدلالي في المعلومة المالية المستتبط من مختلف القراءات المالية للمعلومة، وهو الأمر الذي يحبذه أصحاب القرار في استقائهم للمعلومة من التقارير المالية بدل القوائم .

ت- تحدد النوعية بالنسبة للمستخدمين :

حيث تحدد نوعية المعلومة عند مستخدميها من منطق قابليتها للفهم ، إذ أن قدرة أصحاب القار على فهم المعلومة لا يفي بالغرض أن كانت المعلومة المالية التي بين يديهم في حد ذاتها غير قابلة للفهم وعليه فإن عاملي المعرفة والاستدلال يصبحان في أدنى مستويهما على اعتبار الركيزتين الأوليتين " القدرة على الفهم ، تحقيق المنفعة " .

ث - الخصائص الأولية لاتخاذ القرار :

تعكف هذه الركيزة على ترتيب الخصائص وفق المنهج الرأسي المكافئ بين (ملاءمة المعلومة في المعلومة)، بمفهوم شامل لخصائص المعلومة التي تم التفصيل فيها سابقا والتي صنفت ضمن الخصائص الفرعية بحسب الشكل .

خلاصة القول: نقول إن تحليل المعلومة المالية في الأساس مرتكزة على قدرة المعلومة المالية على أداء ما أعدت لأجله على أكمل وجه وبدون تحفظات تذكر.

2 مدى تأثير جودة المعلومة المالية: يمكن أن يكون للمعلومة تأثيرا على السوق المالي عند نشرها، كما يمكن أن يكون لها تأثيرا محدودا، لذا سنحاول عرض مدى تأثير السوق المالي بالمعلومة المالية وجودتها كمايلي¹:

2-1-1-2 - مدى تأثير النتيجة المحاسبية :

لقد أظهرت الدراسات التطبيقية أن نشر النتيجة المحاسبية لها تأثيرا محدودا على ردة فعل السوق المالي، وتعود الأسباب لقللة الاهتمام بهذه المعلومة المالية إلى ما يلي :

- إمكانية التلاعب بالحسابات المتحكمة في تحديد النتيجة المحاسبية (تقييم وتسجيل حسابا النتائج).
- تحسب النتيجة من القيم التاريخية، بالمقابل يقيم المستثمر المحتمل بما هو آت.
- ذاتية المحاسب في تقييم الخسائر التي تمس الأصول والمؤونات التي تمس الخصوم، والتي لها تأثيرا معتبرا على نتائج مؤسسات كثيفة النشاط .

يبقى وان المستثمر يولي اهتماما اكبر لقدرة التمويل الذاتي الذي يمثل النتيجة الحقيقية للمؤسسة القابلة

للتركيز، بعيدا عن الحسابات غير الحقيقية (الصورية) وغير الدورية (الاستثنائية).

2-2-2 - مدى تأثير تغيير الطرق المحاسبية :

¹نصر الدين عيساوي، التدقيق المالي، مؤسسة نوميد غراف للنشر والإشهار، قسنطينة، 2018 ، ص 11.

بالعودة إلى الدراسات التطبيقية التي أجريت حول التأثير المحتمل للطرق المحاسبية على السوق المالي، فإن جل الدراسات تشير إلى الطرق التي لها تأثير على النتيجة المحاسبية ليس لها تأثير كبيراً على السوق المالي، بالمقابل ما يمكن أن يكون له تأثيراً معتبراً على السوق المالي، هي تغيير السياسات المحاسبية التي لها تأثير على قدرة التمويل الذاتي على المدى المتوسط والطويل.

2-3 مدى تأثير المراجعة والتدقيق :

تشير الدراسات التطبيقية إلى رأي محافظ الحسابات أو المدقق حول جودة المعلومة المالية - رأي مستقل - محايد ومحترف - له تأثير محدوداً على رأي المستثمر في السوق المالي ، بسبب أن المستثمر يولي أهمية محدودة للنتائج المحاسبية والتحقق من جودتها، بالمقابل يعطي أهمية متزايدة كل مؤشرات التي لها علاقة مباشرة بقدرة المؤسسة على تحقيق الفائض المالي الحقيقي والمستدام .

ما ننوه إليه أن توقيت نشر المعلومة له أهمية قصوى للمستثمر من أجل اتخاذ قراره الاستثماري من عدمه، أما التأخر في نشر المعلومة؟، يمكن أن يؤدي إلى عزوف المستثمر عن اتخاذ هذا النوع من القرارات.

المبحث الثالث: مساهمة ودور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومة المالية

المطلب الأول : مهام محافظ الحسابات

يقوم محافظ الحسابات بمجموعة من المهام المحددة قانوناً ويمكن تقسيم هذه المهام إلى مهام دائمة وأخرى خاصة.¹

*المهام الدائمة- تتمثل المهام الدائمة لمحافظ الحسابات فيما يلي :

حسب مضمون المادة 23 من القانون 01/10 فإن محافظ الحسابات مكلف بالمهام الآتية:

* يشهد بان الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماماً لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضع المالية وممتلكات الشركات والهيئات.

¹سي محمد لخضر، دور محافظ الحسابات في تقييم الحسابات في المؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مجمع أفيكول ، سكيكدة، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المركز الجامعي بركة -الجزائر، المجلد 06 ، العدد 02 لشهر ديسمبر 2019/12/31، ص 73-102.

* يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.

* يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير.

* يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين المؤسسة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للمؤسسة المعنية بمصالح مباشرة أو غير مباشرة.

* يعلم المسيرين والجمعية العامة أو الهيئة التداولية المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.

* تخص هذه المهام فحص قيم ووثائق المؤسسة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير.

* كما تنص المادة 24 من نفس القانون على انه: عندما تعد المؤسسة او الهيئة حسابات مدمجة أو حسابات مدعمة، يصادق محافظ الحسابات أيضا على صحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدمجة وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو المؤسسات التابعة لنفس المركز .

حسب ما جاء في المادة 25 من القانون نفسه فإنه يترتب عن مهمة محافظ الحسابات إعداد:

تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام أو صحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة أو عند الاقتضاء، رفض المصادقة المبرر.

تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة.

تقرير خاص حول تفاصيل خمس تعويضات.

تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين.

تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب أسهم أو حسب الحصص الاجتماعية؛

تقرير خاص حول اجراءات الرقابة الداخلية.

تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال .

تحديد معايير التقرير وأشكال آجال إرسال التقارير إلى الجمعية العامة والى الاطراف المعنية عن طريق التنظيم.

*المهام الخاصة- بالإضافة الى المهام الدائمة السابقة الذكر، يقوم محافظ الحسابات بمهام أخرى خاصة أو مؤقتة، وسميت كذلك لأنها مرتبطة بأحداث قد تحدث أو لا خلال وكالة محافظ الحسابات، وعليه التدخل في حالة حدوثها واعداد تقرير خاص بشأنها، وهي كالاتي :

*قرار المؤسسة بزيادة أو تخفيض رأس المال أو إلغاء الأفضلية في حق الاككتاب.

*في حالة تمويل شركات المساهمة يقوم محافظ الحسابات بإعداد تقرير يشهد فيه أن الأصول تساوي على الأقل رأس مال المؤسسة وهذا التقرير هو الذي يتخذ على أساسه قرار التحويل.

*في حالة تمويل شركات المساهمة يقوم محافظ الحسابات بإعداد تقرير يشهد أن الأصول تساوي على الأقل رأس مال المؤسسة، وعلى أساسه يتخذ قرار التحويل.

*في حالة مشروع الإدماج أو الانفصال، يقدم مجلس الإدارة أو القائمين بالدارة هذا المشروع أو ملحقاته إلى محافظي الحسابات لكل واحدة من المؤسسات المساهمة في العملية قبل 45 يوما على الأقل من انعقاد جمعية الشركاء أو المساهمين المدعويين للنظر في هذا المشروع، حيث يقدم محافظو الحسابات تقريرا عن طرق الإدماج وخاصة من مكافأة الحصص المقدمة للمؤسسة المدمجة .

يوضع هذا التقرير في المقر الرئيسي للمؤسسة تحت تصرف الشركاء أو المساهمين في ظرف 15 يوما السابق للانعقاد الجمعية المدعوة للنظر في مشروع الإدماج أو الانفصال، وفي حالة الاستشارة الكتابية فإن التقرير يوجه لشركاء مع قرار المشروع المعروض عليهم.

* إصدار قيم منقولة.

* عقد جمعية عامة غير عادية.

*الإصدار عن طريق اللجوء العلني للادخار خاصة فيما يخص تحديد سعر الإصدار.

* إنشاء شهادات الاستثمار وشهادات الحق في التصويت بنسبة لا تتجاوز ربع رأس مال .

* إصدار سندات استحقاق قابلة للتحويل إلى أسهم .

* عرض تعديل حساب الاستغلال وقائمة حساب النتائج والميزانية .

- فالدور الأساسي لمحافظ الحسابات كما سبق وذكرناه المتمثل في إعطاء رأيه الفني المحايد حول مدى صدق وشرعية الحسابات المسجلة في القوائم المالية، وبالتالي فإنه في حالة المصادقة على حسابات الشركة يضمن - في حدود فحصه - خلو القوائم من الأخطاء والغش والتلاعب والاحتيال .

وحتى يقوم بهذا الدور لا بد من المحافظ التأكد من عدالة البيانات المالية حتى يمكن الاعتماد عليها، كما أن عليه التأكد من تطبيق المعايير وتعزيز شفافية المعلومات المالية .

إن مصادقة المحافظ تخلق للمؤسسة قيمة مصادفة تتمثل في زيادة فعالية المعلومات المالية لهذه الأخيرة، وزيادة قيمتها الاستعمالية، ويعود هذا إلى الثقة التي يمنحها رأي محافظ الحسابات المحايد والمؤهل لمتخذي القرارات، والتي يظهر أثرها في ترشيد قراراتهم وبنائها على أساس معطيات حقيقية وليس على أساس عشوائي .

المطلب الثاني : تقارير محافظ الحسابات وأهميتها

1 تعريف تقرير محافظ الحسابات:

يعد تقرير المحافظ المرحلة الأخيرة في عملية التدقيق، وهو كذلك وسيلة مكتوبة لنقل وإيصال المعلومات ورأي المحافظ بشكل واضح ومفهوم وموثوق فيه إلى جميع المستفيدين، بعد تمكن من إثبات قيام المحافظ بتنفيذ واجباته .

ويوضح معيار التدقيق الدولي رقم 700 ان هذا التقرير يمثل رأي المحافظ المكتوب والواضح في القوائم المالية ككل للمؤسسة التي قام بتدقيقها، ويجب ان يعبر هذا التقرير عما اذا كانت البيانات المالية المعروضة بعدالة من جميع النواحي الجوهرية في اطار اعداد التقارير المالية المطبق، ويمكن النظر الى نهاية تقرير المحافظ من زاويتين:

أ - تقرير كمنتج نهائي: اي ان التقرير يمثل المنتج النهائي لعملية تدقيق القوائم المالية السنوية للمشروع.

ب- التقرير كأداة اتصال: حيث يمثل التقرير وسيلة او اداة لتوصيل الراي الفني المحايد لمحافظ الحسابات عن القوائم المالية للمؤسسة تحت التدقيق الى مستخدمى هذه القوائم، وذلك فان التقرير يمثل وسيلة لتوصيل رسالة مكتوبة ارسلها محافظ الحسابات الى هؤلاء المستخدمين.¹

2 خصائص الاساسية للتقرير:

لتقرير محافظ الحسابات عدة خصائص، سنبين اهمها فيما يلي :

- يعتبر تقرير محافظ الحسابات بمثابة حلقة الصلة بينه وبين الجهات التي تتم المراجعة من اجلها، وهم مجلس الادارة والمؤسسة وكبار المسؤولين فيها وحملة الاسهم والجهات الحكومية، وفي كثير الاحيان يعتبر تقرير محافظ الحسابات هو وسيلة الاتصال الرئيسية بينه وبين بعض كبار العاملين في المؤسسة، وغالبا ما يتم الحكم على المحافظ بالرجوع الى تقريره على القوائم المالية؛
- ينبغي ان يتذكر المحافظ المسؤول عند الفحص دائما عند اعداده للتقرير استخدام المعلومات الواردة فيه، ومن الضروري اعداده في وقت مبكر بعد اقفال حسابات المؤسسة كلما كان ذلك ممكنا، ويجب ان يكون التقرير منظما و معروضا بطريقة سليمة، وينطوي على الحقائق الهامة والمعبرة و المفيدة ، دون ان يشتمل على اية تفاصيل غير ضرورية، ويسمع هذا العرض المنظم والمحدد للتقرير للقارئ بفهمه بسهولة والوصول الى النتائج السليمة منه؛
- يجب ان لا تكون الملاحظات الموضوعية غامضة، بل تكون العبارات مختصرة وشاملة، ويتحقق ذلك عن طريق عرض التعليقات و النتائج في جمل مختصرة و بسيطة مع الابتعاد عن استخدام المصطلحات الفنية كلما كان ذلك ممكنا؛
- يجب ان يكون تقرير المحافظ مدعما بأوراق ووثائق تمنع من التأويل والتحريف، كما يجب عليه المحافظة على هذه الوثائق من الضياع؛²

3 اهمية تقرير محافظ الحسابات:

يمكن تحديد اهمية التقرير بالنسبة لمحافظ الحسابات فيما يلي :

¹ رزق ابو زيد الشحنة، مرجع سبق ذكره، ص 233-234.

² مفيد عبد اللاوي، المعايير الاساسية لاعداد تقرير محافظ الحسابات وعناصره وفقا للقانون 01/10، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ، جامعة الوادي،المجلد 06 ، العدد 02 ، 2013/12/31 ص197.

- يمثل التقرير دليل على انجاز المحافظ لمهمة التدقيق؛

- تؤثر ردود افعال الجهات التي تستفيد من تقارير التدقيق على تطوير هذه التقارير ، وقد تؤثر بالإيجاب على الجودة الكلية للتدقيق و بالتالي على سوق خدمات المحافظ، خاصة في ظل اعداده للتقرير وعرضه مستوفيا للمعايير المتعارف عليها، وبذله للعناية المهنية وتوافر الكفاءة المهنية فيه؛

* اهمية التقرير بالنسبة للمتعاملين في سوق المال :

يمثل تقرير محافظ الحسابات ذات اهمية خاصة بالنسبة للمتعاملين في سوق المال للأسباب التالية :

أ- ان رأي المحافظ في القوائم المالية يؤثر في مدى اعتماد المتعاملين في سوق المال على هذه القوائم وما لتأثير ذلك على قراراتهم؛

ب- ان تقرير المحافظ به ما يطمئن المتعاملين في سوق المال الى مدى التزام ادارة المؤسسة بالتشريعات و اللوائح السارية، خاصة الاقتصادية والبيئية ، ولذلك تأثير مباشر على قرارات هؤلاء المتعاملون ؛

* اهمية التقرير بالنسبة لإدارة المؤسسة:

تهتم ادارة المؤسسة بتقرير محافظ الحسابات للأسباب التالية :

أ- ان التقرير دليل على وفاء الادارة بمسؤولياتها عن اعداد القوائم المالية للمؤسسة؛

ب- ان رأي المحافظ مؤشر على مدى التزام الادارة بالمبادئ المحاسبية الدولية و المحلية في اعداد ونشر القوائم المالية للمؤسسة؛

ج- ان التقرير وسيلة لإضفاء الثقة في القوائم المالية للمؤسسة؛

د- ان رأي المحافظ وخاصة الراي النظيف دليل على ان الادارة لم ترتكب تحريفا جوهريا في القوائم المالية؛

هـ- ان رأي المحافظ يطمئن ادارة المؤسسة والملاك بان المؤسسة تلتزم بالتشريعات و اللوائح الملزمة، ولم تقم بأية تصرفات غير قانونية.¹

¹ -رزق ابو زيد الشحنة ، مرجع سبق ذكره ، ص 234-235.

4 انواع تقارير محافظ الحسابات .

4-1 معايير اعداد تقارير محافظ الحسابات : وتتضمن معايير اعداد التقرير العناصر الاتية :

- يجب ان يوضح التقرير ما اذا كانت القوائم المالية قد تم تصورها وعرضها وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المتعرف عليها (المقبولة قبولا عاما).
 - يجب ان يوضح التقرير مدى ثبات المشروع على اتباع هذه المبادئ و القواعد المحاسبية المتعارف عليها، وما اذا كانت القواعد التي طبقت في الفترة الجارية مطابقة لتلك التي كانت مستخدمة في الفترات السابقة؛
 - يجب ان تفصح القوائم المالية عن المركز المالي و نتيجة النشاط بطريقة ملائمة، والا فيجب ان يتضمن التقرير الايضاحات اللازمة؛
 - يجب ان يشمل التقرير على ابداء الراي في القوائم المالية كوحدة واحدة.
- وفي حالة عدم تمكن المحافظ من ابداء مثل هذا الراي فيجب ان يذكر الاسباب، وفي جميع الحالات يجب ان يذكر محافظ الحسابات في تقريره مدى وطبيعة عمليات الفحص التي قام بها ودرجة المسؤولية التي يأخذها على كاهله .

4-2 انواع تقارير محافظ الحسابات :

تختلف التقارير لاختلاف الزاوية التي ينظر لها منها ونستطيع تقسيمها بصورة اجمالية من حيث النواحي التالية :

1- الالتزام في اعدادها :

1-1 تقارير خاصة :

يقصد بالتقارير الخاصة، تلك التقارير التي يلتزم محافظ الحسابات بتقديمها في مناسبات خاصة حددها المشرع ، فمصدر التزامه هو القانون مباشرة فلا يحتاج اذن الى تكليف خاص من قبل المؤسسة لإجرائها وانما هي جزء لا يتجزأ من مهمته الرقابية لدى المؤسسة كما رسم المشرع معالمها .

وتسمى هذه التقارير بالتقارير الخاصة تمييزا لها عن التقارير العامة، لأنها لا تتعلق بكل جوانب نشاط المؤسسة، وانما تتعلق بأمر محددة نص عليها القانون . كما انها تقدم على استقلال من التقارير

العام ، نظرا لأهمية المسائل التي بشأنها وحتى لا تختفي في زحمة الموضوعات التي يتضمنها التقرير العام، لعل اهم الحالات التي يجب على محافظ الحسابات ان يتقدم بتقارير خاصة عنها هي :

- الاتفاقيات التي تبرم بين المؤسسة و احد مؤسسيها او احد اعضاء مجلس ادارتها؛
- اصدار السندات.
- المبالغ المدفوعة لمديري المؤسسة.
- زيادة راس مال المؤسسة وتخفيضه؛
- اندماج شركة المساهمة.

1-2 التقارير العامة:

ويقصد بها التقرير العام او كما يطلق عليه التقرير السنوي، ذلك التقرير الذي يلتزم مراجع الحسابات بتقديمه الى الجمعية العامة للمساهمين التي تتعقد سنويا لاعتماد حساباتها السنوية، وهو بمثابة الحصيلة السنوية للناية التي بذلها في فحص دفاتر المؤسسة و مراجعة حساباتها .فعلى المحافظ للحسابات ان يرفع سنويا تقريرا عاما الى الجمعية العامة للمساهمين، ويتضمن محصلة ما بذله من عملية فحص دفاتر المؤسسة و مراجعة حساباتها وقوائمها المالية، ويثبت فيه ما توصل اليه من نتائج.¹

2- من حيث المحتويات:

1-2 التقارير المختصرة: هو الذي يرتبط دائما بالقوائم المالية ويهدف اساس الى تقديم الحقائق المالية بطريقة مختصر؛

2-2 التقارير المطولة :

التقرير المطول يعد بواسطة مراجع الحسابات بناءً على طلب ادارة المؤسسة عندما ترغب في الحصول على تسهيلات بنكية من البنوك ومانحي الائتمان حيث تطلب تلك الجهات معلومات اضافية وتتمثل في

¹ كنزة جواني ، دور تقارير محافظ الحسابات في دعم الرقابة الجبائية ، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة ماستر اكايمي في علوم التجارة ، تخصص المحاسبة والمالية، قسم علوم التجارة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي ، 2016-2017 ، ص 45.

نشاط المؤسسة المالي لمدة خمس سنوات أو عشر سنوات سواء لقائمة الدخل أو المركز المالي أو التدفقات النقدية.¹

3- من حيث ابداء الرأي :

وراي محافظ اربعة انواع وهم كما يلي :

3-1 راي نظيف بدون تحفظات :

يكون الراي النظيف اذا توفرت فيه الحالات التالية جميعا وليس جزء منها ويجب ان يحتوي الراي النظيف على النقاط التالية :

إن المحافظ قد أم عملية المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها دون اي ضغوط او قيود من الادارة.

- ان القوائم المالية معدة وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها.
- ان هذه المبادئ مطبقة بصورة متجانسة من فترة الى اخرى.
- ان القوائم المالية تفي بمتطلبات الافصاح الكافي.
- لا يوجد اي مخالفات للنظام الاساسي للشركة او لأحكام القانون.

3-2 الراي المتحفظ :

يكون الراي المتحفظ في الحالات التالية :

اذا كان هناك خروج عن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وان هذا الخروج ليس بدرجة كبيرة من الجوهرية بحيث لا يبدي راي معارض وهذا التحفظ يذكر في فقرة نطاق الفحص.

اذا كانت القوائم المالية اعدت بطريقة لا تفي بمعيار الافصاح الكافي بحيث لا تلبى احتياجات مستخدمي القوائم المالية وهذا التحفظ يذكر في فقرة الراي.

¹ ابراهيم منانة، دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي ، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2014-2015، ص36-37.

إذا كان هناك قيود على محافظ الحسابات أثناء عملية المراجعة سواء كانت من الإدارة أم نتجت عن ظروف و طبيعة النشاط في المؤسسة وهذا التحفظ يذكر في فقرة نطاق الفحص.

3-3 الرأي المعارض :

يبيد محافظ الحسابات الرأي المعارض في حالة واحدة وهي إذا كان خروج جوهري عن المبدئ المحاسبية، وهذا التحفظ يذكر في فقرتين فقرة نطاق الفحص بحيث يستطيع المحافظ ان يذكر في تقريره بان هذه القوائم لم تعد وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وفترة الرأي ويقول فيها المحافظ وفي رأينا ان القوائم المالية لا تعبر عن المركز المالي الحقيقي ونتيجة اعمال المشروع.

4-4 الرأي السلبي (الامتناع عن ابداء الرأي):

وهو اخطر انواع الرأي للمحافظ وهو الامتناع عن الابداء الرأي وذلك مع ذكر الاسباب التي ادت الى هذا الامتناع، و يكون ذلك في حالة وجود قيود على محافظ الحسابات جعلته لا يتم عملية التدقيق مثل وجود قيود من الإدارة بحيث تجعله غير مستقلاً في ادائه لعملية التدقيق واداء الاختبارات المخططة، وبالتالي لم يتمكن من اتمام عملية التدقيق وفقاً للمعايير المراجعة المتعارف عليها مع ملاحظة ان القيود والضغط المفروضة على المحافظ من قبل الإدارة قد ترتب عليها عدم امكانية التحقق من بعض العناصر ذات الاهمية النسبية الكبيرة او الجوهرية بالنسبة للقوائم المالية.¹

المطلب الثالث : دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومة المالية والعلاقة بينهما

ان المعلومة المالية لا تكتسب صفة الجودة الا اذا تم معالجتها و التدقيق فيها من طرف محافظ مؤهل يتمثل في محافظ حسابات ويجب ان يكون حيادي ومستقل عن المؤسسة التي يقوم بدراستها حيث ان محاف الحسابات هو المسؤول عن تفعيل تلك الخصائص النوعية التي تتميز بها المعلومة المالية وهذا ما يؤدي الى تحقيق الفائدة والمنفعة لمستخدمي هذه المعلومات المالية، وذلك من خلال مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم حول المؤسسة وتبرز اهمية محافظ الحسابات في تحقيق جودة المعلومات المالية من خلال خصائصها النوعية كالآتي:

1 دور محافظ الحسابات في تفعيل خاصية الملاءمة :

1-1 علاقة محافظ الحسابات بخاصية الملاءمة :

¹ زاهره عاطف سواد، مرجع سبق ذكره، ص 200-202.

تعني خاصية الملاءمة في مجال التدقيق بانها قدرة التقارير محافظ الحسابات في تقييم بدائل متخذي القرارات، قدرة التقارير على احداوكذا ث تغيير في اتجاه القرار وترشيده، كون ان التقارير معدة من طرف جهة محايدة هدفها الاساسي التحقق من صدق و شرعية حساباتالمؤسسات وخدمة الاطراف ذات العلاقة، وتتمثل علاقة محافظ الحسابات بالخصائص الفرعية للملاءمة .

1-2 علاقة محافظ الحسابات بخاصية القدرة التنبؤية:

حتى تكون تقارير محافظ الحسابات ذات جودة وملائمة لقرارات المستخدمين يجب ان تكون ذات قدرة تنبؤية بالأمر المستقبلية ، فمن خلال ابداء راي ضمن التقارير يستطيع المستخدم توقع الاحداث التي تساعده في بناء قراراته المستقبلية، وبالتالي التقارير التنبؤية هي التي تتوقع وتقدر الاحداث المستقبلية وتعطي صورة تقديرية عنها انطلاقا من راي المحافظ المحايد.

1-3 علاقة محافظ الحسابات بخاصية التغذية العكسية :

ان التقارير التي يصدرها محافظ الحسابات انواع اما التقرير نظيف، او تقرير متحفظ، او تقرير غير متحفظ، وتقرير سالب(الامتناع عن ابداء الراي)وذلك حسب مدى تمثيل المعلومات المتضمنة في القوائم المالية الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة هذا من ناحية، والاستقلالية التي يتمتع بها محافظ الحسابات من ناحية اخرى ساهمت في التحقق وتصحيح التوقعات الماضية لمستخدمي المعلومات المالية، وبالتالي يلعب محافظ الحسابات دورا مهما في تأكيد او نفي التوقعات السابقة واعادة تصحيحها ¹.

1-4علاقة محافظ الحسابات بخاصية التوقيت المناسب:

ان وضع التقارير في الوقت الملائم من قبل محافظ الحسابات الى الجهات المستخدمة لها امر ضروري وواجب على المحافظ وذلك قبل ان تفقد قيمتها التأثيرية على قرارات مستخدميها، فقد نصت المادة 27 من القانون 10-01تحدد عهدة محافظ الحسابات بثلاث 3سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ². من خلال نص المادة يتضح مدى حرص المشرع الجزائري على تقديم التقارير في الوقت المناسب وذلك لان تغيير محافظ الحسابات من سنة لأخرى قد يؤدي الى تأخير اعداد التقرير وذلك بسبب اجراءات تعيينه وخاصة في حالة فشل تعيينه من طرف الجمعية العامة او وجود تعارض من طرف المساهمين مما

¹ايمن مصطفىوي، دور التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومات المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكايمي في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة ودقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة محمد بوضياف،الجزائر، الجزائر، 2020-2021، ص73.

²القانون 10-01، مرجع سبق ذكره، المادة 27، ص07.

يتم احوالة تعيينه الى المحكمة هذا من جهة، او اعادة دراسة المؤسسة من بداية في كل سنة من طرف محافظ الحسابات جديد من جهة اخرى، وبالتالي اعطاء لمحافظ الحسابات الوقت الكافي التي نصت عليه المادة سوف يؤدي حتما الى اعداد التقارير في وقتها الآني .

2 دور محافظ الحسابات في تفعيل خاصية موثوقية المعلومات:

ان ناتج عمل محافظ الحسابات متمثل في اعداد التقارير، والتي يجب ان تكون بعيدا الى حد كبير عن مخاطر التدقيق، حيث يبدي فيها محافظ الحسابات رايه الفني و المحايد، وتمثل بصدق ما تزعم تمثيله، وتكون هذه التقارير تعطي نفس النتائج في حالة اعادة التحقق منها، ولعل اهم ما توفر هذه الاخيرة لمستخدمي المعلومات المالية هو امكانية الوثوق والاعتماد على التقارير المنشورة بشهادة طرف خارجي محايد كمحافظ الحسابات وتتمثل علاقة محافظ بالخصائص الفرعية كالاتي :

2-1 علاقة محافظ الحسابات بخاصية التمثيل الصادق:

ان التنظيمات والقوانين المنظمة للمهنة تدفع وتجبر محافظ الحسابات ان يبدي رايه بصدق و موضوعية ويكون متطابقا بدرجة عالية حول مدى تعبير القوائم المالية واقع ونشاط المؤسسة، فمثلا في حالة وجود اختلالات جوهرية التي تؤثر على قرارات مستخدمي المعلومات او تلاعبات او غش يجب على محافظ الحسابات في هذه الحالة ان يبدي رأيا سلبيا¹.

وحسب نص المادة 27 من القانون 10-01 في حالة عدم المصادقة على حسابات المؤسسة او

الهيئة المراقبة خلال سنتين 2 ماليتين متتالين، يتعين على محافظ الحسابات اعلام وكيل الجمهورية المختص اقليميا بذلك، فمن خلال نص المادة يتضح ان محافظ الحسابات مثل رايه بصدق على الحسابات المؤسسة لا تعكس الصورة الصادقة لنشاط المؤسسة.²

وبالتالي تفعيل محافظ الحسابات خاصية التمثيل الصادق هو جوهر التدقيق.

2-2 علاقة محافظ الحسابات بخاصية امكانية التحقق:

لاشك ان محافظ الحسابات في المؤسسة يسير وفق منهجية معينة وثابتة وهذا طبقا للمعايير والقوانين المنظمة للمهنة وبالتالي النتائج التي توصل اليه يستطيع لامحال ان يتوصل اليها اي محافظ الحسابات اخر ويتحقق منها ويثبت صحتها³.

¹ ايمن مصطفىاوي، مرجع سبق ذكره، ص 73-74.

² قانون 10-01، مرجع سبق ذكره، ص 07.

³ ايمن مصطفىاوي، مرجع نفسه، ص 75.

وتنص المادة 40 من القانون 10-01 يتعين على محافظ الاحتفاظ بملفات زيائنه لمدة عشرة 10 سنوات ابتداء من اول جانفي الموالي لآخر سنة مالية للعهد، فمن خلال نص المادة انه بإمكان اي محافظ جديد في المؤسسة محل التدقيق الاتصال بالمحافظ السابق من اجل الملفات والتقارير لأي سنة من السنوات السابقة للتحقق منها.¹

2-3 علاقة محافظ الحسابات بخاصية الاستقلالية والحياد:

إن محافظ الحسابات حتى يحقق درجة المصادقية في تقريره النهائي مرتبط بمدى حيادهو استقلاله عن المؤسسة محل التدقيق، وهذا قد اوصى المشرع الجزائري على مجموعة من النقاط التي تحفظ له الاستقلاليته وحياده نذكر منها:²

فلا يجوز ان يكون محافظ الحسابات في مؤسسة معينة احد:

المادة 715 مكرر 6 من القانون التجاري لا يجوز ان يكون محافظ الحسابات في المؤسسة المعنية احد الحالات التالية :

- الاقرباء و الاصحار لغاية الدرجة الرابعة ، بما في ذلك القائمين بالإدارة و اعضاء مجلس المديرين ومجلس مراقبة المؤسسة .
 - القائمون بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أ و مجلس المراقبة وأزواج القائمين بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين او مجلس المراقبة للمؤسسات التي تملك عشر (10/1) راس مال المؤسسة او اذا كانت هذه المؤسسة نفسها تملك عشر (10/1) رأسمال هذه المؤسسات .
 - ازواج الاشخاص الذين يتحصلون بحكم نشاط دائم غير نشاط محافظ الحسابات على اجرة او مرتبا، اما من القائمين بالإدارة او اعضاء مجلس المديرين او من مجلس المراقبة .
 - الاشخاص الذين من حتهم المؤسسة اجرة بحكم وظائف غير وظائف محافظ الحسابات في اجل خمس (5) سنوات ابتداء من تاريخ انتهاء وظائفهم .
 - الاشخاص الذين كانوا قائمين بالإدارة او اعضاء في مجلس المراقبة او مجلس المديرين، في اجل خمس (5) سنوات ابتداء من تاريخ انتهاء وظائفهم.³
- حسب المادة 65 من القانون 10-01 : فانه يمنع محافظ الحسابات من :
- القيام مهنيا بمراقبة حسابات المؤسسات التي يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة او غير مباشرة .

¹قانون 10-01، مرجع نفسه، المادة 40، ص 08.

²أيمن مصطفىوي، المرجع نفسه، ص 75.

³الامر رقم 75-59، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري الجزائري المعدل والمتمم

- القيام بأعمال تسيير سواء بصفة مباشرة او بالمساهمة او الانابة عن المسيرين .
- قبول و لو بصفة مؤقتة ، مهام المراقبة القبلية على اعمال التسيير .
- قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة او الهيئة المراقبة او الاشراف عليها .
- ممارسة وظيفة مستشار جباييا و مهمة خبير قضائي لدى مؤسسة او هيئة يراقب حساباتها .
- شغل منصب ماجور في المؤسسة في الهيئة التي راقبها بعد اقل من ثلاث (3) سنوات من انتهاء عهده¹ .

ومنه نستنتج ان محافظ الحسابات له علاقة وطيدة بخاصية الحياد والاستقلالية .

3- دور محافظ الحسابات في تفعيل خاصية قابلية المقارنة :

حتى تكون التقارير محافظ الحسابات ذات جودة وتخضع حالة عدم التأكد بالنسبة للمستخدمين ، يجب ان تكون قابلة للمقارنة سواء من ناحية الزمانية عن طريق مقارنة تقارير السنة الحالية مع تقارير سنوات سابقة لنفس المؤسسة، او من ناحية المكانية عن طريق مقارنة تقارير المؤسسة مع تقارير مؤسسات اخرى تنشط في نفس القطاع، وحتى تتحقق قابلية المقارنة يجب على محافظ الحسابات الالتزام بالقوانين المنظمة للمهنة كالقانون 10-01 وقانون اخلاقيات المهنة ومعايير التدقيق الجزائرية وذلك بقصد توحيد مقروئية هذه التقارير، وبالتالي يتضح ان محافظ الحسابات له علاقة كبيرة بخاصية قابلية المقارنة.

4- دور محافظ الحسابات في تفعيل خاصية القابلية للفهم:

يتمثل دور محافظ الحسابات في تفعيل خاصية قابلية للفهم كما يلي :

ان التقارير محافظ الحسابات معدة وفق اسس وضوابط نصت عليها هيئات وقوانين وبالتالي لابد من المحافظ الالتزام بها مما يؤدي الى اعدادها ببساطة ووضوح حتى تكون قابلة للفهم هذا من جهة ، من جهة اخرى يجب على المتلقين او المستخدمين لهذه التقارير ان يكونوا ذو اهل اختصاص وتتوفر فيهم المؤهلات العلمية والخبرة في مجال التدقيق والدرابة الكافية لهذالتقارير حتى تكون قابلة للفهم من طرفهم، وبالتالي لمحافظ الحسابات علاقة جد وثيقة بخاصية القابلية للفهم² .

¹ القانون 10-01، مرجع سبق ذكره ،المادة 65،ص11.

² ايمن مصطفىوي، مرجع سبق ذكره، ص76-77.

المبحث الاول : نظرة عامة حول المؤسسة

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة وأنشطتها

تعاونية الحبوب والبقول الجافة لولاية المسيلة (CCLS (coopérative des céréales et légumessecs مؤسسة اقتصادية تأسست بقرار وزاري رقم 01342 صادر عن وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي بتاريخ 1975/06/05، يقع مقرها الاجتماعي بعاصمة الولاية في منطقة النشاطات الصناعية، يتمثل نشاطها الرئيسي في تخزين وبيع الحبوب بكل أنواعها سواء الموجهة للاستهلاك أو الموجهة لعملية البذر، وهذه الحبوب تتمثل في القمح الصلب والقمح اللين والشعير، كما تقوم هذه المؤسسة أيضا ببيع البقول الجافة بكل أنواعها أيض، الفاصوليا، العدس والحمص، بالإضافة إلى بعض المنتجات الكيميائية التي يحتاجها الفلاح في الأرض مثل الأسمدة الكيميائية ومبيدات الأعشاب. كما تقوم أيضا بنشاط آخر لا يقل أهمية عن الأنشطة الأخرى السابقة الذكر ألا وهو كراء العتاد الفلاحي مثل الجرارات والحاصدات ولواحقهما إلى الفلاحين بهدف تنشيطهم وتفعيل أدائهم سواء في عملية الحرث والبذر أو في عملية الحصاد.

إن هذه التعاونية رغم أنها مستقلة ماليا إلا أنها تعمل تحت وصاية الديوان الجزائري الاحترافي للحبوب (OAIC (office algérien interprofessionnel des céréales والذي بدوره يعمل تحت وصاية وزارة الفلاحة، حيث يعتبر هو الوحيد في الجزائر الذي يشرف على عملية استيراد الحبوب من الخارج ويقوم بتوزيعها عبر كامل التراب الوطني عن طريق تعاونيات الحبوب بسعر مدعم من طرف الدولة، و توجد في كل ولاية تقريبا تعاونية للحبوب والبقول الجافة تقوم بعملية التوزيع لهذه المواد مقابل هامش ربح يقدر بـ 35 دينار جزائري للقنطار الواحد يدفعه لها الديوان فيما يخص القمح الصلب واللين، و 20 دينار جزائري للقنطار الواحد فيما يخص الشعير، ونسبة 4% من ثمن الأسمدة الكيميائية والمنتجات المشابهة الأخرى كمبيدات الأعشاب الضارة والحشرات، كما يقوم الديوان الجزائري الاحترافي للحبوب OAIC بمنح التعاونية مبلغ 10 دينار جزائري للقنطار الواحد من جميع المواد في الشهر كحقوق تخزين. يمكننا القول هنا أن الديوان الجزائري الاحترافي للحبوب يعتبر زبون لجميع تعاونيات الحبوب الموجودة في الجزائر كما يعتبر المسير والموجه المباشر لها.

تقدر طاقة تخزين المؤسسة بحوالي 500000.00 قنطار حيث تملك سبع وحدات للتخزين، اثنان منها في منطقة النشاطات الصناعية بالمسيلة، و اثنان أيضا في مدينة سيدي عيسى، وواحدة في عين الحجل، وواحدة في بلدية أولاد سيدي إبراهيم وأخرى في مدينة بوسعادة، وتترعب على مساحة إجمالية تقدر بـ

84952.00 م2 منها 9135 م2 مساحة مغطاة، إن مصاريف النقل لجميع المواد تكون على عاتق الديوان، حيث كانت التعاونية تقوم بنقل جميع المواد من الديوان الجزائري الاحترافي للحبوب عن طريق الشركة الوطنية للنقل البري وسط AGRO ROUTE CENTRE التي هي أيضا تابعة للديوان، ولما ازداد حجم النشاط في السنوات الأخيرة أصبحت التعاونية تتعامل مع شركات نقل خاصة، وهذا نظرا لعدم قدرة الشركة الوطنية للنقل استيعاب حجم النشاط في الآونة الأخيرة.

للمؤسسة أنشطة دورية و أنشطة موسمية، ويعتبر تموين المطاحن بالقمح الصلب والقمح اللين و تموين وحدة تغذية الأنعام بالمسيلة (**unité d'aliment de bétail de M'sila UAB**) التابعة للديوان الوطني لصناعة أغذية الأنعام والدواجن (**office national d'aliment de bétail**) (**ONAB**) بالشعير من أهم الأنشطة الدورية لأنها مستمرة طوال العام وبدون أي انقطاع، فهي تزود كل يوم ثلاثة وعشرون مطحنة منها اثنتان تابعتان لمجمع الرياض سطيف (وحدة المسيلة ووحدة سيدي عيسى) والباقي مطاحن خاصة بمادة القمح الصلب والقمح اللين بسعر مدعم من طرف الدولة (سعر القمح الصلب 2280.00 دج للقطار الواحد، سعر القمح اللين 1285.00 دج للقطار الواحد، حيث تقوم جميع المطاحن بتسديد ما عليها كل عشرة أيام طبقا للاتفاقية المبرمة بينها وبين التعاونية)، وتزود وحدة صناعة أغذية الأنعام بالمسيلة **UAB M'SILA** بمادة الشعير بسعر مدعم هو كذلك (سعر الشعير 1550.00 دج للقطار الواحد)، وهذه الأسعار المدعمة لها هدفين الأول اجتماعي يرمي إلى إيصال الخبز إلى المواطن بسعر معقول، والهدف الثاني اقتصادي بحث يهدف إلى تشجيع المربين والمولين لزيادة الإنتاج المحلي من خلال جعل سعر مادة الشعير في متناولهم.

أما الأنشطة الموسمية فتتمثل في بيع البذور والأسمدة الكيماوية ومبيدات الأعشاب إلى الفلاحين في موسم الحرث والبذر، كما تشتري من عندهم القمح والشعير في موسم الحصاد، وكذلك كراء العتاد الفلاحي لهم سواء في موسم الحرث عن طريق توفير الجرارات والزارعات أو في موسم الحصاد عن طريق كراء الحاصدات، بالإضافة إلى بعض الأنشطة الأخرى التي لا تقل أهمية عن الأنشطة السابقة الذكر منها التموين بالبقول الجافة من عدس و فاصوليا وحمص و أرز إلى كافة تجار الجملة والمؤسسات المخولة قانونا ببيع هذه المواد من جهة، ومن جهة أخرى تزويد كافة موالى الولاية بمادة الشعير بسعر مدعم أيضا للحفاظ على الثروة الحيوانية وخاصة في سنوات الجفاف.

فالملاحظ هنا أن تعاونية الحبوب والبقول الجافة لولاية المسيلة كباقي تعاونيات الوطن تقدم خدمة للديوان الجزائري الاحترافي للحبوب، هذه الخدمة تتمثل في عملية التخزين والبيع مقابل عمولة يقدمها الديوان تقدر ب 35 دج للقطار بالنسبة للقمح و 20 دج بالنسبة للشعير بالإضافة إلى عمولة التخزين

10دج للقطار كل شهر، هذه العمولة مضرورية في الكميات المباعة خلال السنة تعطينا رقم أعمال التعاونية والذي أصبح لا يكفي لتغطية جميع الأعباء مما جعل بعض الأطراف تطالب برفعه إلى مستوى يسمح بتحقيق أرباح تساعد على تحسين أداء المؤسسة. كما أن كراء العتاد الفلاحي للفلاحين يعتبر نشاط حديث للمؤسسة وبهدف تطوير هذا النشاط قامت التعاونية بإجراء ثلاث برامج عقود إيجار تمويلي مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية لاقتناء آلات ومعدات موجهة لخدمة الفلاحين بالخصوص وهذا بهدف تطوير هذا القطاع الذي أولت له الدولة أهمية كبيرة في السنوات العشر الأخيرة لاسيما في مجال الحبوب. يعمل الآن في المؤسسة حوالي 216 عامل منهم 144 دائم و 72 مؤقت.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

من خلال دراستنا لتعاونية الحبوب والبقول الجافة لولاية المسيلة وجدنا أن هيكلها التنظيمي الحالي يعاني من بعض النقائص التي من شأنها أن تعيق التسيير الحسن لنشاط المؤسسة، ومن بينها وجود بعض المناصب شاغرة رغم أنها مهمة ومن بينها نظام الرقابة الداخلي، حيث نلاحظ عدم وجود هذا الجهاز رغم أن الإدارة تسعى جاهدة لخلقه وهي الآن بصدد تشكيل مراجع حسابات داخلي يقوم بعملية التدقيق والمراجعة الداخلية، وهذا لعدم توفر الإمكانيات المادية لإنشاء نظام الرقابة الداخلية، وللتعرف أكثر على الهيكل التنظيمي للمؤسسة نستعرض بعض المناصب الهامة والتي تتمثل في:

1. المدير : directeur

مدير التعاونية هو الذي يسير و يشرف على جميع أنشطة المؤسسة، ويعين من طرف المدير العام للديوان الجزائري الاحترافي للحبوب، تتمثل مهامه فيما يلي:

- ✓ يسير ويراقب جميع أنشطة المؤسسة.
- ✓ ينظم نشاط المؤسسة من خلال تنظيم مخطط التمويل.
- ✓ يسهر على تطبيق القوانين المنظمة لسوق الحبوب.
- ✓ يسهر على تشكيل وصيانة مخزون الأمان.
- ✓ يقدم بشكل دوري إلى مجلس الإدارة وضعية شاملة عن نشاط المؤسسة.
- ✓ يحضر وينظم مجلس تسيير التعاونية.

2. نائب المدير المكلف بالمالية: sous directeur financier

يعتبر ثاني منصب في المؤسسة من حيث أهمية الدور الذي يقوم به، لأنه مكلف بالتسيير المالي والمحاسبي وفي بعض الأحيان ينوب المدير في بعض الحالات الضرورية، ويعتبر مسؤول مباشر على

أربع مصالح وهي مصلحة المحاسبة العامة والتي تعمل على تسجيل جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة في دفاتر اليومية، ومصلحة محاسبة المواد والتي تعمل على المحاسبة المادية وتسيير حركة المخزون لجميع المواد الداخلة والخارجة من المخازن والمستودعات، ومصلحة التجارة وهي المسؤولة عن عملية التخزين والتوزيع والتي تتعامل مع جميع الزبائن سواء في عملية البيع أو الشراء وتقوم بعملية الفوترة لهم، ومصلحة الحرث الآلي والتي تشرف على عملية كراء العتاد الفلاحي للفلاحين وتسيير هذه العملية حتى مرحلة قبض المستحقات، وعلى رأس كل مصلحة شخص يسمى رئيس مصلحة يكون مسؤول عن كل ما يجري في مصلحته ومن بين مهام نائب المدير المكلف بالمالية ما يلي:

- ✓ التسيير المحاسبي والمالي من خلال تقديم تقارير دورية عن ذلك.
- ✓ بوجه السياسة المحاسبية والمالية للمؤسسة.
- ✓ يبين حاجات المؤسسة المالية.
- ✓ يسير صندوق سيولة المؤسسة.
- ✓ يضمن ويربط علاقة المؤسسة مع المؤسسات المالية.
- ✓ يضمن توفير جميع الوثائق المحاسبية إلى السلطات العمومية أو بعض الأطراف المعنية بذلك.
- ✓ يسير المحاسبة المالية في جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة.

3. نائب المدير المكلف بالإدارة: *sous directeur administratif*

مكلف بالإدارة وتسيير الموارد البشرية والوسائل العامة للمؤسسة ويشرف على خمس مصالح وهي مصلحة المستخدمين والمكلفة بالتسيير الإداري لجميع مستخدمي المؤسسة، ومصلحة الأجور والتي تعمل على تطبيق جميع القوانين الخاصة بأجور العمال وتعمل على حساب قيمة أجرة كل عامل، ومصلحة الضمان الاجتماعي والتي تعالج جميع ملفات ووثائق العمال المتعلقة بالضمان الاجتماعي، ومصلحة الوسائل العامة المكلفة بالإشراف على عملية تمويل المؤسسة بجميع ما تحتاج إليه من سلع تستخدم في الإدارة، ومصلحة المنازعات التي تتولى مهمة الإشراف على جميع ملفات المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين المؤسسة والغير، وتتمثل المهام الرئيسية لنائب المدير المكلف بالإدارة في:

- ✓ يسير وينظم الموارد البشرية للمؤسسة.
- ✓ يسهر على تطبيق وتنفيذ القوانين والتنظيمات المتعلقة بتسيير العمال، وتكوينهم وتقييم أدائهم.
- ✓ هو المسؤول الأول على تطبيق جميع القوانين.
- ✓ يعمل على تسيير جميع الجوانب الاجتماعية التي تخص العمال.
- ✓ يضمن التموينات وتسيير الملكية العقارية والمنقولات للمؤسسة.

✓ يسهر ويحرص على احترام إجراء الجرد المادي للمؤسسة.

4. نائب المدير المكلف بالتنوع: sous directeur de qualité

مكلف بمتابعة ومعالجة وفحص الحبوب، ويشرف على مصلحتين وهما مصلحة الاعتماد ومصلحة الصحة النباتية حيث تشرف الأولى أي مصلحة الاعتماد على استقبال الحبوب والبقول الجافة من طرف الفلاحين المنتجين وفحصها وتشرف الثانية على معالجة الحبوب والبقول الجافة من خلال التواصل مع المنجيين وتقديم الإرشادات ومواد الصحة النباتية لهم، وتتمثل المهام الرئيسية لنائب المدير المكلف بالتنوع في:

✓ التعريف بمختلف الطرق لمعالجة الحبوب ونشرها للفلاحين المنتجين.

✓ مراقبة محطات تخزين الحبوب.

✓ المشاركة في اجتماعات المعاهد والمدارس المتخصصة في هذا المجال.

✓ المشاركة في تحسين أداء الأعوان والتقنيين المكلفين بالبذور في المؤسسة.

5. نائب المدير المكلف بدعم الإنتاج: sous directeur d'appui à la production

مكلف بتسيير ومراقبة البذور وشروط تخزينها، بالإضافة إلى إشرافه على توزيع المواد المضادة للأعشاب الضارة والأسمدة الكيميائية على الفلاحين وفي بعض الأحيان متابعتهم ميدانيا مع تقديم إرشادات استعمال هذه المواد ونستطيع أن نلخص المهام الرئيسية فيما يلي:

✓ استقبال المنتجات من الحبوب من طرف المنتجين الموجهة إلى الاستعمال كبذور.

✓ هو المسؤول على عملية تحليل وتصنيف مختلف أنواع البذور.

✓ مكلف بمراقبة وتوفير الشروط الملائمة للتخزين.

✓ يقوم بإجراء اختبارات إنتاج أنواع جديدة للبذور.

✓ إعداد ملخص شامل عن عملية توزيع البذور.

✓ الإشراف على عملية توزيع جميع أنواع الأسمدة ومواد الصحة النباتية وإعطاء التوجيهات والإرشادات للفلاحين لاسيما المنتجين منهم للبذور.

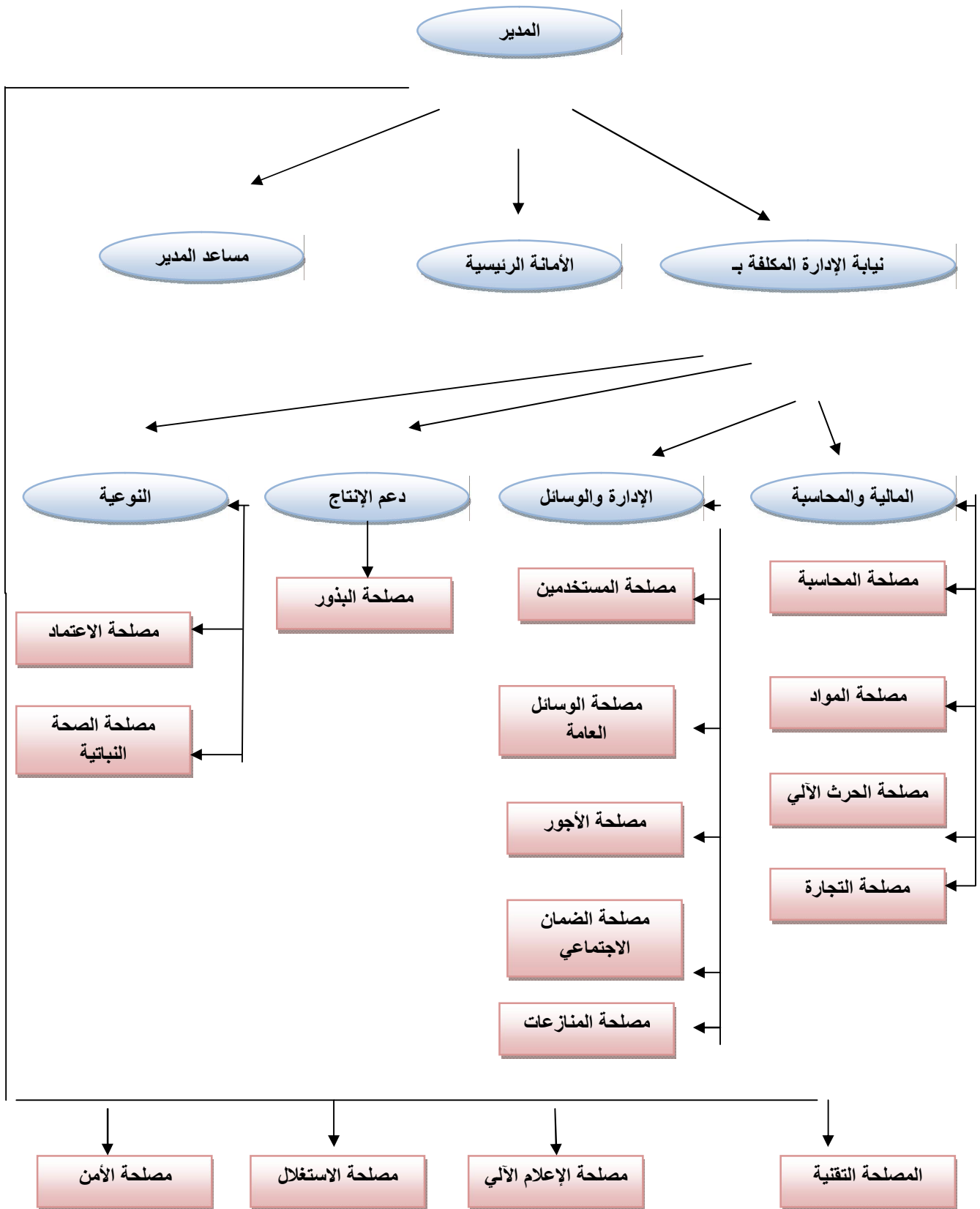
وهناك بعض المصالح لا تخضع إلى نيابة مدير بل تخضع مباشرة لسلطة المدير وهي مصلحة الإعلام الآلي التي تشرف على إعداد البرامج التي تحتاجها المؤسسة في عملية التسيير وكذا صيانة وإصلاح أجهزة الإعلام الآلي، ومصلحة الأمن المكلفة بتوفير الأمن داخل المؤسسة أثناء فترة العمل وحراسة المؤسسة ليلا، والمصلحة التقنية التي تشرف صيانة وإصلاح الآلات والتجهيزات وكل اللوازم التي تساعد في عملية التخزين في المستودعات والمخازن، ومصلحة الاستغلال التي تعتبر من أهم المصالح

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية لدى مؤسسة تعاونية الحبوب و البقول الجافة لولاية المسيلة

وهي مكلفة باستقبال وتوزيع جميع المواد التي تخزنها المؤسسة ومكلفة أيضا بتنظيم عملية التوزيع. دون أن ننسى أن نشير إلى وجود منصبين لا يخضعان لأي مصلحة وهما منصب مساعد المدير ومنصب أمين رئيسي للمدير، فمهمة مساعد المدير تتمثل في مساعدة المدير في بعض الأعمال التي يتعذر عليه القيام بها لظروف معينة أو يقوم المدير مثلا بإرساله في مهام ليتمثله فيها في حالة انشغاله في تلك الفترة بمهام أخرى، أما مهمة أمين المدير فتتمثل في مسك جميع المراسلات الصادرة و الواردة، وتنظيم وترتيب كل الوثائق المهمة والسرية، كما يعمل على استقبال الزوار الذين يريدون مقابلة المدير، يسجل و يستقبل جميع المكالمات الهاتفية والفاكسات، يسجل وينظم جميع مواعيد المدير، يقوم بتحرير بعض المراسلات اليومية والدورية للمدير، كما يقوم بتقديم سجل الإجازات.

ويمكننا أن نلخص كل ما سبق ذكره بخصوص الهيكل التنظيمي للمؤسسة في الشكل التالي:

الهيكل التنظيمي لتعاونية الحبوب و البقول الجافة لولاية المسيلة CCLS M'SILA



المصدر: مصلحة المستخدمين للمؤسسة

المبحث الثاني :دراسة وتحليل تقرير محافظ الحسابات حول المؤسسة X

في اطار دراستنا لتقرير محافظ الحسابات الذي اوكل له مجلس الإدارة تنفيذ مهمة التدقيق حيث تضمن ما يلي :

- تقرير عام (تقييم الاجراءات المحاسبية ، فحص الحسابات).
- راي بشأن الحسابات السنوية.
- تعليقات على الحسابات الرئيسية.
- تقارير خاصة.

قام محافظ الحسابات بفحص ميزانية المؤسسة لسنة 2020(اصول،خصوم) و (الايرادات، الاعباء) والتدفقات النقدية،حقوق الملكية باستخدام اسلوب العينات وادلة الاثبات ومن خلال تدقيقه لاحظ ان المؤسسة X اعتمدت على المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF من خلال السجلات المحاسبية وتوصل الى انه لا يوجد اي قصور كبير فيها .

المطلب الأول : عرض التقرير العام لمحافظ الحسابات

يتمثل التقرير العام لمحافظ الحسابات حول المؤسسة X لسنة 2020 في النقاط التالية :انظر الصفحة4-6-5

1-الدفاتر الالزامية:تحقق محافظ الحسابات بأن المؤسسة تستعمل هذه الدفاتر بشكل عام وفقا للمواد 9 و10 المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 09 المؤرخ في 1993/3/6.

2-مبدأ عدم الوضوح :وفقا لهذا المبدأ يجب ان تتطابق ارصدة الميزانية الختامية لسنة 2019 مع ارصدة الميزانية الافتتاحية 2020 ولقد تبين انها متطابقة ولم يتحقق اي مفارقات من شأنها ان تشكل في هذا المبدأ .

3-مسك الحسابات:

- تم مسك المحاسبة الخاصة بالمؤسسة X وفقا للقانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر

2007المتعلقبالنظام المحاسبي المالي SCF

- يعتمد الإعلام الآلي وسيلة لمسك محاسبية المؤسسة X وفقا للقرار 110/90 المؤرخ في 2009/04/07 ولا يوجد تأخير في مسك المحاسبة وهنا نجد انه خاصية التوقيت المناسب قد تحققت (صفحة 5من التقرير)
- تم مسك المحاسبة بشكل قانوني وهذا مايساهم في تفعيل خاصية الموثوقية.

4-تنفيذ قرارات مجلس الادارة المؤقت:

- في 2020 تم اجتماع مجلس الادارة المؤقت مرتين
- في 2020/05/17 لم يتطرق اجتماع الى موضوع المحاسبة بل اقتصر فقط على موسم الحصاد والدرس 2019-2020 بالإضافة الى علاوة تشجيعية منحت لسائقي الآلات الحصاد
- اما في 2020/11/12 فتم التوثيق والمصادقة على اعمال المحاسبة 2020 ومنح علاوة الميزانية 2019بالاضافة الى الوقوف على ديون مزرعة النموذجية
- ومن خلال هذه العمليات نلاحظ تحقق اهم الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية المتمثلة في الموثوقية

5-المراقبة المستمرة:تم تحديد حسابات عام 2020من خلال مراعاة مبادئ وقواعد المحاسبية السارية كما يلي :

- مسك الحسابات بشكل قانوني
- تحليل وتفسير الحسابات الفرعية للحقوق والديون
- الجرد المادي للثبنيات

وهذا ما يساهم في تحقيق خصائص الموثوقية والقابلية للمقارنة والفهم والتحقق

6-عدم وجود اجراءات رسمية:

توصل محافظ الحسابات من خلال دراسته للمؤسسة انها تعمل بدون اجراءات رسمية لذلك فاوصبا لإضفاء الطابع الرسمي على جميع التدفقات وجميع العمليات المتعلقة بسلسلة معالجة المعلومات وهذا يعتبر امر ضروري لجعل السجلات المحاسبية اكثر موثوقية

7-يتطلب تصميم خرائط لعملية التدقيق :

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية لدى مؤسسة تعاونية الحبوب و البقول الجافة لولاية المسيلة

يجب ان تكون خطة الحسابات المستخدمة ملائمة لاحتياجات المؤسسة المتفقة مع النظام المحاسبي المالي وهذا ما يدعم تحقيق خاصية الملاءمة في المعلومة المالية

8-تقديم الخدمات:

- تصريح G50
- تصريح الراتب السنوي G29
- بيان مساهمة لجنة المساعدة لائتمانية
- بيان سنوي عن الاجور في ادارة شؤون المالية

9-رأي محافظ الحسابات حول حسابات المؤسسة X لسنة 2020:

مع مراعاة الملاحظات والتحفظات المحددة في هذا التقرير للمؤسسة X ومع مراعاة الاجتهاد الذي قام به محافظ الحسابات وفقا لتوصيات المهنة فإنه تم التوصل الى أن الحسابات السنوية منتظمة وصادقة بحيث تعطي صورة صادقة لنتائج العمليات والتدفقات النقدية للسنة المالية 2020.

حيث نستنتج أن التقرير العام لمحافظ الحسابات حول المعلومات المالية لسنة 2020 لمؤسسة X تتميز بالصدق والمشروعية، بحيث نلاحظ ان هنا يظهر دوره في تحقيق خصائص الملاءمة والموثوقية والمصادقية.

المطلب الثاني : فحص الحسابات

1- حساب الأصول

1-الأصول المادية:

فحص جانب الاصول خلال سنة 2019-2020

العنوان	2020	2019	الفارق
الاصول غير الثابتة	388518,00	388518,00	-
برماجيات	388518,00	388518,00	-
الاصول الثابتة	505503183,20	498854388,79	6648794,41
-اراضي	8240647,46	8240647,46	-
-مباني	133312450,39	125990279,48	7322170,91
-اصول ثابتة اخرى	-	-	-
-اصول ثابتة قيد انجاز	19489000,00	19489000,00	-
المجموع			6648794,41

التعليق على نتائج فحص حسابات الاصول المادية

1 الأصول غير الجارية:

ان حساب الاصول غير الثابتة المتمثلة في البرمجات في سنة 2019 تقدر ب388518,00دج ولم يتغير في سنة 2020 أي لم يطرأ عليه اي تغيير.

2 الاصول الجارية :

ح/211الاراضي :ان قيمة الاراضي في سنة 2019 قدرت 8240647,46دج وقيمت القيمة نفسها لم تتغير سنة 2020.

ح/213 المباني : قدرت قيمة المباني في 2019 بـ125990279,48دج حيث نلاحظ انه زاد بمقدار 7322170,91دج في سنة 2020 نظرا للجرد المادي للأصول الثابتة سنة 2020.

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية لدى مؤسسة تعاونية الحبوب و البقول الجافة لولاية المسيلة

الأصول الجارية الأخرى : نلاحظ أن قيمة هذا الحساب قدرت ب364623461,85 سنة 2019 وانخفضت بمقدار 673376,50 دج في سنة 2020 نتيجة لتحديث ملف الأصول الثابتة.

الأصول المالية الثابتة : لم يحدث لها أي تغير في كلتا السنتين 2019-2020.

صافي الأصول قدر بـ 859747347,25 دج.

بعد مراجعة الاصول تبين بالمقارنة مع الارقام الموجودة في ميزان المراجعة 2019 والارصدة الاولى 2020

- وجود وثائق تثبت الميزانية الافتتاحية.
- القيام بالجرد لسنة 2020.
- وجود بطاقات التثبيات.
- احترام نظام الاهتلاك المعتمد قانونا (وذلك من خلال مراجعة خطة اهتلاك هذه الاصول في اطار نشاط المؤسسة كما ورد في المادة 08/121 من نظام المالي والمحاسبي SCF.
- معاملة المحاسبية للأصول الثابتة المستهلكة بالكامل التي استمر في استخدامها.
- معاملة الاصول المنخفضة القيمة من خلال وضع اجراء يتوافق مع احكام اللجنة.
- يوصى بفحص قيمة الاوراق المالية المشاركة في تحديد اي خسارة في قيمة الاوراق المالية.

2 الخصوم:

النسبة	النسبة	الفارق	2019	2020	البيان
00	00	-	4,00	4,00	راس مال الصادر احتياطات
0,34	0,00	-	8107815,98	8107815,98	ترحيل من جديد
83,28	38,28	206515442,48	539502431,80	746017874,28	النتيجة الصافية
15,81	(38,45)	(88456241,07)	230077894,06	141621652,99	
37,59	15,18	118059201,41	777688145,84	895747347,25	مجموع الاموال الخاصة
100,00	(1,79)	(43457826,33)	2426535671,30	2383077844,97	مجموع الخصوم

التعليق على حساب الخصوم:

ح/101 راس المال الصادر: لم يطرأ أي تغيير في كلا من السنتين 2019-2020 و يبقى نفس المبلغ.

ح/103 الاحتياطات: هذا الحساب لم يظهر أي تغيرات والمبالغ خلال السنتين 2019-2020

ظلت ثابتة وقدرت بـ 8107815,98 دج.

حساب الترحيل من جديد: سجل الزيادة خلال سنة 2020 بـ 206515442,48 دج وبنسبة 83,28 بالمئة كما تم تسجيل حساب الترحيل من جديد في الجانب المدين نتيجة ربح المحقق في سنة 2019 بالإضافة إلى التراكم الخاص بالسنوات السابقة 644239585,19 دج.

ح/12 النتيجة الصافية: انخفاض في نتيجة الصافية وذلك خلال سنة 2019 حيث كانت قيمة الانخفاض (88456241,07 دج) وهذا بسبب زيادة أعباء المستخدمين.

ح/10 رؤوس الاموال الخاصة: ارتفعت قيمة رؤوس الأموال الخاصة إلى 895747347,25 دج في سنة 2020 مقارنة بـ 777688145,84 دج في سنة 2019 و بفارق قدر بـ 118059201,41 دج والذي يفسر نتيجة الربح المحقق سنة 2020.

4 المخزونات:

تم المقارنة بين مخزونات سنة 2019 و سنة 2020 ولوحظ زيادة المخزون 67 بالمئة اي من 388104,96 دج الى 1188410,93 دج وتم تنصيب لجان الجرد المادي في 2020/12/8

البيان	مبالغ 2020	مبالغ 2019	الفارق
-بضائع(سلع و خدمات)	-	255912,90	255912,90
-المواد واللوازم	-	-	-
-اللوازم الاخرى	388104,96	932498,03	544393,07
-منتجات نهائية	-	-	-
-مخزونات نهائية	-	-	-

التعليق على نتائج المخزونات :

ح/ 30 بضاعة: قدرت البضاعة سنة 2019 بـ 255912,90 دج وفي سنة 2020 لم يتم تحديد أي مبلغ للبضاعة لأنها كانت بداية السنة والمؤسسة في بداية نشاطها.

اللوازم الاخرى : في سنة 2019 قدرت قيمتها 932498,03 دج وفي سنة 2020 انخفضت بقيمة 544393,07 دج وهذا راجع الى عدم وجود برنامج جرد.

قدرت المخزونات في سنة 2020 بـ 388104,9 دج مقابل عام 2019 كانت 1188410، انخفاض بنسبة 67 بالمئة.

4 حسابات الحقوق:

النسبة	النسبة	الفارق	2019	2020	البيان
36,71	13,06	126058536,32	964913001,65	838854465,33	-الزبائن
63,29	16,64	206360226,22	1240138343,85	1446498570,07	-مدينون اخرين
-	-	-	-	-	-ضرائب
100	3,64	80301689,90	2205051345,50	2285353035,40	اجمالي حقوق
95,90	27,87	519335670,09	1863742174,88	2383077844,94	مجموع الاصول

التعليق على حساب حسابات الحقوق:

1الزبائن:بلغت قيمة الزبائن في سنة 2019 المبلغ 964913001,65 دج عكس قيمتها في سنة 2020 التي انخفضت بقيمة 126058536,32 دج وبنسبة 13,06 بالمئة.

2مدينون آخرون:هذا الحساب زاد في سنة 2020 بقيمة 1446498570,07 دج مقارنة بسنة 2019 بـ 206360226,22 دج وبنسبة قدرت 16,64 بالمئة.

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية لدى مؤسسة تعاونية الحبوب و البقول الجافة لولاية المسيلة

زادت المبالغ مستحقة القبض في نهاية عام 2020 بمقدار 80301689,90 دج بالقيم الصافية مقارنة بعام 2019 الذي يمثل انخفاض بـ 3 بالمئة.

المبالغ المستحقة من العملاء تزداد من 964913001 دج في سنة 2019 الى 838854465,33 دج وانخفضت بنسبة 13 بالمئة مقارنة بعام 2019 بحيث يمثلون 36 بالمئة من اجمالي مستحقات القبض.

الفلاحون: بالنسبة للفلاحين كان رصيدهم مدين بـ 65036095,79 في سنة 2020 حيث تم الملاحظة ان قيمتهم انخفضت مقارنة بسنة 2019 بـ 122096997,00 دج.

المطاحن: ارتفع رصيد المطاحن خلال سنة 2020 بـ 1517082,46 دج مقارنة بالرصيد في سنة 2019 الذي قدر 39243797,13 دج.

نلاحظ انه تم التحقق من صحة كل الحسابات الفرعية للحقوق والديون وهذا ما يدل على توفر خصائص جودة المعلومة المالية المتمثلة في قابلية التحقق وقابلية المقارنة والملائمة والموثوقية.

5- النقديات:

البنك

المبالغ	حسابات البنوك
28066494,58	- حساب بنك البدر
741767,90	- حساب البنك الخاص
797232,00	- حساب CRMA
29557494,48	المجموع (دج)

التعليق على حساب النقديات :

1- حساب البنك " بدر":

في نهاية السنة المالية 2020 كان الحساب المصرفي لبنك البدر 003009040004084300 N°45 مفتوح في فرع المؤسسة يعرض المعلومات التالية

الحساب المحاسبي عند المؤسسة :28066494,58دج.

حساب بنك بدر:37378218,68دج.

الفارق بينهما :9311724,10دج.

وتم تفسير هذا الفرق بين الحسابين كما يلي :

بالنسبة للخصم الاجمالي 9315724,10 دج فهذه الشيكات تم إصدارها لصالح المستفيدين مختلفين ولم يتم خصمها بعد من قبل البنك.

2-حساب البنك "الخاص" :

في نهاية سنة 2020 افتتح حساب فرعي في الولاية يعرض المعلومات التالية :

حساب المؤسسة:741767,90دج.

حساب البنك:949080,89دج.

الفارق:8677312,99دج.

تم تفسير هذا الاختلاف كما يلي :

مجموع الرصيد الدائن 100861,81دج لم يحدد في البنك.

حساب CRMA:

عدم وجود حركة في 2020 حيث انه من المناسب ان تعلق في حسابات مصرفية غير قابلة للاستغلال

يجب اعتبار شيكات التي يصدرها الصندوق المركزي لعملة الضمان وفقا لنظام مصرفي

كملاحظة فانه لتحقق التقارب البنكي فان يجب ان يكون حساب البنك لدى المؤسسة فارغ لا يحتوي على

اي عمليات او ان تكون بعض عمليات 2020 التي حدثت او تم القيام بها في الاشهر الاخيرة من هذه

السنة وعند تحقق التقارب البنكي فهذا بدوره يؤدي الى تحقق الخصائص النوعية للمعلومة المالية المتمثلة

في قابلية التحقق والمصدقية الموثوقية.

1 حسابات الخصوم

1-2 حسابات راس المال الخاص خلال السنتين 2020/2019

النسبة	النسبة	الفارق	2019	2020	البيان
00	00	-	4,00	4,00	راس مال الصادر احتياطات
0,34	0,00	-	8107815,98	8107815,98	ترحيل من جديد
83,28	38,28	206515442,48	539502431,80	746017874,28	النتيجة الصافية
15,81	(38,45)	(88456241,07)	230077894,06	141621652,99	
37,59	15,18	118059201,41	777688145,84	895747347,25	مجموع الاموال الخاصة
100,00	(1,79)	(43457826,33)	2426535671,30	2383077844,97	مجموع الخصوم

التعليق على حسابات راس المال الخاص خلال السنتين 2020/2019

ح/101 راس المال الصادر: لم يطرأ أي تغيير في كلا من السنتين 2020-2019 و يبقى نفس المبلغ.

ح/103 الاحتياطات: هذا الحساب لم يظهر اي تغيرات والمبالغ خلال السنتين 2020-2019

ظلت ثابتة وقدرت بـ 8107815,98 دج.

حساب الترحيل من جديد: سجل الزيادة خلال سنة 2020 بـ 206515442,48 دج وبنسبة 83,28 بالمئة كما تم تسجيل حساب الترحيل من جديد في الجانب المدين نتيجة ربح المحقق في سنة 2019 بالإضافة إلى التراكم الخاص بالسنوات السابقة 644239585,19 دج.

ح/12 النتيجة الصافية: انخفاض في نتيجة الصافية وذلك خلال سنة 2019 حيث كانت قيمة الانخفاض (88456241,07 دج) وهذا بسبب زيادة أعباء المستخدمين.

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية لدى مؤسسة تعاونية الحبوب و البقول الجافة لولاية المسيلة

ح/10 رؤوس الاموال الخاصة:ارتفعت قيمة رؤوس الأموال الخاصة إلى 895747347,25 دج في سنة 2020 مقارنة بـ 777688145,84 دج في سنة 2019 وبفارق قدر بـ 118059201,41 دج والذي يفسر نتيجة الربح المحقق سنة 2020.

2-2 الخصوم الجارية وغير الجارية

النسبة	النسبة	المبالغ	2019	2020	البيان
3,14	-77,04	-156886377,48	203649663,00	46760285,52	القروض والديون المالية
0,69	-47,79	-9443150,00	19758445,20	10315295,20	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات
53,86	-5,08	-42842761,34	843947019,99	801104258,65	الموردون والحسابات الملحقة
0,00	0,00	-	-	-	الضرائب
42,30	8,20	47658291,08	581492397,27	629150658,35	خصوم اخرى
-	-	-	-	-	خصوم نقدية
	-9,80	161517027,74	1648847525,46	1487330497,72	اجمالي الخصوم
62,41	-1,79	43457826,33	2426535671,30	2383077844,94	اجمالي الاصول

التعليق على حسابات الخصوم الجارية والخصوم غير الجارية :

القروض والديون المالية :

رصيد الحسابات يقدر بـ 46760295,52 دج، حساب اقتناء المعدات الزراعية في اطار عمليات تأجير ممولة بإعانة من الدولة وبشراكة مع الشركات الثلاث المشاركة في شركة كمديرة للشركة كما نلاحظ ايضا ان قيمة القروض والديومة المالية انخفضت في سنة 2020 بقيمة 156889377,48 دج مقارنة بما كانت عليه في سنة 2019 وبنسبة انخفاض 77,04 بالمئة ونسبة

الخصوم 3,14 بالمئة وهذا الانخفاض يمثل نتيجة ايجابية بالنسبة للمؤسسة لأنها لم تعد تعتمد على عملية الاقتراض بشكل كبير وهذا ما يدل على ان المؤسسة في اسقلال مالي مقارنة بسنة 2019.

المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات: تم في هذا الحساب ايجار بمبلغ صافي قدره 10315295,20 دج، فيما يتعلق بالاعانات المسجلة في حسابات المؤسسة وتمت معالجتها وفقا لاتفاقية النظام المحاسبي المالي واعادة حصة المنح المستهلكة الى حساب الارياح والخسائر سنة 2020

كما يمكن ان نلاحظ انه حدث انخفاض في هذا الحساب بقيمة 9443150,00 دج في سنة 2020 عكس سنة 2019 حيث كانت قيمت المؤونات في هذه السنة تصل 19758445,20 دج وسبب الانخفاض راجع الى انخفاض الاستثمار في المؤسسة ونقص مواردها الامر الذي يطلب منها زيادة في المنتجات .

الموردون والحسابات الملحقة: في هذا الحساب نلاحظ انخفاض قدر ب 42842761,34 دج في سنة 2020 وبنسبة انخفاض 5.08 بالمئة مقارنة مع سنة 2019 وهي تمثل 53,86 بالمئة من اجمالي الديون .

الضرائب: لاتوجد ضرائب اي لم يحدث اي تغيير في هذا الحساب لانه كما تطرقنا اليه سابقا ان هذه المؤسسة تنتج مادة اساسية لا يمكن فرض عليها ضرائب.

الخصوم الاخرى (الديون الاخرى): شهد هذا الحساب تغير ايجابي قدر ب 47658261,08 دج سنة 2020 وبنسبة 8,20 بالمئة بنسبة 42,30 بالمئة من التغير الاجمالي في الديون وهذا مايدل على تخفيض المؤسسة من المديونية .

كما نلاحظ انخفاض كبير في مستوى الاجمالي للديون خلال السنة المالية 2020 حيث قدر هذا الانخفاض ب 161517027,74 دج انخفاض بقيمة نسبية قدرت ب 9,80 بالمئة من الديون وهي تتالف اساسا من الاسهم المستحقة .

فحص حسابات جدول النتائج خلال السنتين 2019-2020 :

النسبة	الفارق	2020	2019	البيان
(11,18)	(60808540,36)	483262638,14	554071178,50	ح/70 مبيعات وحسابات ملحقة
-	-	-	-	ح/72 انتاج مخزن
-	-	-	-	ح/73 انتاج مثبت
-	-	-	-	ح/74 اعانات استغلال
(11,18)	(60808540,36)	493262638,14	554071178,50	1- انتاج السنة مالية
(9,51)	(1727795,41)	16446122,06	18173917,47	ح/60 مشتريات مستهلكة
16,37	2192743,84	15585162,26	13392418,42	ح/61 و ح/62 خدمات الاخري
1,47	464948,43	32031284,32	31566335,89	2- استهلاك سنة مالية
(11,96)	(61273488,79)	451231353,82	512504842,61	3- القيمة المضافة الاستغلال
18,47	48555846,07	311398597,03	262842750,96	ح/63 اعباء المستخدمين
-	-	452000,00	-	ح/64 ضرائب والرسوم
(44,17)	(110281334,86)	139380756,79	249662091,65	4- اجمالي الفائض استغلال
11,16	16395580,03	31145151,61	14749571,58	ح/75 منتوجات عملياتية اخرى

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية لدى مؤسسة تعاونية الحبوب و البقول الجافة لولاية المسيلة

48,57	276676,98	334250,12	57573,14	ح/65 اعباء عملياتية اخرى
(29,11)	(9977751,15)	24298444,88	34276196,03	ح/68 مخصصات الاهتلاك و المؤونات
-	-	-	-	ح/78 استرجاعات 5-نتيجة عملياتية
-	-	-	-	ح/76 منتجات مالية
		4271560,41		ح/66 اعباء مالية
0,00	4271560,41	(4271560,41)	0,00	6-النتيجة المالية
38,45	88456241,07	141621652,99	230077894,06	7-نتيجة عادية قبل الضرائب
-	-	-	-	-ضريبة المستحقة
-	-	-	-	-ضريبة مؤجلة
(7,95)	(44412960,33)	514407789,75	558820750,08	اجمالي منتجات عادية
11,96	39319720,33	372786136,76	328742856,02	اجمالي اعباء عادية
(36,39)	88456241,07	141621652,99	230077894,06	صافي النتيجة العادية
-	-	-	-	ح/77 عناصر غير عادية منتجات
-	-	-	-	ح/67 عناصر غير عادية اعباء

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية لدى مؤسسة تعاونية الحبوب و البقول الجافة لولاية المسيلة

-	-	-	-	نتيجة الغير عادية
(38,45)	(88456241,07)	141621652,99	230077894,06	صافي نتيجة سنة مالية

التعليق على حسابات الصنف 6(اعباء)

شهدت ايرادات و اعباء المؤسسة تغيرات في قيمتها وذا خلال سنتين 2019-2020 وتم معالجتها كما يلي:

1-معالجة حسابات الصنف 6(الأعباء):

عند دراستنا لجدول حسابات النتائج جانب الأعباء المتعلق بسنة 2019-2020 لاحظنا أن

المؤسسة اعتمدت على زيادة تكاليفها حيث أن مقدار مجموع الأعباء في سنة 2019 قدر ب

39319720,33دج رغم أن هذه النتيجة مرتفعة انه تم ملاحظة انها حققت نتيجة ايجابية في سنة 2020

ومنه نجد :

ح60 مشتريات مستهلكة : قدر هذا الحساب 1727795,41 دج بين السنتين 2019-2020 و

انخفاض بنسبة (9,51 بالمئة).

ح61 خدمات خارجية اخرى : سجل هذا الحساب ارتفاع بمبلغ يقدر 2192743,84 دج نظرا لتقدم

الخدمات المقدمة من الغير اتجاه المؤسسة مقرنة بسنة 2019.

ح63 اعباء المستخدمين: لوحظ ان هذا الحساب سجل زيادة بنسبة 18,47 بالمئة، كما أن اعباء

المستخدمين تمثل القسم الاكبر من اعباء التشغيل والتي تمثل 83 بالمئة من اجمالي الاعباء و 64 بالمئة

من رقم الأعمال (المبيعات).

ح /الضرائب والرسوم : هذا الحساب لم يسجل اي تغير لأن المؤسسة منتجة لمادة اساسية لا يمكن فرض

عليها ضرائب.

ح65 اعباء عملياتية اخرى : تم ملاحظة ان هذا الحساب زادت فيه الأعباء في سنة 2020 بمبلغ

276676,98 دج وبنسبة 48,57 بالمئة.

ح66 الاعباء المالية: بالنسبة لهذا الحساب لم يحدث فيه اي تغير ولم يسجل فيه اي عبء في سنة

2019 مقارنة بسنة 2020 قدرت ب 4271560,41دج.

ح68 مخصصات الاهتلاكات:انخفضت مخصصات الاهتلاكات في سنة 2020 بـ 9977751,15 دج وقدرت نسبة الانخفاض 29,11 بالمئة مقارنة بسنة 2019 .

وبالنسبة اجمالي الأعباء سنة 2020 قدر بـ 372786136,76 وفي سنة 2019 قدر بـ 328742856,02 دج مما ادى الى ظهور فارق بين السنتين قدر بـ 39319720,33 دج.

2-معالجة الصنف 7(الايرادات):

ح70 مبيعات بضائع:حدث انخفاض في هذا الحساب في سنة2020 مقارنة بسنة 2019 قدر بـ 60808540,36 دج وبنسبة انخفاض 11,18 بالمئة.

ح 75 منتوجات عملياتية أخرى :بالنسبة لهذا الحساب فقد لوحظ انه زاد بقيمة 16395580,03 دج وقدرت نسبة الزيادة بـ 11,16 بالمئة.

بالنسبة لإجمالي الإيرادات سنة 2020 قدر بـ 514407789,75 دج انخفض مقارنة بسنة 2019 المقدر فيها إجمالي الإيرادات بـ 558820750,08 دج وبفارق قدر بـ 44412960,33 دج.

ثالثا عرض التقرير الخاص للمؤسسة :

1- تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة للسنة المنتهية في 31-12-2020:(انظر ص 33)

تطبيقا لأحكام المادة 628 من المرسوم التشريعي المؤرخ في افريل 1993 رقم 93-08 المعدل والمكمل لأمر رقم 75-79 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 من القانون لتجاري الذي نص على ان اي اتفاق بين الشركة او احد مديريها اما بشكل مباشر أو غير مباشر، أو من خلال وسيط يجب تقديمه أولاتحت طائلة الإبطال (البطلان) يجب ان تخضع الى سلطة الاجتماع العام العادي للمساهمين الامر نفسه ينطبق على الاتفاقيات المبرمة بين المؤسسة و مؤسسة اخرى او احد مديريها و شركائها.

-فيما يتعلق بالمؤسسة لم يرد أي اتفاق أو قرض خلال سنة 2020 للمؤسسة

2-تقرير خاص حول اعلى خمسة أجور في المؤسسة : (انظر الصفحة 34)

تقرير خاص حول تفاصيل خمس تعويضات في المؤسسة

الرقم	الاسم واللقب	نوع المنصب	المجموع الصافي
1	الحاج علي مالك	مدير	16290552,32
2	مهدي العياشي	مساعد المدير	1255512,29
3	بن عبد الرحمان احمد	رئيس المصلحة	1178029,82
4	فكاني شمس الدين	المكلف بالدراسات	1156121,20
5	عمور عبد القادر	رئيس الحماية	1126536,16
	/	/	6345251,79

وفقا لأحكام الفقرة 03 من المادة 680 من القانون التجاري المعدل والمكمل فانه تم التصديق على المبلغ الاجمالي للأجور المدفوعة الى أفضل 5 أشخاص في المؤسسة.

3-تقرير حول تطور نتيجة السنوات الخمس الاخيرة (انظر ص 35)

وفقا لأحكام الفقرة 06 من المادة 678 من القانون التجاري المعدل والمكمل فقد ذكر المحافظ نتائج السنوات الخمس الماضية للمؤسسة X كما يلي:

السنوات	النتيجة	المبالغ
2016	ربح	11222364,73
2017	خسارة (عجز)	(5273107,39)
2018	ربح	276547171,76
2019	ربح	230077894,99
2020	ربح	141621652,99

4- اما بخصوص التقارير التالية :

- تقرير خاص حول الامتيازات الممنوحة للمستخدمين.
- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية.
- تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال.
- لم تردنا في تقرير محافظ الحسابات للمؤسسة محل التدقيق.

رابعا: تقييم دور محافظ الحسابات في تحقيق جودة المعلومات المالية :

- ✓ تقوم المؤسسة بمسك المحاسبة في الوقت المناسب وبدون تأخير معناه تحقيق خاصية الملاءمة وهذا ما يساهم في تحسين جودة المعلومة المالية.
- ✓ المعلومة المالية التي يتم عرضها تتميز بالموثوقية بحيث تعبر بصدق عن حالة المؤسسة المالية لسنة 2020.
- ✓ المعلومة المالية التي تم عرضها من طرف محافظ الحسابات تتصف بالحياد والاستقلالية كونه مستقل وحيادي ولا يتدخل في تسيير المؤسسة.
- ✓ راي محافظ الحسابات يعبر بصدق وعدالة وشرعية عن الحسابات الواردة في القوائم المالية للمؤسسة من خلال ملاحظاته وتوصياته.
- ✓ التقارب البنكي في المؤسسة يساهم في تحقيق خصائص الموثوقية والقابلية للتحقق والملاءمة
- ✓ الجرد المادي للتثبيات والمخزونات يساهم بنسبة كبيرة في تحقيق خاصية ثانوية ألا وهي خاصية القابلية للتحقق.

من خلال دراستنا ومعالجتنا لموضوع البحث المتمثل في دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومة المالية، وانطلاقاً من إشكالية بحثنا التي تدور حول مدى مساهمة محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومة المالية وتركيزاً على المهمة والدور الأساسي الذي يقوم به محافظ الحسابات في تدقيقه لحسابات المؤسسة محل الدراسة والتدقيق وإضفاء المصدقية على قوائمها المالية، بواسطة إجراءات وخطوات التدقيق لتأكد من أن تلك القوائم المالية تتضمن معلومات مالية ذات جودة الأمر الذي يساهم في مساعدة مستخدميها في اتخاذ قراراتهم، حيث يكمن هنا دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومة المالية وإعطاء صورة صادقة عن المؤسسة محل التدقيق وهذا في ظل استقلالية وحياد محافظ الحسابات في إعطاء رأي فني ومهني محايد، من خلال تقاريره وبالاعتماد على المعايير المتعارف عليها، تمثيلاً للصورة الصادقة والحقيقية للمؤسسة ولقد تمت دراسة موضوع البحث من خلال فصلين، نظري وتطبيقي بحيث قمنا بدراسة ما هو موجود في واقع مهنة محافظ الحسابات بدايةً بعموميات حول محافظ الحسابات ومعايير مهنته وكيفية تنظيم هذه المهنة ثم انتقلنا إلى المعلومة المالية وجودتها وأهم خصائصها ومعرفة علاقة محافظ الحسابات بتحسين جودتها من خلال تفسير وتحليل تقرير محافظ الحسابات حول المؤسسة محل التدقيق.

1 اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: محافظ الحسابات هو شخص مهني مستقل من خارج المؤسسة، هدفه الرئيسي هو المصادقة على القوائم المالية يتمثل دوره في أنه عنصر مهم في المؤسسة لأنه يساهم في اكتسابها قوائم مالية تتضمن معلومات ذات جودة، مما يؤدي إلى زيادة المتعاملين معها وزيادة الأرباح، ولكنه لا يتدخل في تسيير المؤسسة لأنه يجب أن يكون شخص مستقل وحيادي لكي يستطيع إبداء رأي فني مهني محايد حول المؤسسة محل التدقيق بصدق ودون تحيز .

الفرضية الثانية: حتى يمكن القول أن المعلومات المالية ذات جودة يجب أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص أهمها الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للتحقق، القابلية للمقارنة وعلى هذا الأساس تعتبر الفرضية صحيحة، حيث، جودة المعلومة المالية هي عبارة عن مجموعة من خصائص نوعية تنسم بها تلك المعلومة المالية.

الفرضية الثالثة: يساهم محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومة المالية انطلاقاً من إعداده تقرير يثبت فيه من خلال فحصه لحسابات المؤسسة أنها تحتوي على قوائم مالية تتضمن معلومات مالية

تتميز بكل الخصائص النوعية واثبات ذلك من خلال إبداء رأي فني ومهني محايد، ومنحه لتوجيهات وتوصيات وملاحظات التي تساهم في تصحيح الأخطاء ومحاربة الغش بكل أساليبه التي يقلل من جودة المعلومة المالية، ومن هنا يظهر دور محافظ الحسابات في تحسين جودتها.

وبعد دراسة موضوع البحث توصلنا إلأهم النتائج المتمثلة في :

- ظهرت عملية التدقيق بسبب فصل الملكية عن التسيير وحاجة المؤسسة للمحافظ يدقق في حساباتها لتفادي الأخطاء والغش الذي يؤثر على عمل المؤسسة .
- لا بد من محافظ الحسابات ان يتسم بالنزاهة والموضوعية والكفاءة والسر المهني ويجب التحلي بها لتحقيق تدقيق (مراجعة) ذات جودة عالية .
- يمر عمل محافظ الحسابات وفق ثلاث خطوات: الفحص، التحقيق، التقرير.
- يجب أن يكون محافظ الحسابات شخص مستقل وحيادي على المؤسسة تفاديا لتحيز وأداء الرأي حول المؤسسة بمصادقية.
- يستلزم على محافظ الحسابات الالتزام بالمعايير التدقيق المهنية المتعارف عليها عند تنفيذ عملية التدقيق وضرورة حصوله على الأدلة الكافية والمقنعة لإبداء رأيه.
- يجب على محافظ الحسابات الالتزام بالقيام بكل واجباته على النحو القانوني الصحيح وكذلك يستلزم الحصول على كل حقوقه لتمكينه من مواصلة في الاستمرار المهنة وتطويرها والعمل فيها بشكل جيد.
- يقع على عاتق محافظ الحسابات العديد من المسؤوليات وكل مسؤولية تتضمن مجموعة من العقوبات التي تساهم في الابتعاد عن كل مخالفات أو تقصيرات و أخطاء، قد يقع فيها محافظ الحسابات أو بأمر يمكنه من المساس بقواعد مهنة محافظ الحسابات حسب مانص عليها القانون المنظم لمهنة محافظ الحسابات.
- تتمثل جودة المعلومة المالية في مجموعة من الخصائص الأساسية (الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة).

يساهم محافظ الحسابات بدرجة كبيرة في تحقيق جودة المعلومة المالية من خلال تصحيحه لكل الاخطاء والانحرافات التي قد تقع في المؤسسة والتي تؤدي الى تحقق جودة المعلومة المالية.

2 توصيات الدراسة:

بناءً على النتائج التي تم التوصل اليها نقترح جملة من التوصيات، والتي تهدف من خلالها الى ضرورة تدعيم أعمال محافظي الحسابات من خلال الهدف الرئيسي وهو الحصول على معلومات ذات مصداقية، وتعبّر عن الصورة الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية التي ينتفع بها الاطراف ذات الصلة، ويمكن إيجاز هذه التوصيات من خلال العناصر التالية:

- ✓ تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بواجبات وحقوق محافظي الحسابات مع التشديد في تطبيق العقوبات الصارمة على مخالفيها أو من قبل المؤسسات.
- ✓ ضرورة فصل الهيآت المشرفة والمنظمة لمهنة التدقيق في الجزائر عن الوزارة المالية التابعة للدولة من أجل استقلال وحياد عمل محافظ الحسابات لتعزيز الثقة والمصداقية للقوائم المالية للمؤسسة.
- ✓ إجبارية توفير مدققين داخليين لكل مؤسسة ، يعمل بشكل قانوني ومنظم لمساعدة وتسهيل عمل المحافظ في أداء عمله.
- ✓ التزام محافظ الحسابات بدورات تدريبية لتطوير أدائهم من خلال المشاركة في المحاضرات والدورات العلمية المتخصصة.

2 آفاق الدراسة:

نتمنى أن نكون قد وفقنا في الإجابة على اشكاليتنا الرئيسية المطروحة والتساؤلات الفرعية، والإجابة على فرضيات الدراسة ومحاولة إثبات صحتها من عدمها، فموضوع لو حبذا في المستقبل أن تتطور وتتشعب دراسته، فمن خلال هذا لعلنا نقترح بعض الإشكالات التي يمكن أن تكون مشاريع دراسات في المستقبل:

- ✓ دراسة مدى فعالية لجان وهيآت المراجعة في تدعيم استقلالية محافظ الحسابات.
- ✓ دراسة التشريعات المنظمة لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر ومقارنتها بالتشريعات والتنظيمات الدولية.
- ✓ أثر نزاهة نحافظ الحسابات في تحسين أداء الرقابة الداخلية.

✓ مساهمة الحيادية في تحسين جودة المعلومة المالية.

قائمة الملاحق:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الحاسوبية والمعلوماتية
Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion
Département:



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الحاسوبية والمعلوماتية

تصريح شرقي

بالالتزام بمعايير الأمانة والتزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): ليورا شريفا المولود(ة) بتاريخ: 14/03/1999
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أورس) رقم: 2010220703 الصادرة بتاريخ: 14/02/2014 من عاصمة الجزائر
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبية: صالحية وصالحية تخصص: حسابية وتوثيق خلال السنة الجامعية: 2022/2023
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان:
هر حسابات الحسابات في تصديق وجود العلم
المسالة

أصرح بشرقي أنني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والتزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 08/08/2022

التوقيع والبصمة



المسالة

نظمت لجنة
ليورا شريفا
عن المجلس الأعلى
08 جوان 2022



عن رئيس المجلس العلمي الأعلى
ويتفويض منه السوفنت المكلف
شخصاوي أمينة

* يحزر كل طالب (ة) تعريفا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد
** يدور هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMD/PROV	NET	NET 2019
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		388 518,00	388 518,00		
Immobilisations corporelles					
Terrains		8 220 184 647,46	2 808 488,11	5 434 150,35	7 805 613,98
Bâtimens		133 312 450,39	128 372 783,09	4 939 667,30	12 293 399,06
Autres immobilisations corporelles		363 950 085,35	326 033 701,87	37 916 383,48	41 937 390,17
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		19 489 000,00		19 489 000,00	19 489 000,00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		225 030 701,20	457 201 491,07	57 079 210,53	81 525 403,21
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		388 104,96		388 104,98	1 188 410,93
Créances et emplois assimilés					
Clients		838 854 465,33		838 854 465,33	964 913 001,65
Autres débiteurs		1 448 498 570,07		1 448 498 570,07	1 240 138 343,85
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		29 557 494,48		29 557 494,48	138 770 511,68
TOTAL ACTIF COURANT		2 316 298 634,84		2 315 218 534,84	2 245 010 258,09
TOTAL GENERAL ACTIF		2 541 329 336,04	457 201 491,07	2 313 027 644,37	2 426 535 661,30



COMPTES DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2020	2019
Ventes et produits annexes		483 262 638,14	544 071 178,50
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		483 262 638,14	544 071 178,50
Achats consommés		-16 446 122,06	-18 173 917,47
Services extérieurs et autres consommations		-15 585 162,26	-13 392 418,42
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-32 031 284,32	-31 566 335,89
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		451 231 353,82	512 504 842,61
Charges de personnel		-311 398 597,03	-262 842 750,96
Impôts, taxes et versements assimilés		-452 000,00	
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		139 832 756,79	249 662 091,65
Autres produits opérationnels		31 145 151,61	14 749 571,58
Autres charges opérationnelles		-334 250,12	-57 573,14
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-24 298 444,88	-34 276 196,03
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		145 693 213,40	230 077 894,00
Produits financiers			
Charges financières		-4 271 560,41	
VI-RESULTAT FINANCIER		-4 271 560,41	
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		141 421 652,99	230 077 894,00
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		514 407 789,76	558 320 750,00
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-372 786 136,76	-328 742 855,00
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		141 621 652,99	230 077 894,00
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		141 621 652,99	230 077 894,00



BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		4,00	4,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées		8 107 815,98	8 107 815,98
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence		141 621 652,99	230 077 694,06
Résultat net - Résultat net part du groupe		746 017 874,28	539 502 431,80
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante			
Part des minoritaires			
TOTAL I		895 747 347,25	777 688 145,84
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		46 760 285,52	203 649 663,00
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes		10 315 295,20	19 758 445,20
Provisions et produits constatés d'avance		57 075 580,72	223 408 108,20
TOTAL II			
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		801 104 258,65	843 947 019,99
Impôts		629 150 658,35	581 492 397,27
Autres dettes			
Trésorerie passif			
TOTAL III		1 430 254 917,00	1 425 439 417,23
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 383 077 844,97	2 428 535 671,30



المسيلة في:

رقم:

إلى السيد:

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء الترخيص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار افتتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد مذكرات التخرج، التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة: مسيح المحاسبة والتجارة تخصص: محاسبة وإدارة مالية فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء ترخيصهم الميداني بمؤسساتكم. تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت. و/أو د.ت	الإمضاء
01	فهد بن بوزي	111435090293	201022708	
02	اسمىة مترووي	20085091522	201454134	
عنوان المذكرة: <u>د. محمد بوضياف، رئيس الجامعة، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر</u>				
المعلم: <u>د. محمد بوضياف</u>				
المشرف (الاسم و اللقب و الإمضاء)		هيئة الترخيص (الإمضاء والختم)		رئيس القسم (الإمضاء والختم)
<p>البروفيسور: السيد قاسمي جامعة محمد بوضياف المسيلة</p>		<p>مفوضة الترخيص الجامعة</p>		<p>أستاذ محاضر</p>

Bouira, le 10 أكتوبر 2021.....

A Monsieur Le Président
Messieurs les membres du Conseil
Provisoire d'Administration
De la Coopérative des Commerces et
Industries de Bouira

Objet: Mission de Commissariat aux Comptes et
Rapport sur les Comptes sociaux au 31/12/2020

Messieurs,

En exécution de la mission de Commissariat aux Comptes qui nous a été confiée par votre Conseil Provisoire d'Administration, nous avons l'honneur de vous présenter ci-après notre rapport sur l'exercice clos le 31 Décembre 2020.

Le présent rapport comprend:

- Le rapport général (appréciation des modalités de gestion comptable et examen des comptes);
- L'opinion sur les comptes annuels;
- Les commentaires sur les principaux comptes;
- Les rapports spéciaux.

Nous tenons à remercier l'ensemble du personnel de la coopérative qui n'a ménagé aucun effort et qui nous a réservé le meilleur accueil, contribuant ainsi à nous faciliter la tâche.

Veillez agréer, Messieurs, l'expression de notre parfaite considération.

Le Commissaire Aux Comptes



I-1 COMPTE RENDU DE CONTROLE DES COMPTES

Dans le cadre de notre mission de commissariat aux comptes, nous avons examiné les états financiers, ci-joints, établis par la Coopérative des Coopératives Agricoles de l'Est de l'Ontario (CCEAO) (CSCA de l'Est de l'Ontario), pour l'exercice clos au 31 décembre 2020. Ces états comprennent le Bilan (Actif et Passif), les Comptes de Résultats, état de flux de trésorerie, état de variation des capitaux propres et les notes annexe mis à notre disposition par la Direction de la Coopérative.

Nous avons effectué nos contrôles selon les normes de la profession. Ces normes requièrent la mise en œuvre de diligences permettant de s'assurer, dans les limites raisonnables, de l'absence d'anomalies significatives.

Ces contrôles consistent à examiner par sondage, les éléments probants justifiant les données contenues dans les comptes. Ils consistent également, à apprécier les principes comptables adoptés par la Coopérative et les estimations significatives retenues pour l'arrêté d'ensemble des états financiers.

Notre audit a donc notamment consisté à vérifier les écritures comptables, les contrôles internes et les autres procédures jugées indispensables à sa réalisation, et la mise en œuvre de nos contrôles n'ont pas révélé l'existence d'insuffisances significatives.

Au titre de l'exercice 2020, la revue des états financiers et comptables fait ressortir les conclusions suivantes:

1. En matière de livres obligatoires

D'une manière générale, les livres légaux sont créés par la coopérative. La tenue de ces livres, appelle les remarques suivantes:

Désignation	Situation	Observation
<u>Livres comptables</u>		
Journal général	Tenue	/
Livre d'inventaire	Tenue	/
<u>Registres spéciaux employeurs</u>		
Livre de paie	Existe	A jour
Registre des congés payés	Existe	A jour
Registre des personnels	Existe	A jour
Registre des travailleurs étrangers	Existe	A jour
Registre des vérifications techniques des installations et équipements	Existe	A jour
Registre de l'hygiène et sécurité et de médecine de travail	Existe	A jour

Registre des accidents de travail	Existe	A jour
Registres des observations et mises en demeure de l'inspection de travail	Existe	A jour
<u>Registre des conseils</u>		
Registre des P.V du conseil d'administration	Existe	A jour

L'examen du formalisme légal prévu, notamment, par les articles 9, 10 et 11 du code de commerce, auquel est astreinte la coopérative, a révélé l'existence de livres légaux conformes aux prescriptions légales. Il s'agit du journal général et du registre d'inventaire, côtés et paraphés par le tribunal.

Les registres réglementaires prévus par le décret exécutif n°96/98 du 06/03/1996 sont tenus par la coopérative.

2. Le principe d'intangibilité

Selon ce principe, le bilan d'ouverture d'un exercice doit correspondre au bilan de clôture de l'exercice précédent, la reprise des soldes de l'exercice 2019 sur l'exercice 2020 est conforme au principe d'intangibilité.

Cette reprise des soldes s'est faite correctement et a fait l'objet de recoupements à partir des documents mis à notre disposition par la coopérative, et cette vérification n'a relevé aucune anomalie de nature à remettre en cause le principe énoncé ci-dessus.

3. Tenue de la comptabilité

La comptabilité de la coopérative est tenue, conformément aux dispositions de la loi n°07-11 du 25 Novembre 2007 portant le système comptable et financier, et la comptabilité est tenue au moyen d'un système informatique en conformité avec le décret n°90-110 du 07 Avril 2009, fixant les conditions et modalités de tenue de la comptabilité au moyen de système informatique, notamment pour les états financiers de synthèse.

4. Exécution des résolutions du Conseil Provisoire d'Administration

Durant l'exercice 2020, le conseil provisoire d'administration s'est réuni deux fois en séances ordinaire comme suit:

N°	Date	Nombre de présents	Ordre du jour
1	17/05/2020	8	<ul style="list-style-type: none">• Déroulement de la campagne moissons – battages 2019-2020• Prime d'encouragement des chauffeurs des moissonneuses batteuses
2	12/11/2020	9	<ul style="list-style-type: none">• Déroulement de la campagne labours – semailles 2020/2021• Rapport de commissariat aux comptes• Prime de bilan de l'exercice 2019• La situation des logements de fonction• Les dettes de la ferme pilote

5. Contrôle continu

Au regard des différents paramètres d'appréciation ces conclusions, relatées de façon détaillée dans notre rapport général, peuvent être résumées aux points essentiels suivants:

- La comptabilité de la coopérative et les opérations connexes, ont été gérées dans les mêmes conditions que celles qui ont prévalu par le passé. Ces conditions demeurent dans l'ensemble satisfaisantes.
- Les comptes de 2020 ont été arrêtés par observation des principes et règles comptables en vigueur avec:
 - Tenue régulière des comptes;
 - Analyse des comptes de tiers;
 - Inventaire des biens corporels.

6. Absence de procédures formalisées

La coopérative fonctionne toujours sans procédures formalisées. Une action de formalisation de tous les flux et de toutes les opérations relatifs à la chaîne de traitement de l'information, des livres et documents à servir, des obligations à observer, etc. est nécessaire pour fiabiliser les traitements et enregistrements comptables.

Ce travail doit être concrétisé par l'élaboration de descriptifs (ou manuels) écrits qui doivent permettre de favoriser, dans un cadre formalisé, l'amélioration de la gestion comptable en particulier et la maîtrise du système d'information en général.

7. Le plan des comptes utilisé nécessite une revue

Le plan des comptes utilisé actuellement renferme quelques insuffisances relatives au choix de comptes lors des imputations comptables notamment pour les immobilisations. Il nécessite une définition pour sa bonne utilisation.

Son adaptation aux besoins de la coopérative doit être en conformité avec le système comptable et financier, ses règles de fonctionnement et les normes comptables.

8. Disposition fiscales et parafiscales

Désignation	Périodicité	Observation
Déclaration G50	Mensuel	A jour
Déclaration annuelle IRG salaire G29	Annuel	A jour
Déclaration des cotisations DAC	Mensuel	A jour
Déclaration annuelle des salaires DAS	Annuel	A jour

9. OPINION SUR LES COMPTES

« Sous remarques, observations et réserves précisées dans le présent rapport qui doivent être traitées par la coopérative, et compte tenu des diligences que nous avons accomplies selon les recommandations de la profession, nous estimons être en mesure de certifier que les comptes annuels, tels que fournis en annexes, sont réguliers et sincères et donnent une image fidèle du résultat des opérations et les mouvements de trésorerie de l'exercice 2020, ainsi que de la situation financière et du patrimoine. »

... 10 أكتوبر 2021

Le commissaire Aux Comptes



A. Fonds Propres..... 895 747 347,25DA

a. Structure et Evolution

Rubriques	2020	2019	Variation	% évol	% pass
Capital émis	4,00	4,00	-	0,00	0,00
Réserves	8 107 815,98	8 107 815,98	-	0,00	0,34
Report à nouveau	746 017 874,28	539 502 431,80	206 515 442,48	38,28	83,28
Résultat net	141 621 652,99	230 077 894,06	-88 456 241,07	-38,45	15,81
<i>Total capitaux propres</i>	<i>895 747 347,25</i>	<i>777 688 145,84</i>	<i>118 059 201,41</i>	<i>15,18</i>	<i>37,59</i>
<i>Total passif</i>	<i>2 383 077 844,97</i>	<i>2 426 535 671,30</i>	<i>-43 457 826,33</i>	<i>-1,79</i>	<i>100,00</i>

b. Commentaires

- Les fonds propres s'élèvent à 895 747 347,25DA en 2020 contre 777 688 145,84DA en 2019, soit une augmentation de 118 059 201,41DA, cette augmentation s'explique comme le montre le tableau ci avant par le résultat bénéficiaire de l'exercice 2020 pour 141 621 652,99DA qui s'affiche dans le rubrique des fonds propres de la coopérative et ce conformément au orientation du SCF, et la régularisation de la prime bilan.
- Le capital social de la coopérative n'a pas subi de modification par rapport à l'exercice précédent, il a été reporté pour le montant de 04DA, nous recommandons à la de procéder à régularisation de ce compte afin de donner un statut juridique vis-à-vis des tiers;
- Le poste report a nouveau, a enregistré au débit le résultat bénéficiaire de l'exercice 2019, ainsi les résultats cumulés des exercices antérieurs de 644 239 585,19DA, ainsi un montant de 101 778 289,09DA comme des ajustements et correction des exercices antérieurs.

ACTIF NET

Du fait du résultat bénéficiaire enregistré durant l'exercice 2020 de l'ordre de (+) 141 621 652,99DA l'actif net comptable de la coopérative est positif de 895 747 347,25DA au 31/12/2020.

B. Les Immobilisations.....518 731 906,79DA

a.) Structure et Evolution

<i>Rubriques</i>	<i>Immobilisations brutes DA</i>		
	<i>2020</i>	<i>2019</i>	<i>Evol 18/19</i>
Immobilisations incorporelles	388 518,00	388 518,00	-
Logiciel et applications	388 518,00	388 518,00	-
Immobilisations corporelles	505 503 183,20	498 854 388,79	6 648 794,41
Terrains	8 240 647,46	8 240 647,46	-
Constructions	133 312 450,39	125 990 279,48	7 322 170,91
Autres immobilisations	363 950 085,35	364 623 461,85	- 673 376,50
Immobilisations en cours	-	-	-
Immobilisations financières	19 489 000,00	19 489 000,00	-
Total	525 380 701,20	518 731 906,79	6 648 794,41

Objectif de vérification

Les vérifications portées sur les actifs non courants visent à s'assurer de ce qui suit :

- De la concordance des chiffres de la balance de clôture 2019 avec celle de la réouverture 2020;
- De l'existence des pièces probantes pour les acquisitions au 31/12/2020 et leurs comptabilisations;
- De la réalisation de l'inventaire physique des immobilisations au 31/12/2020;
- De l'existence d'un fichier des immobilisations et son mise à jour ;
- Que les amortissements, pratiqués sont selon la réglementation comptables et fiscale.

Régularisation du patrimoine

Le dossier constitué et transmis aux services des domaines de la Wilaya de , à l'effet de procéder à la régularisation juridique du patrimoine foncier de la coopérative n'est toujours pas concrétisé.

Inventaire de fin d'exercice

L'installation de la commission d'inventaire a été formalisée par le PV n°783/ADM/1357/DIR/2020 du 08/12/2020 pour l'installation des commissions d'inventaire des immobilisations.

Les terrains, les bâtiments et ouvrages d'infrastructures ainsi que les agencements et installations, valorisés et figurant sur la balance générale, n'ont pas été inventoriés physiquement au 31/12/2020.

C. Les Stocks.....388 104,96DA

a.) Structure et Evolution

<i>Rubriques</i>	<i>Invent compt 2020</i>	<i>Invent compt 2019</i>	<i>Variation</i>
Marchandises	-	255 912,90	- 255 912,90
Matieres et Fournitures	-	-	-
Autres approvisionnements	388 104,96	932 498,03	- 544 393,07
Produits Finis	-	-	-
Stocks à l'exterieur	-	-	-
Total	388 104,96	1 188 410,93	- 800 305,97

b.) Commentaires

Les stocks s'élèvent à 388 104,96DA en 2020 contre 1 188 410,93DA en 2019, soit une diminution de 67%.

Inventaire de fin d'exercice

L'installation de la commission d'inventaire a été formalisée par le PV n°784/ADM/1358/DIR/2020 du 08/12/2020 pour l'installation des commissions d'inventaire physique des céréales et légumes secs de consommation et semences.

Il est à signaler l'absence des P.V des travaux d'inventaire des stocks, tels qu'ils mentionnent le déroulement effectifs de ces travaux d'inventaire.

L'inventaire physique des stocks n'est pas doté d'une récap d'inventaire qui va en harmonie avec les comptes comptables subdivisionnaires conçus pour les stocks par famille figurant sur la balance comptable et ce, surtout dans le but de déterminer d'une manière aisée des écarts éventuels.

Au 31/12/2020, les comptes stocks constituant le montant de 1 188 410,93DA, sont constitués notamment de:

Compte	Libellé	2019	2020	Variation
300	SAC POLYPROPYLENE	255 912,90	0,00	- 255 912,90
3210002	STOCK CARBURANT (BON)	295 800,00	42 500,00	- 253 300,00
321029	PHOSTOXIN	8 130,85	5 420,57	- 2 710,28
321030	ACTELLIC	109 280,06	43 999,99	- 65 280,07
321037	RATICIDE	3 250,00	3 250,00	0,00
32104	S/FICELLE LIEUSE	35 554,00	35 554,00	0,00
321040	KLERAT APPATS(kg)10a20gr	0,00	12 400,04	12 400,04
321041	SOREXA PELLETS 10 KG	12 600,10	12 600,10	0,00
321042	RAXIL	81 903,04	81 903,04	0,00
321051	SAC ECHANTILLON EN PLASTIQUE 2.5KG(EP70)	24 750,00	17 325,00	- 7 425,00
3210511	STOCK SAC PP 50KG IMPRIME	58 310,00	46 064,90	- 12 245,10
32106	SACHETS 500GR ECH	29 845,20	19 315,20	- 10 530,00
32108	SACHETS 1KG ECH	77 992,12	67 772,12	- 10 220,00
32219	DIVERS FOURNITURES	75 300,00	0,00	- 75 300,00
32220	STOCK DIV ACHAT MAGUSIN MSILA	119 782,66	0,00	- 119 782,66
Total		1 188 410,93	388 104,96	- 800 305,97

Le stock de marchandise constitué de deux catégories:

3. Produits dépôt vente, sont des produits déposés à la ~~CCS~~ par les sociétés contractantes avec une marge bénéficiaire de 4% calculée sur la valeur des quantités vendues et facturées par l'UCC d'Oran;
4. Les produits ~~CCS~~, sont des marchandises achetées et vendues au même prix fixé par l'UCC d'Oran, avec une marge bénéficiaire de 4% calculée sur la valeur des quantités vendues et facturées par l'UCC d'Oran.

Constats effectués sur les comptes de stocks

- Les soldes des comptes de stocks reflètent d'une façon générale les événements et circonstances qui en ont affecté l'évaluation des stocks conformément aux principes comptables applicables;
- La correspondance des soldes déterminés au 31/12/2020 avec ceux découlant des mouvements (entrées et consommations) enregistrés en écritures sur le grand livre;
- Les comptes d'achats ont été correctement soldés par les écritures d'entrée en stocks;
- Les valeurs des stocks d'ouverture sont conformes aux soldes finaux de l'exercice 2019.

D. Les Créances.....2 285 353 035,40DA**a.) Structure et Evolution**

Designation	2020	2019	Variation	% variat	% T Cres
Clients	838 854 465,33	964 913 001,65	- 126 058 536,32	- 13,06	36,71
Autres débiteurs	1 446 498 570,07	1 240 136 343,85	206 362 226,22	16,64	63,29
Impôts et assimilés	-	-	-	-	-
Total créances	2 285 353 035,40	2 205 051 345,50	80 301 689,90	3,64	100,00
Total actif	2 383 077 844,97	1 803 742 174,88	519 335 670,09	27,87	95,90

b.) Commentaires

Les créances à fin 2020, connaissent une augmentation de 80 301 689,90DA, en valeurs nettes, par comparaison à l'année 2019, ce qui représente une régression de 03%.

Examen des comptes**1.) Les créances clients**

Elles passent de 964 913 001,65DA en 2019 à 838 854 465,33DA en 2020, soit une régression de 13% par rapport à 2019, elles représentent 36% du total des créances.

1.1 Clients Ordinaires: 838 854 465,33DA

Les comptes clients (ordinaires) renferment les sous comptes suivants:

Intitulés	Année 2020	Année 2019	Variation
- Organismes stockeurs	246 810 140,77	368 907 137,77	-122 096 997,00
- Agriculteurs	65 036 095,79	74 670 876,65	-9 634 780,86
- Moulins	40 760 879,59	39 243 797,13	1 517 082,46
- O.A.I.C	454 663 632,50	454 811 520,65	-147 888,15
- U.C.C d'Oran	29 601 457,68	25 608 136,45	3 993 321,23
- Préfinancement agricul	919 249,00	919 249,00	0,00
- URCA GLS Centre	1 063 010,00	752 284,00	310 726,00
Totaux	838 854 465,33	964 913 001,65	-126 058 536,32

3.) Les disponibilités

➤ Les comptes bancaires

D'après les états financiers, les comptes bancaires se présentent comme suit:

Libellé	Montant
Compte local n° 1 BADR MSILA	28 066 494,58
Compte Spécial Céréales	741 767,90
Cpte CRMA	749 232,00
Total	29 557 494,48

Au cours de notre intervention, nous avons constaté l'existence des brouillards de banque et de caisse, chose qui facilite la gestion financière de la trésorerie. Il est à rappeler que l'ouverture des brouillards des banques et caisses servent à connaître à tout moment le solde réel du compte bancaire ou de caisse.

3.1 Compte "512100" BADR Local

En fin d'exercice 2020, le compte bancaire BADR Local sous le n°003 00 9040004084 300 45 ouvert auprès de l'agence de affiche les renseignements suivant:

- Solde comptable chez la : 28 066 494,58DA
- Solde chez la BADR: 37 378 218,68DA
- Différence de: 9 311 724,10DA

Cette différence s'explique comme suit:

Chez la , il n'y a aucun suspens.

Chez la banque nous relevons les suspens:

- Au débit d'un total de 9 315 724,10DA, il s'agit de chèques émis au profits de divers bénéficiaires et non encore débités par la banque;
- Au crédit d'un total de 4 000,00DA, il s'agit d'un virement non identifié.

Dont neuf (09) chèques pour un montant de 2 242 074,32DA des exercices antérieurs (2015, 2016 et 2017) non encore débité par la BADR. Il est recommandé de régulariser ces suspens;

E. Les Dettes.....1 648 847 525,46DA

a.) Structure et Evolution

Rubriques	2020	2019	Variation	%evol	%T dette
Emprunts et dettes financières	46 760 285,52	203 649 663,00	- 156 889 377,48	-77,04	3,14
Provisions et produits constatés d'avance	10 315 295,20	19 758 445,20	- 9 443 150,00	-47,79	0,69
Fournisseurs et comptes rattachés	801 104 258,65	843 947 019,99	- 42 842 761,34	-5,08	53,86
Impôts	-	-	-	0,00	0,00
Autres dettes	829 150 858,35	581 492 397,27	47 658 261,08	8,20	42,30
Trésorerie passif	-	-	-		
Dettes totales	1 487 330 497,72	1 648 847 525,46	- 161 517 027,74	-9,80	
Passif total	2 383 077 844,97	2 426 535 871,30	- 43 457 826,33	-1,79	62,41

La régression du niveau des dettes est significative au cours de l'exercice 2020, et s'élève à 161 517 027,74DA, soit en valeur relative de 9,80%, les dettes sont constituées essentiellement des dettes de stocks vis-à-vis des organismes stockeurs.

L'examen des soldes des comptes de dettes au 31/12/2020 se présente comme suit:

1.) Emprunts et dettes financières

Les comptes "167", affiche un solde de 46 760 295,52DA concernant les dettes d'acquisition de matériels agricole dans le cadre d'opération de leasing financé avec une subvention de l'état et en partenariat avec les trois COLES preneuses a la ~~STSA~~ en qualité de chef de fil.

2.) Provisions et produits constatés d'avance

Les provisions et produits constatés d'avance sont constitués le matériels de motoculture, en leasing pour un montant nette de 10 315 295,20DA. En ce qui concerne les subventions retracées dans les comptes de la coopérative sont traitées conformément aux dispositions du SCF, et la coopérative a procédé à la réintégration de la quote-part des subventions amorties au compte des résultats de l'exercice 2020.

3.) Les comptes Fournisseurs et comptes rattachés

Elles passent de 843 947 019,99DA en 2019 à 801 104 258,65DA en 2020, soit une régression de 05% par rapport à 2019, elles représentent 53% du total des dettes.

Les comptes fournisseurs (ordinaires) renferment les sous comptes suivants:

Intitulés	Année 2020	Année 2019	Variation
- Organismes stockeurs	583 848 982,33	612 069 544,62	-28 220 562,29
- Frss de stocks et services	18 701 781,16	24 858 111,65	-6 156 330,49
- Dettes envers l'OAIC	186 895 660,54	200 079 666,39	-13 184 005,85
- UCC d'Oran	6 028 038,33	6 028 038,33	0,00
- Frss des immobilisations	5 629 796,29	911 659,00	4 718 137,29
Totaux	801 104 258,65	843 947 019,99	-42 842 761,34

3.1 Organismes stockeurs: créiteur de 583 848 982,33DA

La balance auxiliaire de ce compte est établie au 31/12/2020, elle renferme principalement les soldes anciens des organismes stockeurs, qui n'ont pas été mouvementés en 2020, à l'exception de l'Agro Route Centre et Urca CLS Centre.

La *Commission des Comptes* a adressé les situations de soldes de fin d'exercice 2020 à tous les Organismes Stockeurs (O.S) lesquels, pour la plupart, ont procédé aux réponses affichant la situation de la *Commission des Comptes* de *la Commission des Comptes* dans leurs comptes.

3.2 Dettes envers l'OAIC: créiteur de 186 895 660,54DA

Les contrôles effectués ont permis de relever que:

- Le compte 401032 OAIC Matériels d'irrigation affiche un solde de 75 035 639,81DA au 31/12/2020, il est relatif à un endettement temporaire pour la réception et la livraison aux agriculteurs des matériels d'irrigation, non validé par un état de rapprochement contradictoire entre les deux organismes non signé par les deux parties;
- Le compte 401235 OAIC Semences affiche un solde de 7 038 529,42DA au 31/12/2020, demeure inchangé en 2020, non validé par un état de rapprochement contradictoire entre les deux organismes non signé par les deux parties;

F. LES COMPTES DE RESULTATS

Les comptes de résultats de la société arrêtés au 31/12/2020 traduisent les écritures de flux commerciaux relevant de l'activité de la société et de charges et produits ordinaires durant l'exercice 2020.

VARIATION DES COMPTES DE RESULTATS

LIBELLE	MONTANTS		VARIATIONS	
	2019	2020	Montant	%
VENTES ET PRODUITS ANNEXES	544 071 178,50	483 262 638,14	-60 808 540,36	-11,18
VARIATION STOCKS P/F ET EN COURS				
PRODUCTION IMMOBILISEE				
SUBVENTION D'EXPLOITATION				
PRODUCTION DE L'EXERCICE	544 071 178,50	483 262 638,14	-60 808 540,36	-11,18
ACHATS CONSOMMES	18 173 917,47	16 446 122,08	-1 727 795,41	-9,51
SERVICES EXTERIEURS ET AUTRES	13 392 418,42	15 585 162,28	2 192 743,84	16,37
CONSOMMATION DE L'EXERCICE	31 566 335,89	32 031 284,32	464 948,43	1,47
VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION	512 504 842,61	451 231 353,82	-61 273 488,79	-11,96
CHARGES DE PERSONNEL	262 842 750,98	311 388 597,03	48 555 846,07	18,47
IMPOTS ET TAXES		452 000,00		
EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	249 662 091,65	139 380 756,79	-110 281 334,88	-44,17
AUTRES PRODUITS OPERATIONNELS	14 749 571,58	31 145 151,61	16 395 580,03	111,16
AUTRES CHARGES OPERATIONNELS	57 573,14	334 250,12	276 676,98	480,57
DOT. AMORT. PROVISIONS ET PERTES	34 276 198,03	24 298 444,88	-9 977 753,15	-29,11
REPRISE DUR PERTES DE VALEUR				
RESULTAT OPERATIONNEL	230 077 894,06	145 893 213,40	-84 184 680,66	-36,59
PRODUITS FINANCIERS				
CHARGES FINANCIERES		4 271 560,41		
RESULTAT FINANCIER	0,00	-4 271 560,41	4 271 560,41	0,00
RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS	230 077 894,06	141 621 652,99	-88 456 241,07	-38,45
IMPOTS EXIGIBLE SUR RESULTAT				
IMPOTS DIFFERES				
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES	558 820 750,08	514 407 789,75	-44 412 960,33	-7,95
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES	328 742 856,02	372 786 136,76	39 319 720,33	11,96
RESULTAT NET ORDINAIRE	230 077 894,06	141 621 652,99	-88 456 241,07	-38,45
ELEMENTS EXTRAORDINAIRE (PRODUITS)				
ELEMENTS EXTRAORDINAIRE (CHARGES)				
RESULTAT EXTRAORDINAIRE	-	-	-	0,00
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	230 077 894,06	141 621 652,99	-88 456 241,07	-38,45

**RAPPORT SPECIAL SUR LES CONVENTIONS REGLEMENTEES
EXERCICE CLOS LE 31 DECEMBRE 2020**

Messieurs,

L'article 628 du décret législatif n°93-08 du 25 avril 1993, modifiant et complétant d'ordonnance n°75-79 du 26 septembre 1975 portant code de commerce, prévoit que toute convention entre société et l'un de ses administrateurs, soit directement et indirectement, soit par personne interposée, doit être au préalable, et a peine de nullité, soumise a autorité de l'assemblée générale ordinaire des actionnaires. Il en est de même des conventions établies entre la société et une entreprise ou l'un de ses administrateurs et associés, administrateurs ou directeurs.

En ce qui concerne la de, je vous informe qu'aucune convention ni emprunt n'a été porté en ma connaissance, au cours de l'exercice 2020.

10 أكتوبر 2021

Le Commissaire Aux Comptes



**CERTIFICAT D'EXACTITUDE DES CINQ PLUS FORTES
REMUNERATIONS
EXERCICE CLOS LE 31 DECEMBRE 2020**

Conformément aux dispositions de l'alinéa 3 de l'article 680 du code de commerce modifié et, complété, nous certifions exact le montant global des rémunérations versées aux cinq personnes les mieux rémunérées de la DE...
DE...

Ce montant s'élève, au titre de l'exercice clos au 31.12.2020 à **Six Millions Trois Cent Quarante Cinq Mille Deux Cent Cinquante Un Dinars Algériens et 79 cts.**

N°	Nom et prénom	Fonction	Rémunération totale (Nette)
01	EL HADJ ALI MALEK	Directeur P/I	1 629 052,32
02	MAHDI LAYACHI	Assistant Directeur	1 255 512,29
03	BENABDERRAHMANE AHMED	Chef Service	1 178 029,82
04	FACANI CHEMSEDDINE	Chargé d'étude	1 156 121,20
05	AMMOUR ABDELKADER	Chef Protection	1 126 536,16
Total			6 345 251,79

... 2021 أكتوبر 10

Certifié Conforme



قائمة المصادر و المراجع

الكتب:

1. احمد عبد المولى الصباغ وآخرون، سياسات المراجعة ومعاييرها، جامعة القاهرة، ب ط، 2008.
2. تامر مزيد رفاعه، اصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على دوائر العمليات في المنشأة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2017.
3. رزق ابو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات "مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية الاطار النظري"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2015.
4. زهرة عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2009.
5. سليمان مصطفى الدلاهم، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، مؤسسة الوراق، عمان، الاردن، ط 1، دون سنة نشر.
6. طارق طه، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية والحسابات الآلية، توزيع منشأة المعارف، الاسكندرية، ب ط، دون سنة النشر.
7. محمد الفاتح محمود، بشير المغربي، المراجعة والتدقيق الشرعي، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2015.
8. محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، بن عكنون، الجزائر، 2005.
9. مطر، محمد عطية وآخرون، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات "الإطار الفكري وتطبيقاته العملية"، دار حنين للنشر، عمان، الأردن، ب ط، 1996.
10. نصر الدين عيساوي، التدقيق المالي، قسنطينة، مؤسسة نوميد غراف للنشر والإشهار، 2018.

الاطروحات والملتقيات:

1. ابراهيم منانة، دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكايمي، تخصص تدقيق محاسبي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2014-2015.

2. ايمن مصطفى، دور التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومات المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكايمي في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة ودقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة محمد بوضياف، الجزائر، الجزائر، 2020-2021.
3. حامد علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2011.
4. كنزة جواني، دور تقارير محافظ الحسابات في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة ماستر اكايمي في علوم التجارة، تخصص المحاسبة والمالية، قسم علوم التجارة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي ، 2016-2017.
5. محمد امين لونيصة، تطور مهنة التدقيق في الجزائر وأثره على تحسين جودة المعلومة المالية "دراسة عينة من مكاتب الخبرة المحاسبية" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث علوم تجارية ، تخصص بنوك مالية ومحاسبية، جامعة المسيلة، 2016-2017.
6. نمر محمد خطيب، صديقي فؤاد ، "مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية والمالية تجربة الجزائر "النظام المحاسبي المالي SCFمداخلة في الملتقى الوطني حول الإصلاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.
7. هوام جمعة و لعشوري نوال ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، ورقة قدمت إلى الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات أفاق)، المنعقد بتاريخ 2010/12/07، أم البواقي ، جامعة أم البواقي.

الجرائد والمراسيم:

1. . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 10 / 01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، العدد42، المادة65.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الامر رقم 75-59، المتضمن القانون التجاري الجزائري المعدل والمتمم، المؤرخ في26سبتمبر1975.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 10 / 01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، العدد42، المادة63 .

4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 01 /10 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، العدد42، المادة27.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 01 /10 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، العدد42، المادة40.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، يتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، الصادرة بتاريخ.25 نوفمبر 2007.

المجلات:

1. ايمان خلايفية، رضا جاوحدو، اثر استخدام المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات على مهنة التدقيق الخارجي، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، جامعة باجي مختار عنابة، المجلد1، العدد1، 2019.
2. بلبية محمد، بوشرف جلالى، واقع مهنة محافظ الحسابات في ظل القانون 10-01، مجلة الاقتصاد والادارة، المجلد 13، العدد2، جامعة تلمسان، 2014/05/01.
3. بن يحي علي، لعمور رميلة، واقع تطبيق معايير التدقيق في الجزائر، مجلة الدفاتر الاقتصادية، جامعة غرداية، المجلد10، العدد02، 2019/12/23.
4. تمار خديجة، ممارسة مهنة تدقيق الحسابات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة المالية والاسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، المجلد4، العدد1، 2017/03/01.
5. عبايبي اسماء، بشوندة رفيق، خدمات الاستشارية واستقلال محافظ الحسابات في المؤسسة الاقتصادية" حالة الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الجزائر، المجلد17، العدد25، 2021/03/03.
6. علي بن موفقي، دور مدقق الحسابات في الحد من اثار المحاسبة الابداعية وانعكاسه على موثوقية القوائم المالية، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، مجلد5، العدد2، 2019/12/17.
7. عوماري عائشة، اقسام عمر، واقع مهنة محافظ الحسابات في الجزائر بين الحقوق والواجبات من خلال تطبيق القانون 01/10، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد5، العدد1، جامعة ادرار، 2017/03/30.
8. مسعود كسكس واخرون، دور المراجع الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية، مجلة المؤسسة، المجلد8، العدد1، جامعة الجزائر، 2019.
9. قادري عبد القادر، مهنة محافظ الحسابات في ضوء الاصلاح المحاسبي في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والاعمال، جامعة مستغانم، المجلد4، العدد3، 2020/10/09.

10. تمار خديجة، تنظيم مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر ومقارنتها مع الدول المغاربية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر)، المجلد4، العدد8، 2017/12/29.
11. يحيواي نصيرة، كحلوش امينة، تدقيق القوائم المالية المجمعدة وفق المعايير الجزائرية للتدقيق، مجلة ابعاد اقتصادية، جامعة بومرداس، المجلد8، العدد2، 2018/12/31.
12. لقلطي لخضر، لعروس لخضر، مسؤولية مدقق الحسابات تجاه الغش و الاحتيال في الجزائر، جامعة المسيلة ، المجلد10، العدد12، 2021/12/2 .
13. محمد حولي، مسؤولية مراجعي الحسابات في اكتشاف الاخطاء والغش في القوائم المالية ، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، المجلد7، العدد31، 2017/12/2.
14. قورين حاج قويدر، ابو بكر الصديق قيداون، الاطار القانوني والمهني لمهنة محافظة الحسابات في الجزائر، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، جامعة الشلف، المجلد3، العدد1، 2018/03/30.
15. زبير سعداني، تطبيق مراجعة الحسابات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الوادي، المجلد3، العدد1، 2020/06/30.
16. عوماري عائشة، حميمش نرجس، أثر التدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ادرار، المجلد10، العدد2، 2017/12/19.
17. بن الدين أحمد، أثر تطبيق التدقيق وفق معايير التدقيق الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية في المؤسسات البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة أحمد دراية، أدرار، المجلد2، العدد4، 2017/12/15.
18. مراد مسعود سعداوي و أحمد يوسف السعيدي ، التحيز المحاسبي وأثره على جودة المعلومة المالية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، المجلد11، العدد02، 2020/06/18.
19. عبد اللطيف طيبي و عبد الحميد بن الشيخ، تقييم دور خصائص المعلومة المحاسبية في ظل تفعيل جودة التقارير المالية، مجلة مجاميع المعرفة، جامعة ورقلة، المجلد06، العدد1، 2020/07/01.
20. عبد القادر دشاش، مسعود صديقي، دور الإفصاح الإلكتروني في تعزيز جودة المعلومات المالية (دراسة ميدانية في البيئة الجزائرية)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مباح، العدد4، 2018/12/14، ورقلة.

21. سي محمد لخضر، دور محافظ الحسابات في تقويم الحسابات في المؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مجمع أفيكول ، سكيكدة، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المركز الجامعي بريقة -الجزائر، المجلد6،العدد 31،2019/12/02.

22. مفيد عبد اللاوي، المعايير الاساسية لإعداد تقرير محافظ الحسابات وعناصره وفقا للقانون 01/10، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي،المجلد6، العدد2، 2013/12/31.

ثم حجوا لله